



775.



٤١٥

٢٠١

الافتتاح، تأليف ابن الأسود، حسن باشا (ابن علاء

الدين) علي-١٠٢٥هـ. كتب سنة ١٠٣٨هـ.

٨١ ق ١٩ س ١٥×٢١ سم

٦٦٤٠

نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد. حقق (ماجستير)

الاعلام (ط٤) ٢: ٢٠٤ الظاهرية (النحو): ٥٥

١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف بد تاريخ

النسخ ج - شرح المصباح للمطرزي.

٢ / ١٣ ٢٩

P ١٤٨ / ٦ / ٥٥

هذا الكتاب اقتداه
افتتاح

استعمال النسخ في المطابع

١٢٢١ هـ

ناملا

١٢٠ هذا الكتاب افتتاح

دور دیکو فکر و دزد بیکو که میگای اسان بر دزدان اولی او کیند کیند و شبته
کوم عسکری بر لعل فرافق کوز مز قند بایش بود و کیند
یا به یحیی بن یانجه کرمین عالیه یورین بیدر با او هر سال کیند و در
واقعه امر ایله فرقه آندین کولار فرمال اولمیش و کیند و کدر
قانی بر د اول کیند بود و کولار فرمال اولمیش و کیند و کدر
فرمال اولمیش بود و کولار فرمال اولمیش و کیند و کدر
کولار فرمال اولمیش بود و کولار فرمال اولمیش و کیند و کدر

عفی عنده شکر شکر
السنه محمد الخطيب
السنه محمد الخطيب
السنه محمد الخطيب

کتاب
شیخ المصاح
١٢٠٨

طابع و مالک

بسم الله الرحمن الرحيم وسمعتين

ولله الذي افرز من السموات والارض خلق من التراب لانسنان وسوى
لوت بين الفقير والامير والسلطان والصلوة على النبي محمد المحفوف
نبي عذبان وعلى اهل واصحابه ذوي الكرام والاحسان اما بعد
احواشي كتبنا هذا الصباح وكتبنا هذا بالافتتاح بالتعظيم بعض اصحاب
ميناء الملك الوهاب قال المصنف رحمه الله في صدر الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم
ما بعد حمد الله ذي الانعام اما كلمة فيها معنى الشرط ولذلك لم تزل الفاء في جوابها
منطلق فقد بره عند سيو برهمة الله كما يمكن من شيء فزيد منطلق قد
يكون فعلية ثم ابرلت اما من ماما فصار اما فزيد منطلق ثم اعطيت الفاء الى الخبر
للمستهم الموالات بين حرفي الشرط والجزاء لفظا فحصل لك ان زيد منطلق واعلم
ان استعمالها في الكلام على وجهين الاول ان يستعملها المتكلم لتبيين الجمل على طريق
الاستيناف نحو جادني الرجلان ما زيدا فاكرمته واما بشر فقد اعرضت عنه
والثاني ان يستعملها المتكلم شارعا في كلام مستأنف من غير ان يتقدمها عليها
كلام وعلى الثاني قوله اما بعد حمد الله والعالم فيها اما لانها النيا بتمها من باب الفعل يعمل
في الظروف وخاصة فان قلت لم لا يجوز ان ينتصب بقوله اودت بناء على معنى اودت
بعد الفراغ من حمد الله ويقول ان المظهر بعد الفراغ عن حمد الله قلت لما منع وهو ان
لان ان يقطع ما بعد ما عن العمل فيما قبله لان معمولها لا يتقدم عليها لا يقال منطلق
ان زيد معمولها اصح لان لا يتقدم عليها وقوله جاعل النحوي في الكلام كالمخ
في الطعام بجي جاعل على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفا له لعدم شرطه وهو
التطابق بينهما التعريف والتكثير لان الاضافة فيه تكرر في تقدير الانفصال بخلاف

لان النبي يطلق على من له كتاب وعلم من كتاب

بخلاف البدو المبدل منه وجه التشبيه بين النحو والمخ ان استعمال النحوي في الكلام
له وترك استعماله مفسد له كما ان استعمال المخ في الطعام مصلح له وترك استعماله
لكون هذا الوجه شاملا لطرفي المشبهة والمشبّه به ومن حق وجه التشبيه كونه شاملا
لهم ما من هذا علم فساد قول من قال ان وجه التشبيه بينهما هو ان القليل من هذا
المخ لم كما ان القليل من المخ مصلح له لا الكثير منه لان هذا الوجه مختص بالمشبهة
وهو المخ دون المشبهة وهو النحو وبعد الصلوة على نبينا وهي من اللزوجة ومن المخ
الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء النج فاعل من نداء اي اخبرني
الرسول به لانه تخبر عن الله سبحانه وتعالى فقلت الرهنة بقلبها يا ادم ثم ادغم واما معنى
مفعول من النبوة وهي الارتفاع والشرف وسمى الرسول به لانه شرف على سائر الخلق
قلبت الواو ياء ثم ادغم فيها والجمع انبياء والفرق بين النبي والرسول ان النبي
اعم من الرسول لان النبي يطلق على ماله كتاب والرسول يطلق على ماله كتاب فقط
محمد بالجر يانه عطف بيان لنبيته وهو في الاصل الذي كثر فضاله الحميدة وعلمها
لقادة الانبياء لكثرة فضاله الحميدة قوله سيد الانام مجرد على الوصفية لمحمد
داصله سيد وقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء لما ثبت في فقرة التصريفين
ان الواو والياء اذا اجتمعتا سبقت صدرهما بالكون نقلت الواو ياء وادغمت
في الياء والادغام البشرو بعد الصلوة على اهل اهل بديل تصغير اهل
قلبت الهاء همزة لقرب مخزها ثم قلبت الهمزة الفالكون ما قبلها مفعولا فصار
ال و بعد الصلوة على اصحابه الاصحاب جمع صكب وهو جمع الصحابة وهو للصحة
في الاصل مثل زيد وازياد والاضافة في قوله مؤيد اسلام اضافة معنوية
لان اسم الفاعل هنا يعني الماضي فيكون وصفا للاصحاب المؤيد المقوي للاصل
على من له كتاب فقط

على من له كتاب فقط

مؤبدين سقطت النون للاضافة لتلايلزم اجتماع الضدين والياء سقطت
لفظا وكثرها في الخط ثابتة لتلايلتسرجع بالمعز والفاد في قوله فان الولد اعز
جوابا اما هو اعني من حروف المشبهة بالفعل يستدعي الاسم منصوبا والخبر
مرفوعا واكم الولد والاعز بصفة الجملة اعني لازال كما سمي مفعولا مع ساقتها
جملة معترضة بين اسم ان وخبرها وهو قوله اردت ان المظنه ولا محل لها من الاعراب
جملة للمعترضة التي بتوسط بين اجزاء الجملة المستقلة ليفيد معنى يتعلق بها
او باصدا جزائها والجملة المعترضة ههنا بتوسط بين اجزاء الجملة المستقلة
وهي اسم ان وخبره ويفيد معنى يتعلق باصدا جزائها وهو اسم ان والاوجه في الاعراب
ان يقال ان لازال من الافعال الناقصة يستدعي الاسم مرفوعا والخبر منصوبا واكم
ضمير سكن في تحت لازال اذ اجمع الى الولد وخبره كما سمي مفعولا ابدا لمنه والكان
فيه تخملا ان يكون حرفا واسما اما اذا كان حرفا فيكون متعلقا بخبره والتقدير
كائنا كما سمي واما اذا كان اسما فيكون بمعنى المثل وانما قلنا والاوجه لان فيها وجه
اخر هو ان يقال ان اسم لازال ضمير سكن فيه اذ اجمع الى الولد وخبره مفعولا واكم
صلا منه لان الوجه الذي ذكرناه او لا وجه لعدم لزوم تقييد دعاء بخلاف الظني
ولازال ذلك الولد الى اهل الخير مودودا اي محبوبا وبجاء والجور اعني الى اهل الخير
متعلق بالمودود وما في قوله لما استظهر الى الولد مختصرا لقناع ظرف بمعنى حين
لانها اذا دخلت على الماضي يكون ظرفا بمعنى حين واذا دخلت على المضارع يكون
جائزا نحو لما يخرج واذا دخلت على غيرهما يكون بمعنى الآخو قوله نعم ان كل نفس
تأكل عليها ما فظاى ما كل نفس الا عليها ما فظاوى ههنا قد دخلت على الماضي
فلان لم ان يكون ظرفا بمعنى حين والعامل فيها اردت فلان قيل لا يجوز ان يكون

العامل

العامل فيها استظهر قلنا ان مضاف اليه ولا يجوز ان يعمل المضاف في المضاف اليه
ولما كشف الى الولد عن ان مختصرا لقناع بحفظه عن ان بسبب حفظه فضلة القناع
اي قناعه والقناع ما يقطعيه المراد راسها وفضلته بقيته واذا يكشف الولد اياه
اذالة الجهل عنه لانه محاب كفضلة القناع والمصدر اعني الحفظ يحتمل ان يكون
مضافا الى المفعول وذكر الفاعل متروك وان يكون مضافا الى الفاعل وذكر المفعول
متروك تقدير الكلام على الاول وكشف عنه بحفظ المختصر الولد وعلى الثاني وكشف
بحفظ الولد المختصر ولما اصطلح الى الولد مفعولا ان بمقابل المختصر مفعولا وهو
منصوب على انه تمييز بمعنى الفاعل اي اصطلح بحفظه عنه ولما التقى اي الولد
ما فيه اي الذي حصل في المختصر والجاء والجور اعني من النخب بيان الموصول
انه منصوب محل على انه حال من الاسم الموصول او من الضمير المتكسر في ظرف والعامل
فيه التقى ان كان حال من الاسم الموصول والظرف المستقر ان كان حال من الضمير المتكسر
في فيه قوله معنى ولفظا منصوبان على انهما تمييزان بمعنى المفعول اي التقى معنى
ما فيه لفظا واعلم ان بعض المتأذنة عند قراتي هذا الواضع قال اني اقول قاعدة
تعريفها التمييز بمعنى الفاعل والتمييز بمعنى المفعول وهي ان التمييز يكون بمعنى
الفاعل اذا دخلت واضيفت الى فاعل فعل ويكون بمعنى المفعول اذا دخلت واضيفت
الى مفعول والجملة اعني اردت ان المظنه مع ما عمل فيه مفعولة المحل على الخبرية لان
وهو اعني المظنه يحتمل ان يكون بمعنى اطعمه لانه يكتفي به عن كل وجه فيقول لسانه
لان التلميح يتضمن معنى التحريك فاجاء والجور اعني من كلام الامام المحقق
متعلق بان المظنه ومن كلام الخبر المرفوع يقال للرجل العالم بتحرير الكلام جبر
بالفتح والكسر لغتان وقيل هو مقلوب من الجور لان العالم مجمع العلم كما ان الجور

مجمع الماد والعلم والماد كلاهما سبب للحياة ومما يدل على كون العلم سبب للحياة
 قوله الشاعر من صار بالعلم حيا لم يموت ابدا قوله اني بكرم ودرمانه بدل من الامام
 وقوله عبد القاهر مجرد على انه عطوف بيان له واما قوله بن عبد الرحمن الجرجاني
على انه مضاف اليه ^{صفة} وذا عبد القاهر بقوله سقى الله اي ليسقى الله شراة وهو منصوب
على انه مفعول ليسقى ^{تقدير} وبقوله جعل الجنة اي يجعل الله مثواه اي موضع اقامته وهو
منصوب بالحمل على انه مفعول ثان لجعل ومفعول الاول الجنة صلة يعلق بطبعة اي
بطبع الولد من لفظة المحل ^{تقدير} والجمل على انه صفة لقوله من لفظه وهو نقيض المروءة
الموصولة اي ما يتفجر منه رفوع المحل على انه فاعل يعلق بنايب الخو بالرفع فانه فاعل
يتفجر ويجمع ينوع وهو العيين فان قيل ان دونه صفة متعلقة على الفعل لانه من الحروف
المجادة وهي مختصة بالاسم وكيف دخل عليه قلت نعم الا ان الفعل بعده في تقدير
المصدر بتقدير ان تقديره حتى ان يعلق و دخل على الاسم تقديره فان قيل ان
من الواجب في حتى ان يكون ما بعد ما جزاء ما قبلها ليفيد قوة او ضعفا وما بعد حتى
هنا ليس بجزاء ما قبلها قلت نعم الا ان ما بعده في قوة الجزاء ما قبلها لان العلق
من لوازم التليظ ويفيد قوة ههنا لان العلق بالطبع اقوى منه والنظر في قوله فنظرت
في مختصرة المظبوطة بمعنى الفكر لان النظرا استعمل مع يكون بمعنىناه ومع الى يكون
بمعنى الرؤية ومع اللام يكون بمعنى الرتبة والضمير المجرد المتصل بالمختصات راجع
الى عبد القاهر والمظبوطة مجرور بانه صفة لها فان قيل ان المظبوطة لا يجوز ان يكون
صفة المختصات لعدم شرطها والتطابق بينهما ان الموصوف هنا جمع والصفة
ليست كذلك الجواب عنه مبني معرفة مقدمة وهي ان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع
كان حكمها حكم الفعل كما جاز ان يقول النساء جادت او جبن على صورته الجمع والواحد

لا يخلو من الغاية التي هي معنى حتى ولا يحصل الغاية التي هي معنى حتى ولا يحصل الغاية التي هي معنى حتى

حتى ملوك الانبياء والاضعف قدم الحاج حتى المشاة ولو قلت بالعكس لم يخرج

كذلك

كذلك جاز ان يقولن ان شئت او جازيات واذ عرفت تلك عرفت الجواب اذ اختار
 المصنف الواحد مع ان الواحد والجمع جازان فلكونه اختصارا ايضا هذا الاشكال وارد
 على قوله دون كنية البسوطه وجوابه ما قلنا انفا والفاد في قوله فوجدت للعطف على
 قوله فنظرت المعطوف على قوله اردت اكثرها اي اكثر مختصاته تعاودا اي تراودا ^{تقدير}
 بين الائمة والجد والتمة ووجدت ما يجوز ان يكون بمعنى صادفت فاذن يكون
 اكثرها مفعولا والمائة والجد والتمة بدل لامة ويعني علمت فم يكون اكثرها مفعولا اولى
 والمائة مع ما بعد مفعولا ثانيا واما قوله تعاودا فنصوب على التمييز على كلا التقديرين
فاستطاعت ان اكلفه اي الولد جمعها اي الولد جمع الكتب الثلاثة وهي المائة والجد والتمة بنصبها
على انه مفعول ثان لان اكلفه ومفعول الاول الضمير البارز المتصل به وهو اعني استطاعت
ما ضر من طال يطول وهو لازم فلما نقل الى باب الاستفعال صار متعديا كاستكرمت واستطاعت
ان اكلفه اي الولد رفعها اي الكتب الثلاثة وهي رفعها منصوب على انه مفعول ثان لان اكلفه
ومفعول الاول الضمير البارز المتصل به راجع الى الولد والمصدر اعني الكراهة في قوله
كراهة ما فيها مضاف الى المفعول وذكر الفاعل تروك تقديره كراهة ما فيها اي في الكتب
الثلاثة والضمير الذي يرجع الى الموصولة مستكن في ظرف وهي كراهة منصوب على انها المفعول
بها والجار والجر راعى في قوله من الاشياء المعادة اي المكررة بيان للموصولة وان في قوله
وان كانت لا تخلو للموصولة الجار والجر راعى في قوله من الافادة متعلق بقوله لا تخلو
فاستصفت منها اي من الكتب الثلاثة وهي اعني استصفت ما ضر من الصفو وهو
لازم فلما نقل الى باب الاستفعال صار متعديا كاستطاعت ومفعول قوله هذا المختصر
والتنوين في قوله ونفيت عن كل منها عوض عن المضاف اليه فنفيت عن كل واحد

من الكتب الثلاثة وما في قول ما تكرر مصدرية بمعنى التكرار ولا يحسن ان يكون موصو
لثلاث يلزم بمعنى التكرار وهو غير منفي وانما قلنا ولا يحسن ولم نقل ولا يجوز لانه ان يكون
موصولة بحذف المضاف ويكون التقديم نفيت واحدا منها تكرر اما تكرر استثقالا
للمعاد وهو منصوب على انه مفعول له من نفيت او على الحال والمعاد هم هنا ليس بالمفعول
بل هو مصدر بمعنى التكرار بمثل ذكرنا واعراب استقلالا كما عراب استقلالا في جواز الوجهين
والفاد في قول للمفاد مصدر والالف واللام فيه عوض عن المضاف اليه التقديم نفيت عن كل واحد
من الكتب الثلاثة لاجل استقلالا في او هو ما كوني مستقلا للافادة للتكرار الاسم المفعول لانه
اذا كان كذلك يلزم الادراك بالحذف بخلاف ما اذا كان مصدر وانما نصب غير مرفوع على
من الضمير المتكلم المتصل بالتصنيف وهو اعني مرفوع على الفعل ولذلك كان قوله فضل
النصيحة منصوبا به والجارد والجور اعني في رعاية عباداته القصيدة متعلق بقوله
غير مرفوع والضمير الجور والمتصل راجع الى عبد القاهر ولم اطو اي لم اترك ذكر شيء
من مسائلها اي من مسائل كتب الثلاثة ومحل الموصولة في قوله الا ما ندر او شاع فيها
بينهم وانتشارا منصوب على الاستثناء او على البدلية من ذكر شيء بحذف المضاف
اي لم اطو ذكر شيء الا اطو ذكر ما ندر والذكر الذي قد ناه غير الذكر المحاصل في قوله ولم اطو ذكر
شي من مسائلها الا اطو ذكر من مسائل التي ندرت فان قيل لم لا يجوز على تقدير ان
يكون محل الموصولة محورا بان يكون بدلا من الضمير المتصل بالمسائل اجيب لفساد
المعنى وكذا محل الموصولة في قوله ولم ازد فيه شيئا اجنبيا الا ما كان بالزيادة مرثيا اما منصوب
على الاستثناء او على البدلية من شيئا والضمير الجور والمتصل بالظرف راجع الى هذا المختصر
المقدم ذكره اذ كان من الافعال الناقصة يستدعي الاسم والخبر اسم ضمير متكسر راجع الى
لفظ

الى الموصولة وضمير مرثيا والجارد والجور اعني بالزيادة متعلق بقوله مرثيا وترجمته اي
سميت هذا المختصر بكتاب المصباح واشاد الى وجه التسمية بقوله ليستضي بانوار
اي بانوار هذا المختصر يعني انما سميت هذا المختصر بكتاب المصباح ليستضي بانوار
هذا المختصر كما يستضي بانوار المصباح ويستضي اي يفتهم بمفاهيم انوار هذا
المختصر وكسبه اي طويته وجعلته مشتملا على خمسة ابواب وجه الاختصار ان يقال ان
المجروش عنه في هذا الكتاب لا يخرج من ان يكون موقوفا عليه المباحث الدنية او لم يكن
فان كان الاول فهو الباب الاول وان كان الثاني لا يخرج اما ان يكون البحث فيه من حيث العلمية
او لم يكن فان كان الاول فلا يخرج من ان يكون لفظيا او معنويا فان كان الثاني فلا يخرج من ان
يكون قياسيا او سماعيا فان كان قياسيا فهو الباب الثاني وان كان سماعيا
فهو الثالث وان كان معنويا فهو الباب الرابع وان كان الثاني فهو الباب الخامس
وعدها بقوله الباب الاول في الاصطلاحات النحوية وهما سؤالا وهو ان يكون
هما في مختصرات المطبوعة فان قيل ان المصدر لا يثنى ولا يجمع فكيف جمع ههنا الجواب
من وجهين اما الاول فهو ان المراد من قولهم المصدر لا يثنى ولا يجمع هو المصدر الذي
لا يكون بمعنى الغير اما اذا كان بمعنى الغير فيجوز ان يثنى ويجمع والاصطلاحات
ههنا بمعنى الاصطلاحات واما الثاني فالمراد منه هو المصدر الذي لا يقصد به الانواع
المختلفة اما اذا قصد به الانواع المختلفة فيجوز ان يثنى ويجمع والمراد منه هذا الانواع
المختلفة وعرف الكلمة بقوله كل لفظ دلل على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة انما التي بكلمة كل
لان هذا لتعريف تعريف الحد وهو لا يحصل الا بذكر الاجزاء الداخلة في الماهية فاني
بكلمة كل حصة يحيط تلك الاجزاء الداخلة فيها ومن هذا علم عدم ورود الاعتراض بان
كلمة كل غير واقعة موقعا لما فيها من التعرض لاصطلاح الافراد والموقع وموقع التعريف

والتعريف انما يكون للحقيقة الافراد فان قيل لم قدم تعريف الكلمة عليها مع ان
المقصود من التعريف المعروف قلنا لان المعرفة المعرف اقدم من معرفة المعرف ^{مصر} طبعا فقد
وضعا ايقاعا للموافقة بين الوضع والطبع فان قيل لم قدم الكلمة على الاعراب والبناء
مع ان المقصود من علم النحو الاعراب والبناء اجيب بانها اعادضان على الكلمة وهي
معروضة والعارض لا يتصور بدون العروض فيكون اهم ولم يرد قدم عليهما
اعلم ان البحث في هذا المقام موقوف على اربعة اقسام الاول في حل اجزاء التعريف
واجزائه خمسة اصدها اللفظ وثانيها الدلالة بفتح الدال وكسرها وثالثها المعنى ورابعها
المفرد وفامسها الوضع اما الاول اعني اللفظ فهو في اللغة الهمي يقال لفظت الرمي لثوب
ان رمته وفي الاصطلاح يعوصوت بالقوة بالفعل تقصده صولاف فصاعدا
وعرف بعض النحاة بانها ما يتلفظ به الانسان او في كلمة همدان كان او مستعملا وفيه نظر
او يلزم ان يكون الحركات الاعرابية لفظا يصدق عليها وصدق عليها بالوجوب
صدق الكلمة عليها لانتهاج لفظه دلت بالوضع اي الفاعلية والمفعولية والاضافة
فان اجيب عن النظر المذكور بان المراد من اللفظ مستعمل اي شئ يتلفظ من غير الاتصال
بشئ آخر والحركات الاعرابية ليست من المشابهة قلنا يخرج عنه كثر من الاسماء و
الحروف كياء الضمير والف واده وكياء النسبة والتضعيف وغير ذلك واما الثاني فهاى الدلالة
فهاى في اللغة عبارة عن اتصال الطريق المستقيم وفي الاصطلاح فهم المعنى من اللفظ
واما الثالث اي المعنى فهو في اللغة الادادة وفي الاصطلاح ما يستفاد من اللفظ واما الرابع
اعني المفرد فهو في اللغة الواحدة وفي الاصطلاح عبارة عما لا يبدل لجزء اللفظ المرتب للمعنى
على جزء معناه وعدم دلالة عليه اما لانه لاجزء له اصلا كلف علما اوله جزء ولكن لا يبدل على جزء
المعنى المقصود لكن يكون بدون القصدا كحيوان الناهق اذا كان علما للشخص انسان

7
واما الخامس اعني الوضع فهو في اللغة ظاهر واما في الاصطلاح فهو تخصيص الشئ بشئ
منه ذكرنا احسن الشئ الاول فهم منه الشئ الثاني القسم الثاني في الاكثر زرات اعلم ان المصنف
يقول لفظ مجردا عن التاء قد امر عن الدوا الاربعة المشاركة للكلمة في باقى القيود وهي
الخطوط والعقود والاشارة والنصب والتاء الحاصلة في اللفظ قد امر عن
عبد الله علم لان التاء فيها للوصدة وعبد الله ليس كذلك ولكنها شاملة للمهمات
وتقول دلت على معنى قد امر عن لانها ليست بدلالة على المعنى ودخل فيه نحو الرجل
ويقول مفرد يخرج عنه لانه لا يدل على معنى مفرد بل على معنيين اصدها التعريف الثاني الزكور
مع الادمية ولكن اللفظ العامة والدال على المعنى بالطبع او بالفعل اضلة فيه وقوله
بالوضع يخرجها والقسم الثالث في الاسولية مع الاجوية اعلم ولما قلنا ان يقول ان ذكر
المفرد مسدرك لان التاء في اللفظة يعنى عن ذكره للاكثر زرات عن نحو الرجل وهو قد خرج
لان ذكره ليس بلفظ واصد الجواب عنه ان الامر ليس على ما قلته اذا اللفظ الواحد صادق
على مثل الرجل لشدة اتصال الحرف بالاسم ومجاورة العامل عنه اياه عند مجيئ العامل
فلو لم يقل مفرد لدخل في تعريف الكلمة فلما قال مفرد خرج عنه فان قيل ان ذكر التاء في اللفظ
مستدرك لان ذكر المفرد يعنى عن ذكر لان المعنى المفرد لا يكون الا مدلول اللفظ واحد
الجواب عنه ان عبد الله اذا سمي به رجل يدل على معنى مفرد وهو الشخص المسمى مع ان
اللفظ متعدد فلو لم يدل لنتاء لدخل في تعريف الكلمة فلما ادخل خرج عنه ولسائل
ان يسأل ان التنوين القايم في معنى يعنى عن ذكر المفرد لان التنوين فيه للوصدة
فلما قال على معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون الدوا اصد الجواب عنه ان التنوين انما يعنى
اذا كان الواحد الدال على المفرد وليس كذلك كان الواحد عاما والمفرد خاصا ودلالة

للعامة على الخاص باحدى الدلالة المعتمدة وانما قلنا ان الواحد عام والمفرد خاص لان
 الواحد قد يكون مركبا ومفردا او مفردا لا يكون مركبا والمعتزضان يعترضان الوضع
 عن ذكر المعنى لانه لا يكون الا المعنى فيمكن ان يجاب عنه بان يقال نعم الا ان دلالة عليه
 بالالتزامية موجودة في التعريفات فان سأل سائل باق هذا التعريف منقوض
 بالضمير المستتر في الافعال فانها كلمات مع انها ليست باللفظ والمجوز عنه لانه لا يتم
 انما ليست بالفاظ لانه المراد من اللفظ اعم من ان يكون ملفوظا لفظا او حكما فان ذلك
 الضمير وان لم يكن ملفوظا بها كما يدل اسناد الفعل اليها وتأكيدا والعطف علمها
 والبدل عنها وغير ذلك والقسم الرابع في الاعراب فتقول قوله كل لفظة مبتدأ وقوله ذلك
 على معنى مفرد بالوضع صفتها والجار والمجرور داعية على الياء في المعنى والوضع يتعقبا
 بدت وقوله فهي مبتدأ اثنان وقوله كلمة خبر المبتدأ الثاني فالمبتدأ الثاني مع خبره
 جملة اسمية في محل الرفع بانه خبر للمبتدأ الاول وانما دخلت الفاء في قوله فهي كلمة لان
 المبتدأ اذا تضمن معنى الشرط جاز دخله الفاء في الخبر كذلك اذا كان اسما موصولا
 صلته فعل وظرف كقوله الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا
وعلانية فلهم اجرهم وقواتقا وما يكمن من نعمه فمن الله او تكررة موصوفة بامدهما
 نحو كل رجل ياتني او في الدار فله درهم وقوله كل لفظة من قبيل المبتدأ النكرة الموصوفة
 بالفعل انما توسط الضمير بين المبتدأ والخبر المحصر لا يبرى التكرار اذا قلت زيد عام
 بلزم نفى العلم عن غيره واذا قلت زيد هو عام بمنزلة قولك ما علم الا زيد وليس
 معنى المحصر الا هذا وجمعها اى جمع الكلمة كلمات وكلم وانما بين الجمع مع انه ممن
 وظيفة التعريفين اما تصديقا لقوله غير مدخر فضل الصحة واما الرفع وهم من

التي في الحروف والاولى انما لا يفترق باحد من المبتدأين

من توهم ان الكلام جمع كلمة كالكلمات اعلم ان الكلمة واحد الكلمات فقط لا الكلام
 ايضا لما هو زعم المصنف اذ لو كان الكلام جمعا لانت الضمير العايد اليه وليس كذلك
 كقوله تجرعون الكلم عن مواضعه ولا تلت وصفه ايضا لكنه لم يثبت كقوله في اليه
 يصعد الكلم الطيب وهي عايد باعتبار ما صدقت الكلمة عليه ثلاثة انواع احدها اسم
 وثانيها فعل وثالثها حرف وبم الحصر اما ان يقال كل كلمة لا يخفى اما ان يدل على معنى في نفسه
 ام لا الثاني الاسم والاول الفعل واما ان يقال كل كلمة لا يخفى اما ان يكون مستقلة بنفسها
 ام لا الثاني الحرف واما الاول فلا يخفى من ان يفترق باحد الا منة الثلاثة ام لا الثاني
 الاسم والاول الفعل واما ان يقال كل كلمة لا يخفى من ان يكون ركنا للاسناد ام لا الثاني
 هو الحرف واما الاول فلا يخفى اما ان يكون قابلية لم يفرق بين ام لا الثاني هو الفعل والاول
 هو الاسم فان قيل لم قدم الاسم على الفعل والحرف قلت انما قد رتبته لكونه مسندا او مسندا
 اليه وغيره لا يكون مسندا اليه فالاسم ما جاز ان يحدث عنه والضمير المجرور المتصل
 راجع الى الموصولة اعلم ان الاسناد اعتم من الاضمار والحديث لصدق الاسناد
 على المستكن في فعل الامر والنهي بخلاف الاضمار والحديث فانها ما يصدقان عليه
 لان من لوازمهما اتمام الصدق والكذب وهو لا يحتمل لهما واذا عرفت هذا
 فاعلم ان المصنف لو قال الاسم ما يقع مسندا اليه وفي معنى المسند اليه كان اصوب
 وتمثيل الاسم بقوله كزيد والعلم والجهد فانك تجزئ عن زيد بالخروج في قولك خرج زيد
 عن العلم بالبحر في قولك العلم حسن وعن الجهد بالقبح في قولك الجهد قبيح
 وفيه اشارة الى ان الاسم ينقسم الى قسمين وهو الدال على معنى قائم بذاته كزيد
 والى معنى وهو الدال على معنى غير قائم بذاته وهو على ضربين احدهما وجودي

كالعلم والأرض عدي كالجهد ثم لما علم أن من الأسماء ما لا يجوز أن يحدث عنه
 اردف بقوله أو كان الاسم في معنى ما يحدث عنه كادو اذا و منته ونحوها خصوصاً
 فانك لا تحدث عنها أي عن ادو اذا و منته ونحوها للزوم ظرفيتها أي ظرفيتها
 ادو اذا و منته ونحوها وحال الأسماء اللازمة لمها منصوب ابداً او بواحد
 عنها للزم أن يكون مرفوعاً فيلزم أن يكون الشيء الواحد منصوباً ومرفوعاً في
 حالة واحدة وهو مستبعد ولكنها أي ادو اذا و منته ونحوها في معنى الوقت
 وهو أي الوقت مما يحدث عنه أي من الأشياء الذي يحدث عنه في قولك مضى
 الوقت بانه مضى وفي قولك طاب الوقت بانه طاب وفي قولك انتسح المكان بانه انتسح
 وفي عداد من الأسماء اللازمة للظرفية نظراً لانه غير لازم للظرفية ويدل عليه قولهم
 ان ادو في قوله تعوذ اذكروا انتم مستضعفين في الأرض منصوب المحل وقوع الفعل
 عليه ولو كان لازماً للظرفية يكون الفعل واقفاً لا غير وفي قوله تعوذ اذ قال ربك
 منصوب المحل وقوع الفعل عليه غير ذلك وكذا في عداد من الأسماء التي لا تليها
 ادو في قول الشاعر بعد غير بالرف ^{المضمر} نفسه من غير ادو اراح اصحابي فليست بالراح
 يجوز المحل على البدلية من غير ادو لما قرع عن تعريف الاسم شرع في بيان علاماته
 فقال ومن علاماته اللفظية د ح و الف واللام وانما اختص دخولها بالاسم
 لانه لا يفيد ان التعريف يدخلون فيما هو صالح له وهو الاسم لان الفعل غير صالح له
 ادو وضعه للتكثير واقول ان امرئ يستخرج البيروع من نافقائه ومن محره بالشيعة
 التي تصنع فتشاد لا يعتد به مثال ما دخل الف واللام نحو الفلام والفرس اراد
 مثالين اصددها من ذوى العقول والاخر من غير ذوى العقول ومن علاماته اللفظية

دخول حرف الجر وانما اختص دخول حرف الجر بالاسم لان اثره وهو الجر اقتضى به اذا
 الجوز مخبر عنه في المعنى لان المعنى في قولك نحو مرت بذير مجرور به والفعل لا يكون
 مخبراً عنه ادو وضعه الواضع لان يخبر به دائماً فلم يختص دخول حرف الجر به لزم تخلف
 الاثر عن المؤثر وهو محال ومن علاماته اللفظية دخول التنوين مثال ما دخل التنوين
 نحو زيد ورجل وانما اختص دخول التنوين بالاسم لانه على ستة اقسام تنوين التمكن
 وتنوين التكثير وتنوين العوض عن المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين الترتيب وتنوين
 الغائي والادبعية الاولى مختصة به اما تنوين التمكن فلانه فارق بين المنصرف وغيره وذلك
 غير متصور الا في الاسم لان الصرف ومنه لا يكون ان الذي الاكم واما التنوين التكثير فلانه يدل
 على الكلمة ليدل على التكثير وهو صالح للتعريف ذلك لا يكون لان الذي الاسماء الدوام بكرة
 الفعل وعدم صلاحيته وهذا التنوين لا يوجد الا في الاصوات واما الافعال
 واما التنوين العوض عن المضاف اليه فلانه يدل على المضاف عوضاً عن المضاف
 نحو يومئذ وصينذو الفعل لا يقع مضافاً حتى يدل على هذا التنوين عليه عوضاً
 عن المضاف اليه انما قلنا انه لا يقع مضافاً حتى يدل على هذا التنوين عليه لان وضعه
 للايهام ولو عرف ادو فخص بيزم نقض الغرض فلم يصف للتعريف والتخصيص وكذا
 لا يجوز اضافة للتخفيف لانه انما يحصل بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يجوز
 في الفعل لاقايم مقامه فلم يصف للتخفيف واما التنوين المقابلة كالتنوين الذي في مسيحت
 فلانه مقابل وعوض عن النون الذي في الجمع السالم نحو مسلمون وعالم جمع الفعل
 لم يدل على هذا التنوين عليه واما التنوين الترتيب وهو ما ينوب من باب حرف الاطلاق
 أي حرف الذي يقع في آخر البيت بحسن الانشاد وترك التفتي اذا التنوين فيها وكان

فيها الغنية لكنه ليس فيها من امتداد الصوت بخلاف ما في ألفوا وافتروا وذلك
 نحو قوله اقل اليوم عادلا والعنابن فقولي ان اصبت لقد اصابن والاصل عتابا
 والتنوين العالي وهو ما يحق القافية المقيدة بالكون في نحو قوله رؤيه وقام
 الاعماق فاوئى المحرق اضره مشبه الاعلام ماع الخفق فلا اختصاص لهما بالاسم
 اذا مقصود من وضعهما هو الترك الترقيم في الاول والدلالة على الوقف في الثاني
 وهذا المعنى ليس بخصوص به فالمراد بقوله والتنوين الادبعية الاولى دون الاخرين
 وما فرغ عن الاسم وعن علاماته شرعا في الفعل فقال الفعل داخل قد وسوف
 والسين هذا التعريف بالخاصة وانما اقتص دونه لانه وضع لتعريف الماضي
 من الحال اذا دخل على الماضي ولتقليل الفعل اذا دخل على المستقبل غالبا فيلزم دونه في الفعل
 لامتناع دونه الا في الماضي والمستقبل وانما وجه الاختصاص سوف والسين هو
 لانهما وضعتا لان يستفاد منهما معنى المستقبل والاستقبال لا يمنع الا فيه فلم
تختص الا به مثال ما دخل قد نحو قد خرج ومثال ما دخل سوف نحو سوف يخرج
 ومثال ما دخل السين نحو سينخرج قال صاحب المقاليد وانما ذكر السين معرفا
 لانه يحى للاستقبال وللطب واصابة الشيء على صفة والحق والقف بعد
 كاف المؤنث ويسمى السين الكساسة نحو سينخرج واستعمله التجاره واستعملها
 واكرمته فلا بد من ذكره معرفا تعريف عمره ليتعين السين الاستقبال ثم كلامه
 وقد فرق البعض بين السين وسوف فقال في سوف زيادة تنقيس وتأخير لا في
 السين قلت هذا دعوى مجردة عن دليل مردود ايضا لانه العرب عبرت بسيفعل
 وسوف يفعل على معنى واحد فصح بذلك قوله نعم وسوف يؤتى الله المؤمنين

اجرا عظيما وامنوا بالله واعتصموا به فسيد ظلمهم ربهم في رحمة منه فانما في الايتين
 استعمالا بمعنى واحد في وقت واحد وهو يوم الحشر لكن الفرق هو ان يقول
 السين فرع سوف فمن استعمل سوف نظر الى الاصل من استعمل السين نظر الى اليجاد والاد
 فتصاد لا يقال ان السين لو كانت فرعها لكانت قليلة الاستعمال بالنسبة اليها لانها
 نقول ان من افروع نفوق الاصل بكثرة الاستعمال نحو نعم وبشر فانما فرعاه نعم وبشر
 بكسر العين فيهما وهما اكثر استعمالا منها كذا قالها شهاب الدين في شرح الزينبية
 وما دخل حرف الجر ومما اختصا حرف الجر بالفعل ان اثره وهو الجزم اختص به كافتصل
 الجر بالاسم فلم يختص حرف الجر به لزم تخلف لا شرعن المؤثر وهو محتج بمثله ما دخل حرف
 الجزم نحو لم يخرج وما اتصل به اي بالفعل الضمير المرفوع واحرز بالمرفوع عن المنصوب
 والمجور فان الضمير المنصوب ليس بخصوص به متصل به وبالحرف نحو تركه النبي وبالكلام
 ايضا عند الشيخ عبد القاهر نحو الضاربك الضاربة والمجور لا يتصل بالفعل اصلا وانما
 يتصل بالحرف والاسم نحو مرت بك وغلما مك ولما قل ان يقول ان اتصال الضمير المرفوع ليس
 من خواص الفعل لانه لو كان من خواص الفعل لما اتصل بغيره اللوم باطل لانه قد يتصل بالاسم
 كما يتصل به نحو زيد ضارب اي هو فالمرزوم مثله لان بطلان اللام يستدعي بطلان
 المرزوم فوجب عليه ان يزداد قيدا آخر وهو البارد للاصراذ عن الضمير المرفوع المستكن
 في الاسم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من الاتصال في قوله واتصل به الضمير المرفوع ان
 الاتصال اللغوي دون النحوي الضمير المرفوع المستكن في الاسم لا يتصل به لغة لعدم
 ظهوره في الاشكال وانما اقتص اتصال الضمير المرفوع بالبادر بالفعل لامتناع ثبوته
 في الاسماء والحروف اما في الحروف فظاهر وانما في الاسماء فلا لانه لو اتصل بالاسم يلزم اجتماع

الاجزاء لفين في المنع والواو بين في الجمع فلم يتصل به في الواو ايضا اجزاء للباب على وتر
الاطراد وانما مثل المحصل اتصال الضمير المرفوع بالبادر بالفعل بثلاثة امثلة وهي قوله
خو اكرممت واكرموا اكرموا والاشارة الى ان اخر الفعل عند اتصال الضمير المرفوع به قد يكون
ساكنًا كالاول ومفتوحًا كالثاني ومرفوعًا كالثالث واما اتصال به تاء الثانية الساكنة
برفع الساكنة على الوصفية للتاء واحرز بابا كنه عن المتحركة لان المتحركة لا تدخل على
الفعل بل تختص باللام وانما اختص بابا كنه بالفعل المتحركة باللام للتفاد بينهما باعطاء الخفيفة
وهو ان كان على الثقيل وهو الفعل لدلالة على الحدث والزمان والفاعل وباعطاء
الثقيل وهو المتحركة على الخفيفة وهو الاسم مثالها اتصال تاء الثانية الساكنة نحو نصرت
وانما اورد بعد قوله نصرت ونعت وبنت لان في فعلية تاء الماضي فاد الصريح فعلية تاء
فاد ظاهرا هو من علامة الفعل وهو التاء الثانية الساكنة للتنبيه على المذهب الامح
وله ان للفعل ثلثة امثلة وبه المحصر على ثلثة امثلة ان الفعل لا يخ من ان يكون اضاريا
او مكيئا فان كان الثاني فهو الامر وان كان الاول فلا يخ اما ان يكون معناه موجود اول
الاول الماضي الثاني المستقبل الاول المفتوح الاخر مثال المفتوح الاخر من الثلاثي الجرد عن
الروايد وحق العلة نحو نصرت ومثال من الرباعي الجرد عنهما نحو دمرج ومثال من الثاني
الجزير فيه نحو اكرم ويسمى اي المفتوح الاخر الماضي وبني لان موجب الاعراب مفقود فيه
واما وجه بناؤه على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون فهو المشابهة باللام بوجه تادوي
قيامه مقامه تقوه مررت برجل ضرب كما تقول مررت برجل ضارب وامامه بناء
على الفتح فهو الخفت وهو اعني الماضي يفتح اخر مدائما الا ان يعرض مانع عنه فيوجب
ضمة وهو عند اتصال الواو الضمير بنحو ضربوا لان الواو اذا كانت متة فيما قبلها مضوم

للجنسية بينهما اذا اضمه جنس الواو والجنس الى الجنس صل وكونه وذلك
عند اتصال بعض الضماير بالمتحرك نحو ضربت وضربت وضربت وضربت وانما ساكنه
عند ذلك فاد اعني توالي الحركات الاربعة فيها هو كالكلمة واحدة اعني الفعل وفاعله
وعند الاعلال نحو دعا ورمى اصلهما دعوا ورمى قلبت الواو والياء الفاضلها
لتحريكها والفتح ما قبلها او مذفية وهو عند اتصال الواو والجمع بالماضي المعتل اللام
نحو دعوا ورمى اصلهما دعوا ورمى او مضافت الواو والياء بعد ما قبلها الفاضل
لما مر وعند اتصال تاء الثانية الساكنة بالماضي المذكور كودعت ورميت في الاصل
فيهما دعوت ورميت قلبت الواو والياء فيهما الفا كما مر ثم مذفية لا لتقاء الساكنين
والثاني من الامثلة الثلاثة للفعل ما يتعاقب الذي يتعاقب على اول امرى الروايد
الاربعة وهي الياء فانها اعطيت للغايب المذكور والتاء وهي اعطيت للمخاطب المذكور
والغايبة المؤنث والالف فانها اعطيت للمتكلم الوصل مذكرا كان او مؤنثا والنون
وهي اعطيت لما فوقه اي فوق المتكلم الوصل مذكرا كان او مؤنثا قوله يقول يفعل هو
وتفعل انت او هو و افعلنا و تفعل نحن مثال ما يتعاقب على اول امرى الروايد الا ان
وانما اعقبت هذه الروايد الاربعة على اول المضارع لان الفعل لما كان صادرا عن الغايب
او عن المخاطب وعن المتكلم الوصل او عنه مع غيره طلبوا ان ينصبوا علامة من الحروف
ليستدل بها عن ذلك فاضتادوا منها الياء والواو والالف لكثرة دورانها في الكلام وزادوا
من بينها الياء للغايب لكونها من وسط المخارج وكونه للمتوسط بين المتكلم والمخاطب
فاعطى المتوسط وهو الياء للمتوسط وهو الغايب للمناسبت ثم زادوا الواو للمخاطب
مطلقا و قلبت الواو تاء لما في بقائها الرزم من اجتماع الامثلة المستكرهه في كلمة واحدة

واضربنا بقولنا في كلمة واحدة عما اجتمع فيه الامثال في كلمتين نحو اولوا نضروا وبيان
الاجتماع في حالة بقاء الواو هو ان فاء الفعل قد يقع واو اقلوزيدت عليها واو اخرى للخط
ودخلت عليها الواو للعطف لاجتماع الامثال المستكرهة فلما علموا ان زيادة الواو مستكرهة
ابدلوا منها التاء لانها كثيرا ما تبدل من الواو نحو تراث وتجاه والاصل فيهما وراث
ودجاء ثم جعلت الغايبة تبعا للخطاطب في التاء في المضارع لانها في الماضي جعلت
تابعة لمع ان الماضي اصل وجعلها تابعة له في الفرع او واو اخرى ولم يفرقوا بينهما
بل كان التاء لعدم امكان اسكانه لوقوعه او لا بخلاف الماضي فان الاسكان فيه ممكن
لعدم وقوعها او لا ولا بالتحويل اذ في الضمير وقوع الالتباس بين المعلوم والمجهول ولا بالكسرة
الالتباس بلغة اخرى فان قيل ان في الفتح الالتباس بين المذكور المؤنث فلم يفرقوا بينهما
اجيب بان التغيير التقديري معتبر عندهم نحو كفلك للواحد والجمع قال الله تعالى في الفلك
المشكون وقال الله تعالى اكنتم في الفلك جريين بهام برح طيبة فالضمة في الاول اصلية
كضمة يردو في الثاني عارضية كضمة سقيف لانه جمع التكثير فلا بد له من تغيير ما سواها كان
زيادة ارجال في رجل وبنيقسان كازر او بتغيير له ينة كسقف في سقف فلا وجود لاو
لين في فلك فتعيتن الثالث وتقدر التغيير في المضارع من حيث ان تاء الخطاب
اصلها واو بخلاف التاء التانيث فهي باقية على حالها ثم قصدوا بزيادة الالف للمتكلم
الواحد بوجهين الاول طلب التوافق الاول انا والثاني ان الالف من مبداء الخارج اذ
من اقصى الحلق وهو مبداء الخارج والمتكلم هو الذي يبداء الكلام فناسبا الالف له ثم
عاليستبداء الابتداء بها فلما لم شي من حروف المد واللين لان بزيادة المتكلم مع غيره قصروا
الى زيادة حرف قريب منها فوجدوا النون قريبا منها واليق بزيادتها لكونها علما في الماضي

واغلام يزداد وهذا الحرف في الماضي مع انه قد كان اما صادرا عن الغايبة او عن الخطاب او عن المتكلم
وصدح او عنه مع غيره لان الزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي والمزبد ايضا بعد المجرى
فناسب ان يعطى المقدم للمقدم والمؤخر للمؤخر فاذا تحقق هذا فاقول في قوله والياء للفتحة
المذكورة التاء للخطاطب المذكورة الغايبة المؤنث نظرا للصواب ان يقولوا والياء للغايبة المذكورة الجمع
المؤنث الغايبة والتاء للخطاطب مطلقا والغايبة ويسمى ما يتغاقب على اول امر الزاوية
الاربعة المضارع قال شهاب الدين في شرح الزينية وانما يسمى بذلك عشا بسمته الام من وجوه
الاول انهما متفقان في الحركات والكمات نحو ضارب ويضرب وهو ينتقض بالماضي غير التانيث
نحو ضارب وضاربة بالماضي الثاني نحو طلب طلبا وهرب هربا وامثال ذلك كثيرة والو
به الثاني ان للفعل شيوعا كونه صالحا للزمان الحاضر والمستقبل والتكثير والتقليل كشيوع الاسم
نحو رطل كما يختص الاسم بواحد معين بدخوله الاسم كذلك الفعل يختص بالزمان المستقل
بدخوله السين او سوف وبدخوله قد بالتقليل وهذا ايضا ينتقض بالماضي فانه يشارك
الاسم في الشيوع اذ كان مجردا عن قد لانه يحتمل القرب والبعد ولا دخل قد يختص
بالقرب والوجه الثالث وقوع المضارع موقع الاسم نحو زيد يضرب كما تقول زيد ضارب
والوجه الرابع دخول لام الابتداء على كل واحد من الاسم والمضارع وينتقض هذا ايضا
بالماضي لان الاسم الواقعة بعد توصف الاسم والفعل بالماضي فاصلة كقوله تعالى ولما هم امنوا
والتقوا المشاورة وقوله تعالى ولو سمعتم لئن لم يؤمنوا بها لكانوا كفارا والخامس ان الفعل المضارع والاسم
عند اطلاقهما يتبادر الفهم الوهم الى الحال نحو زيد يصلي وعمر مصلية قلت للماضي وهو يفرق
ومثل هذا الوجه وان لم يكن له هذا وهو ان الماضي والاسم يشبهان في دخولهم من مبداء علمها
دون المضارع وفي دخول تاء التانيث التي تلحق باواخرهما دون المضارع وما ظهر بطلان

هذه الوجوه في مشابهة المضارع للام لزم الاثنيان فيها بوجه ليس في الماضي وهو ان المضارع
يتعاقب على صيغته بتعاقب العوامل وهي كونه مأمورا به وعلته ومعطوفا ومستأنفا
كما ان الام معاني تتعاقب عليه بتعاقب العوامل في الفاعلية والمفعولية والاضافة
فهذه اشتركا في الاعراب هذا ما ذكره ابن الحارث في الشرح التمهيد لم كلامه وهو ان المضارع
مشتكر بين الحال والاستقبال واذ ادخلت عليه اى على المضارع لام الابتداء اخلص
اى المضارع للحال ولقائل ان يقول الام لا تخلص للحال لانه لو كان فالصا للحال ينبغي
ان لا تجتمع مع حرف الاستقبال للمنافاة بينهما والقالي باطل لانه تجتمع معه كقوله تم ولسوف
خرج صياقا مقدم مثله يمكن ان يجار عنه بان الام تفيد التاكيد والحال في هذه الآية
قد تجرد لمعنى التاكيد مثال المضارع الذي دخل عليه اللام الحاصلة للحال كقوله تعالى ليخرجني
ان تذهبوا به فان اعترض المعترض بان اللام في هذه الآية ما كان فالصا للمضارع للحال
لان الازدواج ليس بوجود في الحال يمكن ان يجار عنه بان المضاف محذوف تقدير الكلام
ان ليخرجني تصورا ان تذهبوا به والتصور موجود فيه ولا اشكال واذ ادخلت عليه
اى على المضارع السين وسوف اخلص للاستقبال والثالث من الثالثة الامثلة للفعل
الموقوف الآخر وانما قال الموقوف الآخر لم يقل المحذوم الاخر لان اللام امر عند الكوفيين معنى
ومحذوم بلام مقدرة في عند البصريين مبنى موقوف الآخر الصحيح ما ذهب اليه البصريون
لان الفعل ان كان معربا بالمشابهة التي تحصل بدفعه حرف المضارعة فيه فلما حذف عاد
لا البناء فلم يزد الاشار المصرد ثم الى المذهب الصحيح بقوله الموقوف الآخر ويسمى الامر الموقوف
الاخر الامر نحو انصر اعلم ان الامر يؤخذ من المضارع بحذف الزوايد ثم ينظر الى ما بقى بعد الحذف
فان كان ياكنا فلا يخ اما ان يكون العين مكسورة او مفتومة او مضمومة فان كان مكسورة

اجتلبت

اجتلبت بمنزلة الوصل مكسورة للاتباع نحو اجنب لا مفتومة للثلاث يلبس اقرب بامرياب
الافعال ولا مضمومة اما لدفع الثقل ولدفع الالتباس بينه وبين المجهول المتكلم ومن
لمضارع ضرب ولا اعتداد بحركة الاخر لان الاعجام يترك كثير وكذا ان كان مفتوما اجتلب
همن الوصل مكسورا نحو اعلم لا مفتومة للثلاث يلبس بماضى الافعال ولا مضمومة اما
لدفع الالتباس بينه وبين المجهول المتكلم ومن لمضارع علم وان كان مضموما اجتلب
همن الوصل مضمومة نحو انصر للاتباع بضم العين لا مفتومة للثلاث يلبس بمعلوم الكلام
ومن لمضارع نصر لا مكسورة للثلاث يلزم الخروج من الكسرة الحقيقة الى الضمة الحقيقة
ولا اعتبار بالكن لانه ليس بجاز حصين والدليل على ان الكن ليس بجاز
حصين قلبهم واوقنوه ياء وان كان ما بقى بعد الحذف مخيا كايترك على حاله يمكن
افره وهذا معنى قوله وكذا كلما كان مشتقا على طريق افعال نحو وعد وضع وجرب واسب
ان يشتق الامر من مضارعة كاشتقاق افعال من تفاعل انما قالوا مشتقا صراعا عن حوصه
فانه يفيد فائدة الامر وافره موقوف الدالة غير مشتق وقوله على طريق افعال صراعا عن
مثل نزال وتراك فانه مشتق ويفيد فائدة الامر لان اشتقاقه ليس على طريقة افعال
ولما فرغ عن مباحث الام وعياله وعن مباحث الفعل شرعا في الحروف فقال الحرف ما جاء
اى الذي جاء لمعنى ليس ذلك المعنى بمعنى اسم ولا فعل نحو هو بل وذلك لا يخفى الحرف لمعنى ليس
بمعناها لان الام يكون حديثا ومحدثا عنه وفي قوله والفعل يكون حديثا ولا يكون محدثا
جاء الرفع والنصب اما الرفع فعلى انه معطوف على محال اسم ان واما النصب فعلى انه معطوف
على لفظه قال صاحب المقاليده فان قيل هذا غير متقيم فان المصنف في الحديث عن الفعل
وقوله يكون حديثا ولا يكون محدثا عنه فاجوابه ان المراد من نفي كون الفعل محدثا عنه ان

انما هي الامة التي هي
في قوله لا يلبس

ان لا يحدث عنه عن لفظ الفعل باعتبار معنى هو يستعمل فيه في نحو نصر زيد ويقول كل
 الفعل يستعمل لفظ الفعل باعتبار معناه بلا استعمال اسم واللام لا يأتي ان يكون محذوفا
 عنه ويقولنا باعتبار معنى هو يستعمل فيه خرج الجواب عن الحديث عن الفعل في نحو نصر
 ماض لانه لم يقصد فيه الانفس اللفظ في نصر ايضا ما زال الرفع والنصب في قوله والحرف
 اداة بينهما اي رابطة الفعل واللام لا يكون محذوفا ولا يكون ايضا محذوفا عنه نحو هو ابل
 فانهما لا يكونان حديثين ولا محذوفا عنهما ولا ملائمة الحرف رابطة بينهما لم ينقل من متعلق
 وذلك المتعلق اما اسم او فعل ولا يحتمل ان يكون مرفعا لاقتضائه الى التسلسل او قد عرفت
 في صدر الكتاب ان كل اى كذا واحد من هذه الاقسام الثلاثة وهي اللام والفعل والحرف يسمى
 كلمة فاعلم والفاء في قوله فاعلم انما هي الان جواب لقوله او اذا قد عرفت اذا ائتلف اى اذا ركب
 منها اى من اقسام الثلاثة فعل وام او اذا ائتلف اسمان او افاد اى الفعل وام او اسمان
سمتا اى الفعل والام او اسمان كلاما وجمله ومدة الكلام ما تركب من كلمتين اسندت احداهما
 الى الاخرى المراد من الاسناد اضافة احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة التامة وزاد
 بعضهم في صدره بشرط ان يفيد السامع فائدة تامة احراز عن قايم ابوه في زيد قايم ابوه
 وذلك مما لا يحتاج اليه بخروجه عن قولنا اسندت لان الاسناد على قلنا غير صادق عليه
 وانما شرط في حصول الكلام ثلثة شروط احدهما التاليف والثانية كون التاليف من افعال وام
 او من اسمين والثالثة الافادة اعلم ان قولنا اذا ائتلف اشارة الى الشريطة الاولى وقد امرت
 بها عن افراد الكلمة نحو زيد وعمر وغير ذلك قوله فعل وام او اسمان اشارة الى الشريطة الثانية
 وقد امرت عن التاليف من فعليين ومن حرفين ومن فعل وحرف ومن اسم وحرف لاقتضاء
 المسند مع المسند اليه او احدهما بخلاف التاليف من ام وفعل ومن اسمين وقوله واذا

اشارة الى الشريطة الثالثة وقد امرت بها عن التاليف من اسمين على وجه التعدد
 نحو خمسة عشر وعلم وجه الاضافة نحو غلام زيد وعلم وجه التوصيف نحو الرجل
 العام وغير ذلك كما ركب المزني نحو بعلبك المركب من الجار والمجرور ونحو زيد قال ^{لدين} شهاب
 في شرح الزينة لا يقال يا زيد مركب من الحروف والام وهو كلام تام فلزم بطلان المحرر
 لانا نقول حرف النداء نايب مناب ادعو في التقدير هو مركب من الفعل الانشائي والام
 فان قيل الاسناد في ادعوني فيحتمل الصدق والكذب فهو خبر الانشائي قلت
 لان لم ان ادعوه هنا يحتمل الصدق والكذب لكونه منقولاً عن الخبر الى الانشاء كبعث
 واشترت ثم كلامه اعلم ان الفرق بين الكلام والجملة عموم وخصوص مطلق لان كل كلام
 جملة ولا ينكسر وذلك لان صلة الموصولة والمركبة الواقعة صفة للثبوت وغير ذلك جملة و
 ليست بكلام فاذن تبطل قول من قال ان الكلام والجملة مترادفان والجملة اربع الاول جملة
 فعلية والثانية جملة اسمية كما ذكرنا في الام والثالثة ظرفية والرابعة جملة شرطية مثال الجملة
 ظرفية نحو عندى مال ومثال الجملة الشرطية نحو ان تاتى الكرمك في عندى مال من الجملة ظرفية
 سواء وجواب ومن ادعى علمها فليطالع الضوء ووجه المحرر على اربعة هو ان المسند
 والمسند اليه لا يخ امانا ان يعرض لهما ما يلزمها اصلية السكون عنها ويجوزهما الى جملة
 اخرى او لا الاول الجملة الشرطية نحو ان تاتى زيد اكرمه واما الثانى فلا يخ امانا ان يكون
 المسند مؤخر عن المسند اليه لفظاً او تقديراً او لا يكون فان كان الاول فهو الجملة
 الاسمية نحو زيد قايم او قايم زيد فان كان الثانى فلا يخ امانا ان يسمد المسند
 او لم يجره او لا يسمد الاول هو الجملة الظرفية نحو في الدار محبوبك واما ما لا يجره الثانى هو
 الجملة الفعلية نحو ضرب زيد واما قدم الفعلية على الاسمية لان الفعل هو الاصل في الاسناد

والفاعل هو الاصل في الاسناد اليه المبتدأ والخبر عن عليه فلهذا اقدمها عليها
وانما اقدم الائمة على الظرفية لان العامل فيها مقدرة بخلاف الائمة والاصل الظهور
والظرفية على الشرطية لان الجملة الظرفية جملة واحدة والشرطية جملتان والواحد مقدم
على الاثنين والتنوين في قوله وكل من بابا بدل عن المضاف اليه تقدير الكلام وكل واحد
من الجمل الأربع تقوم مقام المفرد فتكتب اى كل واحدة من الجمل اعرابها اى اعراب المفرد محلاً
فيكون فيها اى في الجملة التى تقوم مقام المفرد ضمير عايد الى الاسم الاول وذلك اى قيام الجمل
مقام المفرد مقصور بالاستقرار في ستة مواضع اى اى في الخبر المبتدأ وسواء كان
اسمية نحو زيد ابوه فام او فعلية نحو زيد قام ابوه او شرطية نحو زيد ان تعظم
يشكر او ظرفية نحو زيد في المسجد وثانيها في الخبر في باب ان نحو زيد اخوه ذهب
او قد ذهب اخوه او ان تعظم يشكر او في السوق فحل الجملة الاربع فيهما مرفوع ووقع
غيرها موقع المفرد المرفوع وثالثها في الخبر في باب كان نحو كان زيد اخوه قائم او قد قام
اخوه او ان تعظم يشكر او عندك ورابعها في المفعول الثاني في باب ظننت نحو ظننت
زيداً ابوه قائم او قام ابوه او ان تعظم يشكر او في البيت فحل الجملة الاربع فيهما منصوب
وقامسها في الصفة النكرة نحو مرت برجل صورته حسن او حسن صورته او
ان تراه بعجبك وحسنه او في صبه شرف فحل هذه الجمل الاربع مجرور بوقوعها مو
قع المفرد المجرور سادسها في الحال نحو جاد زيد وعلامه راكب او قد راكب علامه او
هو ان تسأل تعظم او على كنفه سيف فحل الجمل الاربع فيهما منصوب بوقوعها موقع
المفرد المنصوب واعلم ان الحال اذا كان جملة فلا يخ امان ان يكون اسمية او شرطية او
فعلية او ظرفية فان كان اسمية فالرابطه فيها اما الواو والضمير نحو جاد زيد وعلامه

راكب

راكب اما الواو ومن نحو جاد الشمس طالعة واما بالضمير ومن كقولهم كلمته
فوه الى فتى وان كانت فعلية فلا يخ امان ان يكون فعلها ماضياً او مضارعاً اذا الامر لا يقع
موقع الحال لانه طلب غير ثابت بنفسه فحال ان يكون ثابتا لغيره وان كان ماضياً اما
ان يكون مثبتاً او منفيّاً الا ان في الاثبات يجب قد ظاهرة او مضرة نحو قوله تع اوباهم
حصرت صدورهم اى قد حصرت وذلك لان الماضى يدل على الانقضاء والحال يدل
على عدم الانقضاء فلا بد من قد صيغة تقرب الماضى من الحال واما اذا كان منفيّاً فلا بد من
قد لا ظاهرة او مضرة للمنافاة بينهما وبيانها ظاهر على من لم ادنى لبث فان كان مثبتاً
فالرابطه فيها اما الواو والضمير نحو جاد زيد وراكب او الواو ومن نحو جاد زيد وقد
طلع الشمس او بالضمير ومن نحو جاد زيد قد راكب وعلى هذا الماضى المنفى نحو جاد
وما راكب او ما طلع الشمس وما راكب ان كان مضارعاً فلا يخ من ان يكون مثبتاً او منفيّاً
فان كان الاول فبالضمير ومن اذا لم يكن مصدراً بقدر مشابهته اسم الفاعل امتناع الواو
نحو جاد زيد يركب انما قلنا اذا لم يكن مصدراً بقدر لانه لو كان مصدراً بقدر ليس
بالضمير ومن بل يدخل عليه الواو كقوله تع لم تؤذوني وقد فعلون اى رسول الله
اليكم وان كان منفيّاً فبالواو والضمير نحو جاد زيد وما يركب او بالواو ومن نحو جاد
زيد وما يطلع الشمس او بالضمير ومن نحو ما يركب ان كان شرطية فهي لا يقع تيماما
موقع الحال بل الواو زيد وقوعها حالاً تجعلها خبراً عن ضمير اريد الحال عنه نحو جاد
زيد وهو ان تسأل يعظم فيكون الواقع موقع الحال هو الجملة الاسمية دون الشرطية
وان كانت ظرفية فلا يخ امان ان يكون الظرف عاملاً في اسم مظهر بعد اى في ضمير مستكن
راجع الى ما اريد الحال عنه فان كان الشالى في غير واو نحو جاد زيد على الفرس وان كان الاو

فسايع فيه الامران الاتيان الواو وعدمه نحو جاد زيدا على كتفه سيفه وكفه سيف
وسترى في كل اى خبر المبتدأ والخبر في باب ان والخبر في باب كان والمفعول
الثاني في باب طنت والصفة النكرة والحال لان المحنة ستري وقوع الحمل
في هذه المواضع الستة موقع المفرد فانه لا يتبين وقوعها الاربع موقع المفرد
في المتن **فصل** في بيان الاعراب الاربعة هو ان يختلف افعال الكلمة باختلاف
العوامل وهو اى الاعراب يحتمل ان يكون مشتقا من قولهم عربت معبدته اذا فسدت
واعربتها اى ازالته فسادها ويحتمل ان يكون مشتقا من عرب الرجل عن محبته
اذا بيتها والاعراب المعاني لا تلك اذا قلت ما امن زيد فلم تعرب لم يعرف انك
متعربك نافي او مستفهم فاذا نصبت زيد ابنتي ان المراد منه التعجب فاذا اذفعة
علم ان المراد منه نفى المحسن عنه واذا جررت مع رفع امن وظهر ان المراد منه
الاستفهام وفي عبادة المص تساهل لانه لا يختلف افعال الكلمة بل هيئة افعالها من الرفع
من الرفع والنصب والجو فالاولى ان يقول الاعراب ان يختلف هيئة افعالها علم ان من
الواجب في التعريف ان يذكر الجنس ولا الفصل ثانيا فقولهم ان يختلف جنس
متناوله لا اختلاف الاوسط وقوله افعال الكلمة فصل يخرج اختلاف الاوسط كاختلاف الراء
والنون في قولك جاد ابنم واديت امرأ وابنتي وامرأت يا امرأ وابنتي ودخل
فيهم اختلاف اخر من قولك من زيد ومن الرجل ومن ابكر وقوله باختلاف العوامل
اخر اذ عنده ان اختلاف افعاله ليس باختلاف العوامل في التعريف نظرا لان التعريف
غير مانع لدخول ما ليس من فيه كاختلاف اخر من في قولك جاد في رجل منكم واديت
رجلا منكم ورجلا مني وينبغي ان يكون التعريف مانعا وجامعا فالاصح ان يزيد

ان يزيد قيده اخر وهو في لفظ المتكلم بالعامل اذ اعنه فان هذه الود في اخر من
وان كانت باختلاف العوامل الا انما ليست في لفظ المتكلم بالعامل انما هو في هو في غيره
اعلم ان من الواجب عليه ان يقول لفظا او تقديرا يخرج المبنى العرب باعراب المحل
نحو جاد في هو لاد واديت هو لاد ومرت بي واديت فانه يصدق على هو لاد انه
اختلف اخره باختلاف العوامل ليس يعرب لكون اختلافه محلا وانما جعل الاعراب
في افعال الكلمة دون اولها واسطرا لان الاعراب تدل على احوال الذات والكلمة تدل
على الذات ولا يحسن المصير الى الاحوال الا بعد الفراغ عن الذات وقيل الاعراب
لا يكون في الافعال الكلمة لانه يلزم الابتداء بالكل وفي الاوسط لا يلزم تغيير الاعراب
بتغيير الادوات فلم يبق الا افعال الكلمة فيكون فيه مثال اختلاف افعال الكلمة باختلاف العوامل
نحو جاد في زيد واديت زيد او مرتت بزيد وما في اخره الا انهم الذي فصل في اخره
الف لا يظهر فيه اى ذلك الا ان الاعراب مانع مثاله كالعصا والرقص فان الاعراب فيها غير ظاهر
نحو هذه عصا ورمي واديت عصا ورمي ومرتت بعصا ورمي لعدم قبوله الالف
الحركة وما في اخره اى الا انهم اذ ثبتت في اخر ذلك الا انهم ياء مكسورة ما قبلها اى ما قبل الياء سكن
الياء في حالة الرفع والجو تكون الضمة والكسرة على الياء ثقلتين وتحرك اخر ذلك الا انهم
في حالة النصب خفة الفتحة عليها مثاله نحو جاد في القاضى ومرتت بالقاضى واديت
القاضى قال الله تعالى احيوا اعي الله وما سكن اى الله الذى سكن ما قبله واديه
ويا له اى واديه ذلك الا انهم كد لو وظي فحكم اى حكم ذلك الا انهم حكم الصبي في اخر الاعراب
على الاخر في الاحوال الثلاثة تقوى هذا اد لو وظي بالرفع واديت دلو وظي بالنصب
ومرتت تاجد لو وظي بالجو واصل الاعراب ان يكون بالجو كات لكونها اخر من الحروف

واذل على المراد ولكنه قد يكون بالحروف وذلك ان كون الاعراب بالحروف في ثلثة مواضع
 اصد في الاسماء الستة حال كونها معتلة مضافة الى غير ياء المتكلم وهي تلك الالكاء الستة
 المضافة الى غير ياء المتكلم ابوه واخوه وهنوه وموتوها وانما ظالف بسايره في الضمير
 لان الحسم اقارب زوج المرأة فاذا اضيف الى الاناث ودوزال تقوله في حالة الرفع جاني ابوه
 وفي حالة النصب ورايت اباه وفي حالة الجر مررت بابيه وكذلك لها في من ابوه بالواو وفي حالة
 الرفع وبالالف في حالة النصب وبالياء في حالة الجر فتدله الواو فيها على حالة الرفع وتدل
 الف فيها على حالة النصب وتدل ضمها على حالة الجر وشرط في كون اعرابها بالحروف التامة
 بشرطين اصد هما ان يكون مضافة لانها لم يكن مضافة لكانت معرفة بالحركات
 تقوله هذا اب ورايت اباه ومرت باب والثاني ان يكون الاضافة الى غير ياء المتكلم
 لانها لو كانت مضافة الى ياء المتكلم لكانت مبنية عند اكثرهم او معرفة اعرابها تقوله
 عند بعض اخر ولقائل ان يقول ان من الواجب عليه ان يقول بعد قوله مضافة الى
 غير ياء المتكلم مكبرة لانها لو كانت مصغرة لكان اعرابها بالحركات تقوله جاني اضيكن بالرفع
 ورايت اضيكن بالنصب ومردت باضيكن بالجر ويمكن ان يجاب عنه بان المصنعا ذكر
 امثلهما مكبرة اعني عن ان يذكرها ولما قل ان يعود ويقود انما ذكرتم من الجواب
 تقتض الاستغناء عن قوله مضافة لان امثلهما مذكورة بالاضافة والجواب عنه
 انه لو اقتصر على لفظ ابوه لتوهم انه اذا كان مضافا الى المظهر نحو ابي زيد ليس حكمه كذلك
 مع ان حكمه كذلك ليس انه لو اقتصر على لفظة المكبرة لتوهم منه ما هو خلاف الواقع وهو
 اعترض بعض النحاة بان يكون اعرابها بالحروف التامة يحتاج الى شرط اخر وهو
 الواحدة لانها تثبت اوجهت لكان اعرابها كاعراب ساير الاسماء المثناة والجموءة

اقوله الجواب عن هذا الالاعراض هو الجواب بعينه عن الاعراض بان الواجب
 عليه ان يقول مكبرة وانما كان اعرابها بالحروف لان الحروف وان كانت فروعاً على
 الحركات الا انها اقوى من الحركات اذ كل حرف من حروف القلة كحكتين فكره استداد
 المثني والجموع الفرعين على الافراد بالاعراب القوي فاختاروا من بين المفردات
 هذه الالكاء وجعلوا اعرابها بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل
 وبالحروف التي هي الاقوى منها وضمتوا هذه الالكاء لكونها مشابهة للمثني في استلزام
 كل منهما انا اخرى كالبلايين والاف واللاخ وضمتوا بحال الاضافة ليظهر تلك الذات
 اللازمة فيقوله المشابهة له على ان صلاحية لام بعضها وعين الآخر ان يقوم مقام
 الحركات مع و في غيرها يكون بدلا من العين واللام وثانيها في التثنية بالالف والنون
 او بالياء والنون في الجر والنصب وفي الجمع الذي يكون بالواو والنون في الرفع او
 بالياء والنون في الجر والنصب وفي ذلك لانه لو جمع بالالف والتاء يكون الاعراب
 بالحركات لا بالحروف وكلامنا في الاعراب بالحروف مثال التثنية في حالة الرفع نحو جاني
 مسلمان ومثال الجمع في حالة الرفع نحو جاني مسلمون ومثال التثنية في حالة النصب
 نحو رايت مسلمين ومثال الجمع في حالة النصب نحو رايت مسلمين ومثال
 التثنية والجمع في حالة الجر نحو مررت بمسلمين وبمسلمين وانما كان اعرابها بالحروف
 لانها متفرعان على الواو الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات فاعطى الفرع للرفع
 كما اعطى الاصل للاصل وانما اعراب هذه الاعراب المعين لان التثنية والجمع ستة
 احوال والحروف التي يصلح ان يكون اعرابها ثلثة الواو والالف والياء فهو جعل
 اعراب التثنية بها لبقى الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب الجمع لبقى المثني بلا اعراب

ولو جعل اعرابها بالواو في حالة الرفع وبالف في حالة النصب واما بالياء في حالة الجر
لوقع الالتباس بينهما في حالة الاضافة نحو رايت زيدا ك لم يعلم انه مثني او مجزئ
فاستأجروا الى التوزيع فوزعت هذه الحروف بان جعلوا اعراب المثني بالف
في حالة الرفع لوقع الف في المثني ضمير المرفوع نحو ضربوا ويضربون واعراب الجمع
بالواو وفيها الوقوع الواو فيه ضمير المرفوع نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابها
بالياء في حالة الجر وفرقوا بينهما بفتح ما قبل الياء وكسر النون في التثنية وكسر ما قبله
وفتحه في الجمع ما فتح ما قبل الياء في التثنية فطلب الخفة لكثرة ما وقلة الجمع السام
بالنسبة اليها للاختصاص بالعقلاء الذكور واما كسر النون فيها فلان النون في الاصل
جمع ساكن والاصل في تحريك الساكن الكسر لان الكسر حركة بناء لحصوله بلا عامل
فاضير لها ما هو ابعد الحركات وهذه الكسرة واما قلنا ان الكسرة ابعد الحركات
لان الكسرة لا تدخل في بعض الحركات اعني ما لا ينصرف والمضارع بخلاف
الرفع والنصب واما قلنا ان النون في الاصل ساكن لانه من الحروف الواردة على هجاء
واحد والاصل فيها الساكن واما كسرت ما قبل الياء في الجمع فلقلته استعماله وثقل الكسرة
واما فتح النون فيه فلانها لو كسرت يلزم في حالة الرفع النقل من الضمة الى الكسرة وفي حالة
النصب الجز اجتماع الكسرات ولو ضمت يلزم في الاول اجتماع الضمات وفي الثاني اعني
في ثلثي النصب والجز النقل من الكسرة الى الضمة والتبعوا النصب للجز دون الرفع لانه الى
الجز اقرب منه الى الرفع في الجز فالحال على الاقرب والى منه على الاعداد واثرا في كلا حال كون
مضافا الى مضمحل حكمه اي حكمه كلا اذا كان كذلك حكم المثني في كون اعرابه بالحروف الناقصة شدة
شبهه به لفظا لكونه الف وهو لا ينفك عن الاضافة حتى يتميز منه بجموعه عن النون

ومعنى

ومعنى كونه مثني المعنى اي يقال انه لا يضاف الا اليه فيكتسب حكم المثني واما خفض الاعراب
بالحروف الناقصة بحال الاضافة الى المضمحل اذا كان مضافا الى الغائب فالاعراب
ان يقع تأكيد المثني نحو جادى الرجلان كلاهما فجعلوا فاقا لمبتوعه في الاعراب بها
ثم مررد ذلك كونه مضافا الى المتكلم والمخاطب ان لم يقع تأكيد التقود في حالة الرفع جادى
كلاهما في حالة النصب ورايت كليهما في حالة الجر ومرت بكليهما هذا اذا كان مضافا
الى المضمحل اما اذا اضيف الى مظهر اي كلا الى مظهر حكمه اي حكم كلا حكم العصال لفظا لكون الاعراب
مقدرا تقود جادى كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومرت بكلا جليين واما قلنا لفظا لانه
ليس بموافق لمعنى لانه مثني المعنى لا بخلاف العصال لم يقل لفظا ذلك لظن بان كلا واحد
منهما متساويان وقيل ان قوله لفظا استرا عن الخطلان العصال لا يكتب بالالف
لكون الف منقلبة عن الواو بلا شبهة ولا خلاف واما في انقلاب الف كلا خلاف فمن
جعل الف مقلوبة عن الواو يكتب بالالف ومن جعلها منقلبة عن الياء كان القياس ان
يكتب بالياء ويستوى الجز والنصب في موضعين موضع وهي التثنية والجمع كما ذكرنا في كون
الاعراب بالحروف والثالث من المواضع التي يسود فيها الجز النصب جمع المؤنث السام
بالالف والتاء واما النصب فيه على الجز لان جمع المؤنث فرع جمع الذكور ونصب جمع المذكور
تابع للجز كما مر فجعلهم كذلك لئلا يلزم زيادة مزينة الفرع على الاصل واما قلنا زيادة
مزينة ولم تقتصر على مزينة الفرع على الاصل لان مزينة الفرع على الاصل ثابتة من حيث ان اعراب
الجمع المؤنث بالحركات والجمع المذكور بالحروف وقدم ان اصل الاعراب بالحركات مثالا للجمع
المؤنث بالالف والتاء نحو جادى مسلمات بالرفع ورايت مسلمات بالجر ومرت بمسلمات
بالجر ايضا والرابع من المواضع التي كان النصب الجز متساويا فيها ما لا ينصرف نحو جادى

اصدور ايت احمد ومرت باحد بالنصب ايضا الان الجواب للنصب بخلاف غيره
لكون الجرح ممنوعا منه كمشابهة الفعل وهو المشابهة يحى بعد فلما كان ممنوعا
منه اتبعوه عليه بخلاف غيره والخامس من المواضع التي يسوي الجرح والنصب
فيها الضمير والاستواء في الضمير كاشتراك الضمير المنصوب والجور في معنى للفعلية
فالكاف في الكرم مك مفعول وكذا الكاف ومرت بك لان التقدير صا وذلك الضمير
في ان مرفوع ومنصوب لفظا وكذا في مع ان الجار داخل في له وكذا الجمع من التثنية
والجمع نحو انتم ولهم فان قبل ان استواء الجرح والنصب في للضمير سبب البناء فلا
يناسب ان يذكره فيما نحن بصدده كلامنا في العبارات فالجواب عن ان كلامنا في استواء الجرح
والنصب من غير النظر الى ان معرب او مبني هذا اطلاقا ذكره صاحب المقاليد ومن قيام الحرف
مقام الحركة النون في تفعلا وتفعلا بالياء في الاول والتاء في الثاني وفي يفعلون وتفعلون
وتفعلين وانما قاموا النون فيهما مقام الحركة لانه لما وجب ان يكون هذه الافعال كبقاء
حرف المضارعة فيها ولم يمكن ان يجعل اللام معتقب الاعراب لان الضماير التي بعده اوجب
كونها على وجه واحد وايضا لم يمكن جعل الضماير وروى الاعراب اذ هي في الحقيقة ليست
من نفس الكلمة وجب ان يرد حرف يقوم مقام الحركة فوجدوا بذلك حروف المد واللين
لكثرة دورانها في الكلام ولا يمكن زيادتها فيها لانها لو زيدت فيها يلزم اجتماع الالفين
في الحث والواو في الجمع والياء في التثنية في المخاطب المؤنث مع لزوم التقاء الساكنين
في كل واحد من الامثلة الخمسة اذ الزايد ساكن كالضماير فلما لم يمكن زيادتها فيها
زادوا حروف التثنية بها وهو النون فانها علامة للرفع وانما جعلت شبهت النون
علامة للرفع لان شبهة مقدم على السقوط والرفع مقدم على اخواته فناسب

ان يعطى

ان يعطى المقدم للمقدم وانما تسقط في حالة الجرح والنصب كسقوط الحركة اي مثل سقوط
الحركة من الفعل المفرد الصحيح مثال الفعل المثني الذي يسقط نونه في حالة الجرح والنصب
نحو لم يفعلا ولن يفعلا ومثال الفعل المجمع الذي يسقط نونه فيهما معا نحو لم يفعلا
ولن يفعلا ومثال الفعل المخاطب الذي يسقط نونه فيهما معا نحو لم يفعلا ولن يفعلا
وانما كان سقوط النون علامة للجرح والنصب لانها مؤخران عن الرفع والسقوط
مؤخر عن الثبوت فاعطى المؤخر للمؤخر للمناسبة ومن ذلك اي من قيام الحرف مقام
الحركة وروى المد واللين الحاصلة في الفعل المعقل اللام فانها اي الحروف المد واللين تثبت
حالا كونها ساكنة في حالة الرفع نحو يفرز او يرمي ويخشى وانما اورد مثالين الاول
من الواو والثاني من الياء وانما اورد الحروف المد واللين تسقط في حالة الجرح
سقوط الحركة اي مثل سقوطها في الجرح نحو لم يفرز او لم يرمي ولم يخشى ويترك الواو
والياء في حالة النصب بالفتحة نحو لن يفرز ولن يرمي ولتثبت الالف حال كونها ساكنة
في حالة النصب مثلها اي مثل الواو والياء والالف في حالة الرفع نحو لن يخشى وانما تثبت
الالف ساكنة فيها الامتناعها اي امتناع الالف عن الحركة لانها لو حركت خرجت عن كونها
الف **الفاصل** في بيان الاسماء والاعمال على ضربين احدهما معرب وهو اي المعرب ما اختلف
اخره باختلاف العامل كما كرنا في الفصل المقدم وثانيها مبني وهو اي المبني ما كان حركة
وسكونه اي الذي حركته وسكونه لا بعامل اوجب ذلك لما فرغ من تقسيم الاسماء الى القسمين
المذكورين شرع في تقسيم المعرب فقال ثم المعرب على ضربين الاول منفرد وهو المنصرف
ما يدخله في الاسم الذي يصلح ان يجمع مع التنوين وانما قيدنا الدخول بالصلابة
ليلا يخرج عنه بعض الاسماء المنصرفات اللازمة للنصب نحو طرأ وقاطم وغيرهما

والاعاء الداخلة عليها اللام لزوما نحو الخجم والصعق والثاني من نوع العرب
غير منصرف وهو غير المنصرف ما لا يدخل تحت التثنية اي الذي للتمكن لفظا واتما
قيدنا بالتمكن لان غير ما لا يدخل عليه نحو سلمات وجوار علم او قولنا لفظا استرا
عن الحكم في التنوين الذي هو التمكن بدخوله عليه فكما ومن ثم يقال من صواب
بيت الله بنصب البيت لان الاكمل الفاعل لا يعمل بالنصب الا مع التنوين وعلم بما
ذكرنا ان من الواجب عليه ان يقيده بما قلنا اعلم ان في امتناع الجوز من هذين الاول
ان امتناع منه ليس بمقصود على صفة الا ان الجوز لما كان شريكا للتنوين في اختصاصه
باللام ومتعاقبته اياه في الاضافة اتبعوا الجوز اياه في المنع وهو الاصح المذهب وبمثله
ان امتناعه منه مقصود على صفة وحجة ان الجوز ركن من اركان الاعراب غير المنصرف
لما شابه الفعل منع التنوين الذي هو علم التمكن لفظا ومنع بعض وجوه اعراض
وهو الجوز واتما قلنا ان الاول اصح المذهب لان الجوز لو لم يكن قابلا للتنوين في المنع
لما يعود الجوز في صال الضرورة الى اعادة التنوين فقط اللازم ممنوع لانه يعود
لقوله اعيد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررت يتضوع فالكلام ممنوع ايضا
لان بطلان اللام يستدعي لبطلان اللزوم واشارة الى ترجيح المذهب الاول الى
قولهم مع التنوين والقول في بيان كون المذهب الاول اصح بان لم يكن الجوز تابعا للتنوين
في المنع لما اعادوا الجوز حيث امنوا الحاق التنوين بالاضافة ودخول اللام فلما اعادوا
الجوز حيث امنوا الحاق التنوين بهما علم ان الجوز غير مقصود بالمنع على صفة بل بالبقية
للتنوين غير مستقيم لانه يجوز ان يقال ان اللام اذا اضيف او فله الالف واللام خرج
عن شبه الفعل فصار منصرفا كما هو مذهب بعضهم لدخولها لا يوجد في الفعل

عليه

19
عليه فاعيد ما سقط لثابتة وهو الجوز اما التنوين فلم يمكن عوده بوجود اللام ولا لفظا
فلا يعود وكان اي غير المنصرف في موضع الجوز مفتوحا لا يعال انه لو قال بدخوله مفتوحا منصوبا
لكان اصح اذ الفتح من القاب البناء وكلامنا في المعربات لا نقول اذ قال هذا منصوبا
يكون في قوة قولنا هذا مفعول لان النصب علم المفعولية فلو قال في موضع قوله مفتوحا
منصوبا لكان في قوة قولنا وكان في موضع الجوز مفعولا وهذا ممنوع اذ الفتح في الالف
في قولهم مررت باحد كاست بدالة على دلالة عليه الفتح في رايته احدى حتى يصح الملاق
النصب عليها بل هي حركة نائية من باب اختارها العلة او جبت ذلك اللام في قوله والاسباب مانعة
للمصرف تسعة متعلق بقوله مانعة وهي اي تلك التسعة التعريف والتأنيث ووزن الفعل و
الوصف والعدالة والعجبة والتركيب والجمع الاقصى والالف والنون المضارعان اي مشامهتان
للفي التأنيث وانما اذا زيدتان معا في عدم قبول التأنيث كون الزايد الاول منها الفاء
وتساوي الصدر ومنه في الوزن فان سكر من سكران كجر من جرد والامر بالتعريف
ههنا العلم دون غيره لان المعارف خمسة وهي العلم والخبر والمجهول والمعرف باللام واللفظ
والامر بالتعريف وما سوى العلمية غير مانع من الصرف اما تعريف المضمرة المجهول فلا في المضمرة
والجهول مبيتان وباب ما لا ينصرف من المعربات واما تعريف معرف باللام والمضاف الى مدحها علم
فلا نهما يجعلان ما لا ينصرف منصرفا او في حكم المنصرف واذ ابطر هذه الاقسام باسرها
نعم ان التعريف مانع من الصرف هو العلمية متى اجتمع في الاسم سببان منها اذ من تلك الاسباب
التسعة او تكرروا امد منها منع الصرف اي منع الاسم من الصرف وانما منع الاسم من الصرف عند
تحقيق السببين لان كلا واحد من تلك الاسباب التسعة فرع للشيء والتعريف فرع للتكثير
لان كون الاسم معر فالبعد كونه منكرا والتأنيث فرع للتذكير كجيرة في الامر العام مجردة عن الزيادة

ومحى المؤنث فيه معها او ما مجية معها يكون فرعاً لما مجية يكون بدونها ووزن الفعل
 فرع وزن الاسم لان الفعل فرع الاسم فيكون وزنه فرعاً لوزن الاسم والوصف فرع الموصوف لانه
 تابع له وما هو تابع فهو فرع والعدله فرع المصدر ولعنه لتأخيره عنه والعجمة فرع العرب لان
 لغة كل قوم اصل بالنسبة اليهم ولغة غيرهم فرع على لغتهم والتركيبة فرع الافراد لانه موقوف عليه
 والجمع فرع الواحد لكون حصوله موقوفاً على حصول الواحد واما الالف والنون ففيه خلاف
 قال الكوفيون ان الالف والنون يمنعان الصرف اذا وجد سبب اخر بالاصالة للمضارعة
 فم يكونان فرعين على زيد تا عليه وقال البصريون ليس لهما معنى بصيران به فرعاً لشي
 اي من اربعة كانا علامتي التذكير فم لا يكونان فرعين على ما زيد تا عليه الا انهما يمنعان الاسم
 من الصرف عند تحقق سبب اخر للمشابهة لافي التانيث وجم المشابهة قد مر وقول البصريين
 اول ما لهذه الهمزة واما لانه لو كان كونها فرعين على ما زيد تا عليه سبباً واحداً لكان مثلاً
 هاشم وبهر عند تحقق سبب اخر غير منفرد وهو ما منفرد فاذا حصل في الاسم
 اثنان منها يصيران فرعين فيشبه الفعل الذي هو فرع الاسم من وجهين الاول
 ان الاسم مستغن عنه في الافادة والفعل غير مستغن عنه فم لا يكون مستغنياً عن فرع
 والثاني ان الفعل مشتق من الاسم والمشتق فرع المشتق منه فلم يشبه ما فيه سببان الفعل
 من وجهين قطع عما قطع عنه الفعل هو التثوين وتبع الجز اعطيه وما تكررت فيه سبب احد
 فكانا اجتمع فيه سببان فيمنع الصرف واما السبب الواحد غير المكرر فلا يمنع الصرف لان الاسم
 مع الواحد متماثلين الاصل هو الصرف وبين الفرع وهو ترك الصرف فلم يتحد ذلك بجانب
 الفرع فجدبه الاصل لكونه اصلاً اذا الاصل في الكلام الصرف فاذا اجتمع فيه اثنان يتحد بجانب
 الفرع على جانب الاصل فيمنع الصرف وما وجد ذلك فيه اي الاسم الذي وجد ذلك غير منفرد

امد عشر اسماً خمسة منها لا ينصرف حاله التذكير وهي افعال هو يمنع الصرف حال كونه صفة
 في الاصل بالحقيقة لا على التوهم وجم هذا القيد احترازاً عن اربع في قولنا امرت بشوة
 اربع فانه منصرف لعروض الوصفية فيه واحترازاً عن واحد فانه منصرف عند
 سيويه لعدم تحقق كونها اوصافاً في الاصل للمعترض ان يعترض بان يقول ان الصرف
 اربع انما هو لا تتفاوت شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء لكونه قابلاً للعروض الوصفية
 والجواب عنه ان المراد من التاء التي لا يقبلها وزن الفعل التاء التانيث والتاء القابل لها
 اربع ليس بتاء التانيث بل تاء التذكير الموضوع لعلامة المذكر فلا يصدق ما كبرت
 فتعطين الصراف لعروض الوصفية مثال افعال صفة نحو امر فانه غير منصرف للوصف ووزن
 الفعل فعلا ان الذي مؤنثه فعلي نحو سكران فان مؤنثه بحسب سكرى وهو غير منصرف
 للصفة والالف والنون واحتراز بقوله الذي مؤنثه فعلي عن فعلا ان الذي بحسب مؤنثه
 فعلا ان نحو سعدان وسعدان تعريان وعريانه فانه منصرف في حاله الفكرة بخروج
 الالف والنون عن المضارعة لافي التانيث بدخوله التاء عليها او المعدولة نحو ثلاث
 ورابع وهما عدلان عن ثلاثة ثلاثة واربعة اربعة فانها غير منصرفين في حاله التذكير
 للصفة والعدول وما في اخره اي الاسم الذي حصل في اخره الف التانيث فانه يمنع الصرف سواء
 كانت معدولة او مقصورة مثال المدودة كمراد وصخراد ومثال المقصورة نحو صلي
 وبشري لان الف التانيث فيها قامت مقام السين اذ الالف علم التانيث كالتاء
 في طلحة وبناد الكلمة عليه حيث لم يكن في الكلام صلاً بشر فضم اليه الالف بل هي صيغة
 موضوعية عليه من بحسب تانيثه خذ الجمع الاقص وتقييده بالاقصى اشارة الى ان شرط
 الجمع المانع من الصرف هو ان لا يجمع مرة اخرى جمع التذكير احترازاً عن مثله واصل

فانه ليس بجمع التكثير بل للتكثير والمراد بالجمع الاقتصار ما يكون بعد الف حرفان متحركان
اما تحقيقا كاساور او تقدير او هو اما بالادغام كدواب او بالحدف كجوار او ثلثة
او سطها ساكن وذلك نحو انا عيم وهو اى الجمع الاقتصار يمنع الصرف ماله التكثير لتكرر
الجمعية وما كان على مثالهما اى على مثال اساور وانا عيم من الجموع والمجارد والجود راعى
هما بعد الف بيان للموصوف في قوله وما كان اى الجمع الذى كان مثالهما بان يكون بعد
حرفان او بان يكون بعد الف ثلثة ارف او سطها ساكن مثال الجمع الذى كان على مثال اساور
بان يكون بعد الف حرفان كساجد ومثالا الجمع الذى على مثالا انا عيم بان يكون بعد الف ثلثة
اخرى او سطها ساكن نحو مصاييح فانها غير المنصرفين وان تكررت فيهما الجمعية كشا
بهما اياهما من حيث الوزن والامتناع من الجمع مرة اخرى فان كان او سطها متحركا كان
الاسم منصرفا كصياقلة وانما كان الاسم منصرفا اذا كان الاوسط متحركا لانه يشبه المفرد
لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر اذ هو مثل كراهية وطواعية صورة وهما مفردان تحقيقا
وانما معنى فلان معنى الجمع كل يقع على افراد كثيرة كما ان مفهوم المصدر كذلك فان
كان ثانيا الحرفين بعد الالف اى بعد الالف الجمع ياء حذفتهما اى الياء في ماله الرفع والجر
وتوقفت الهم وانبتى اى الياء في ماله النصب بغير تنوين مثال في ماله الرفع نحو جالوت
جوار ومثال في ماله الجر نحو مررت بجوار ومثال في ماله النصب فتقوله رايت جواي
وانما اورد بعده فاعلم لان الكلام اذا كان مشكلا يفتقر الى التاء ملق فان دأبهم يقولون
عند عقبه هكذا لان فيه اشكالا اذ جوار ينصرف في ماله الرفع والجر ولا ينصرف في النصب
فكان هذا الموضع موضع التاء ملق فلهذا قال فاعلم ولانه لو لم يقل فاعلم يكون جواريا
لان العرب يقف على ماله النصب بالالف فيكون بعد الالف جوار ثلثة ارف او سطها

متحرك

متحرك فتخرج عن حال مالا ينصرف فيكون كصياقلة فلما الى فاعلم وقف عند اورد يقف
على ياء جواي اعلم ان اصل جوار في ماله الرفع عند الاضغث جواي بالتنوين اذ الاصل
في الاسماء الصرف ومنه بحصول اسباب عارضية فلما كانت الضمة على الياء ثقيلة
مذفت فالتقى الالكنين فاذا كانت عارضة عن مثل اقصى الجموع لكونه على وزن سحلب
وسواد وبياض وسلام وكلام فينصرف اما في ماله الجر فالياء فيها اعلت مثلا اعل
في ماله الرفع هذا عند الاضغث واما عند سيويه فان اصل جوار في ماله الرفع جادتي
جواي بغير تنوين لانه غير منصرف عنده ثم صذفت الضمة لكونها ثقيلة على الياء فبقيت الياء
ساكنة ولما صخرت الياء في المفرد اذا كانت ساكنة ومكسورة ما قبلها لاكتفاء بالكسرة نحو
والليلاد البسر والكلي المتعالي واستخروا صرف الياء في الجمع لكونه ثقيل بالنسبة الى المفرد ففي
جوار والتنوين فيه عند السيويه عوض عن الحركة وقيل عن الياء المحذوفة والاول اولى لان
حذف الياء لوجود التنوين فلا يكون عوضا عنها لانها لم يحذف الا بعد وجوده وانما كذا
الشيء عوضا عن الشيء بعد ثبوت حذفه بغيره واما في ماله النصب فبالاتفاق غير منصرف
ولو قيل في ماله الجر مررت بجواي بالفحة لكان اوجه لكونه غير منصرف وفحة الفحة على الياء
وستة من اعراس لا ينصرف في ماله التعريف وهو الاسم الاعجمي العلم مثال نحو ابراهيم واسماعيل
فانها غير منصرفين للعلمية والعجربة فاذا تكررت اياها بان سميتهما الشخا صا متعديدة صفتها
لبقائهما بلا سبيلان العلمية شرط في العجربة فان سميت بنحو لجام او فرند رطلد مرفقة
لان العجربة النكرية غير مؤنثة في منع الصرف لكونها ممتزجة في كلاهما في دخول التنوين ووقف
التعريف والاضافة والتعريف ماله التعريف ما في اخره اذ الاسم الذى يكون
في اخره الف ونون مزيديان مثاله كعثمان وسفيان فانها لا ينصرفان للعلمية والالف والنون

المنريدتين فان تكررتا حرفتيهما البقاء لهما بلا سبب اذا العلمية شرط فيهما اذا كان
 في الاسم والسائلان يسألان يقولان ان المشي نحو جحران ينبغي ان يكون غير منصرف مع ما ابراه
 للعلمية والالف والنون مع انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه بان يقال ان المراد من الالف
 والنون المتلازمان بحيث لا ينفك احدهما عن الاخرى بوجه بخلاف الالف والنون
 في المشي لانها ليست كذلك لانفكاك النون عن الالف عند الاضافة والالف عن النون في
 حالة الجر والنصب والثالث من تلك الستة المانعة للاسم من الصرف في حالة التعريف ما فيه وزن
 الفعل مثال كاحمد ويريد فانها غير منصرفين للعلمية ووزن الفعل علم ان وزن الفعل انما
 يمنع الاسم من الصرف عند التحقيق سبب اخر شرطين احدهما عدم قبول التأويل وهذا انما
 يعلم بان يختص بالفعل لهذا النون ووزن الفعل من تلك الستة التي تمنع الاسم
 من الصرف في حالة التعريف والمعدول مثال كعرو وقر فانها غير منصرفين للعلمية والعدول انما
 قال عدول عن عام وزا في المعرفتين لانها لو كانا معدولين عن تكررتين لوجب ان يكون
 كل واحد منهما اسما مستعلا لنكرة وليس شي في النكرة سمى عرو واما قر في قوله يا ايها الظالمين
 من النوافل الزفر فانها صفة كراقر وليست بمعدول فلو سميت بزفر هذا حرفته وعمر اذهب في هذا
 لان لم يوجد الذي الاعلام واذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن عام معرفة كذا قال صاحب
 الضوء في هذا المقام والخمس من تلك الستة التي لا ينصرف في حالة التعريف المؤنث لفظا مثال
 كطلحة وسلم وحريرة فانها معتنعة عن الصرف والمؤنث لفظا واعلم ان العلمية مشروطة في
 لانه لو لم يكن علما لكان في معراض الزوال فلا يكون لازما والثاني المعتبر في هذا الباب هو الازم
 واللازم ولهذا حرف قائم في قولنا مرت بامرأة قائمة مع تحقق الوصف والثاني في ايراد
 سلمى لان البحث فيما كان نكرة غير منصرف في حالة التعريف لانه في حالة التذكير هي غير منصرف

فيها معا عرفت وقد وقع في بعض النسخ وسلمة وهو مستقيم ولعل سبب تصحيحها
 عن الكابت او المؤنث معنى مثال كسعاد وزينب فانها لا ينصرفان للعلمية والثاني
 معنى واعلم ان العلمية في مشروطة ايضا لانه لو لم يكن علما لم يكن غير منصرف ولهذا كان جريح
 في قولنا مرت بامرأة جريح منصرفا مع ان فيه الثاني معنى والصفة والسادس من تلك الستة
 التي يكون غير في حالة التعريف الاسمان اللذان جعلتا اسما واحدا مثالهما كعدي كرب وبعلبك
 فانها معتنعتان من الصرف للعلمية والتركيب فاذا انكر صرفا لروا السببين فان قيل
 كان عليهما ان يقولوا اذا لم يتضمن الثاني معنى الحرف وان لا يكون صوتا يخرج منه عن وسبب
 فان كل واحد منهما اسما جعلتا اسما واحدا فاد استميت به لا يكون غير منصرف لانه من
 المبنيات قلنا لا حاجة الى هذين القيدين لان كلامه فيما لا ينصرف وهو معرب وهذا ان
 مبنيان وكلاما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة لبقائه بلا سبب ان كان السبب الاخر غير معدول
 ووزن الفعل لان العلمية مشروطة في غيرهما فاذا انقضت العلمية انتفى السبب الاخر لا تنقضاء شرط
 وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط في بلا سبب وان كان السبب الاخر المعدول ووزن
 الفعل فاذا تكررت في سبب واحد لان العلمية ليست بشرط فيهما حتى يبق بلا سبب على تقدير
 انتفاءهما اما بيان انها ليست بشرط في المعدول فلا استقلال المعدول مع سبب اخر في منع الصرف
 من غير العلمية ولو كانت شرطا فيه لم يمنع الصرف من غيرها لكنه يمنع الصرف من غيرها كذا
 فلم ينصرف للمعدول والصفة والما بيان انها العلمية ليست بشرط في وزن الفعل فلو كانت
 ما زعم من الصرف بدونها نحو حرف فلم ينصرف لوزن الفعل والصفة الا نحو حرفان سميت
 به دجلة هذا استثناء من قوله وكلاما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة فانه غير منصرف في النكرة
 ايضا عند سيبويه ومجته ان كان في اول احواله غير منصرف للوصف ووزن الفعل فلما استميت

كان الوصف زائلا فاد انكر اعيد الى الاصل الذي ثبت له من منع الصرف واما عند الاخفش
 فانه منصرف في النكرة وحجة ان الوصفية الاصلية قد زالت بالعلمية وهي بالتكثير فيكون
 واحد فلزم عليه انصرف مثلا فاضل منك اذا انكر بعد العلمية مع انه غير منصرف عنده وظهر
 من هذا ان الاستثناء على قول سيبويه لا على قول الاخفش وكذا اما في اخره الف التانيث
 مقصورة كانت او معدودة كجبل وبشري وحرارة وحرارة كان غير منصرف في النكرة ايضا
 لما مر وكذا افعلان الذي يحى مؤنثه فعلى ما في غير منصرف في النكرة ايضا لما مر ان عدم الالف
 في افعال الالف والنون من يديتين واعتبار الصفة الاصلية واد اسميت لم ينصرف
 ايضا للتعريف والالف والنون فاد النكرة زالت العلمية واعيد الى الاصل الذي ثبت له من
 منع الصرف نحو سكران وسكرى عند سيبويه واما عند الاخفش فانه منصرف في النكرة كما انصرف
 اعرضا عنده واما جمع الافعال نحو ما جد فانه اذا سمي به لم ينصرف لانه قد شاب بالاعجم المعرفة
 حيث لم يكن له نظير في الاحاد فاد انكره لم ينصرف ايضا في قول الاخفش كما لم ينصرف نحو امر
 في قول بعد التكثير اذ المشابهة بالاعجم بمنزلة سيبويه واد كان الامر على قلنا يجب ان لا ينصرف
 بعد التكثير على مذهب ايضا لان التكثير لا يربو مشابهة الاعجم وان جعلنا بعشائمه الاعجم سببا
 واحدا للتعريف سببا اخر يكون انصرف على مذهب الاخفش واجبا بعد التكثير لرد الالف
 السببين بالتكثير كما في نحو امر واما عند سيبويه فيعود الى اصله والثلاثي الساكن الاوسط والثلاثي
 الذي ساكن او سطر يجوز فيه الصرف وتركه ان ترك الصرف مثال نحو هند ودعد وفوج ولوط
 اما جواز ترك الصرف فلو جود السببين المانع من الصرف واما جواز الصرف فللمقاومة
 سكون الاوسط احد السببين فيبقى على سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف الا ان
 الانصاف اولى من تركه بدليل وقوعه منصرفا في قولهم كذبت قوم نوح المرسلين بالتنوين

وقوله

وقوله هو واما جازات دسلنا لوطا واما في سبب ثالث كما هو وجود في اسمي بلديتين فانه
 لم ينصرف البتة لوجود الاسباب ولا يجوز فيه بالمقاومة لبقاء السببين على تقدير هاء وكذا
 الثلاثي المتحرك الاوسط نحو سمر اسم امرأة لم ينصرف البتة وان لم يتحقق فيه الاسباب
 والفاء في قوله فان حكمه للتعليل لان حكمه حكم الرباعي كسعاد وزينب لتثنية الحركة الاوسط
 منزلة الحرف الرابع والدليل على تثنيها منزلة الحرف الرابع ان اسم قالوا في النسبة الى صلي عليه
 بالحدف في الاول والقلب في الثاني لم يجر في مثل جباري الا بالحدف نحو جباري ولم
 يقل جباري لاجل وقوع الالف فامته ثم انهم جعلوا نحو مجزى وهي اسم ناقة سريعة
 بمنزلة جباري في عدم جواز القلب وان كان الالف رابعة لتثنية حركة الوسط منزلة حرف
 الرابع مع كان الالف وقعت فامته فكذلك جروا نحو سمر مجزى سعاد وزينب فلم
 ينصرفوا ونحو صدام من فعال التي عدلت عن فاعلة في مذهبهم الاول الاعراب مع
 منع الصرف لان في علمية وعدله وتانيث واما قلنا انه معدول لكونها ان صدام معدول
 عن مادته هذا مذهب بني تميم والمذهب الاخر البناء على الكسر تشبيها بفعال الواقعة
 موقع المبني فخذ ام كنزال في الحركات والسنات وهو واقع موقع المبني هذا مذهب
 الحجازيين واثار الى ترجيح مذهب الثاني بقوله وعليه ان يناد على الكسر قوله اد قول الشاعر
 وهو اذ قالت صدام فصد قوما فان القوما قالت صدام صيث بني صدام على الكسر موضعين
 مكوونها فاعلا للفعل في الموضعين وكذا بني على الكسر فعال التي تختص ببند الموضعين مثالا
 نحو الكاع وبافساق وايضا تشبيها لها بفعال التي وقعت موقع المبني فان قل
 ان قوله تختص ببند الموضعين يقتضي ان لا يوجد في غير النداء لكنه موجود في غيره
 بقوله الشاعر اطوف ما اطوف ثم ادى الى بيت فغيرته لكاع فالجواب عنه انه شاذ

في قوله
 كذا
 في قوله
 كذا

لا يستدبره وكذا بنى على الكسوف ^{عجانت} الفعل اي الامر مثالهما نحو نزل وراك فانها
 جعل انزله والتركانا بنائهما فلو قو عهما موقع المبني واما البناء على الكسوف ان الاصل في البناء
 السكون فللمر من اجتماع الساكنين وفعل هذه قياسية في كل فعل ثلاثي عند سيوه وعامة
 عند غيره وكما لا ينصرف اذا اضيف او دخله الالف واللام البحر بالكسر اما الخواصر بها عند الاضائة
 او دخول الالف واللام عليه من مذهب من يقول ان المقصود في بابها ان يعرف منع التنوين
 وامتناع البحر بالتبعية فلا تنوين اذا لم يتصور سقوطه قيل شبهة فلا يتصور سقوطه
 التابع وهو البحر واما البحر عند كل واحد من مذهب من يقول ان المقصود في باب
 ما لا ينصرف منع البحر ايضا فلان الهم اذا اضيف او دخله الالف واللام خرج عن شبه الفعل
 لدخول ما لا يوجد في الفعل فاعيد اليه ما منع الثابتة وهو البحر واما التنوين فلم يكن عوده
 لعدم امكان اعادته بالاضافة او بالالف واللام للمنافاة وانما قال البحر ولم يقل انصرف لان
 في البحر اولى بغير ضلوفاد انما هو في الضارفة قال بعضهم انه منصرف مطلقا لانه ما دخل عليه
 ما هو من خواص الاسم خرج عن مشابهة الفعل فخرج الى الاصل فانصرف كذلك وقال ^{خروج} الا
 انه غير منصرف مطلقا عملا بالعلتين والحق في ذلك التفصيل هو ان يقال ان كان احد
 السببين المانعين من الصرف زائلا فلاضافة او بدخول الالف واللام كان الاسم منصرفا
 كأحد واحد وان لم يزل كان غير منصرف كساجد واحد وسكران صفة عملا بالعلتين تقول
 عند دخول الالف واللام عليه نحو مررت بالاحمر والحمراء وعند الاضافة مررت بعمر وعثمان
 ولو قدم مثال الاضافة على مثال ما دخل عليه الالف واللام كان احرى تنظرا الى اللق والنشر
 مرتبا او كما فرغ عن بحث المعرب شرع في بيان المبني فقالا المبني ضربان احدهما لازم وثانيهما
 عارض فاللازم اي المبني اللازم ما تضمن معنى الحرف كايين فانه متضمن بمعنى الاستفهام

اذ قولنا

اذ قولنا اين ذنيد في قوة قولنا الى السوق ام في المسجد ام في الدار ام في غيرها او بمعنى المجازات
 اذ قولنا اين تجلس اجلس في قوة قولنا ان تجلس في الدار اجلس فيها وان تجلس في المسجد
 اجلس فيه وغير ذلك كذا كيف الا انه متضمن بمعنى الاستفهام فقط لان معنى قولك كيف زيدا
 صحيح ام سقيما او الميخى اللدزم ما شبهه اي الحرف كالذي والى ونحو ذلك مما يشابه
 الحرف بحسب الموصولات في الافتقار والنعت فلما ان الحرف مفتقر الى غيره وهو المتعلق
 كذلك الموصولات مفتقر الى غيره وهو الصلة فان قلت ان لفظة او للتشكيك فلا يجوز
 استعمالها في التعريف الذي هو للتوضيح قلت ان لفظة او ههنا للتبيين يعني
 ان كل واحد من مذهبين لازم ولما كان يقول ان المبني اللازم اذا كان فيما يتضمن
 معنى الحرف او ما شبهه كان كل ما تضمن الحرف او ما شبهه لازم البناء فحاشا لشكل بل لا دخل
 في الدار فانه متضمن بمعنى الحرف مع انه ليس منه وبالغايات فانها تشبه الحرف مع انه
 ليس منه ايضا والجواب عنه ان قوله فاللازم ما تضمن معنى الحرف او ما شبهه قضية
 مهملة موجبة وهي في قوة الجزئية والموجبة الجزئية لا يستلزم الموجبة الكلية ولشئ
 سلمنا ان القضية كلية لكن لا نسلم ان عكسها ايضا كلية فلا اشكال والميخى العارض
 محصور بالاستقراء في خمسة اشياء احدها المضاف الى الياء المتكلم مثاله نحو غلام
 فانه مبني بناء عارضا اد الغلام قبل الاضافة الى الياء المتكلم كان معربا وعند الاضافة اليها
 صار مبنيًا التنزيل منزلة وسط الكلمة بحصول شدة الامتزاج والاتحاد لان للفظ
 لا بد له من مضاف اليه الياء صالح لان يقع مضاف اليه لكونه ضميرا مجرورا ولا بد له من
 من سبق شيئا قبلها ضرورة واللام صالح للسبق فناسب هذا الاتحاد ان تنزل منزلة
 كلمة واحدة فحاشا لكون المضاف الى الياء المتكلم مبنيًا لامتناع وقوع الارباع في وسط الكلمة

فان قيل يلزم ان يكون غلامك و غلامه مبنى بعين ما ذكرتم مع انه ليس بمبنى فالجواب عنه
 ان الياء حرف ضعيف والكاف والهاء حرفان قويان فلا يلزم من ثبوت الجزئية كما فيها
 ضعف ثبوتها ما فيه قوة فلما لم يثبت في غلامك غلامه الجزئية للضميرين والاصل في البناء
 الاعراب فبقي المضاف اليها على اعرابه يجوز على سنن الاصل اما بناء المضاف الى ياء المتكلم
 على الكسر فلا بد لو كان مبتدأ على الفتح لزم انقلاب الياء الفاني حالة النصب الا يلزم خروجها
 عن المدة وعلى الضم يلزم انقلاب الياء واو في حالة الرفع والاي يلزم خروجها عن المدة
 وانقلاب ياء المتكلم من حال الى حال وخروجها عن المدة خلاف الاصل والثاني من المبنى العاقل
 والذي المفرد المعرفة نحو يا زيد فانه مبنى بناء عارضيا لثابتته كاف الخطاب
 من حيث الافراد والتعريف واما بناؤه على الحركة التي هي عارضة اذا الاصل في البناء
 السكون واما على الضم فيكون حركته البنائية مخالفة لحركة الاعرابية وهي الفتح والكسر
 في نحو يا عبد الله و يا زيدا و احرز بالمفرد عن الذي المضاف والمثابرة نحو يا عبد الله
 و يا خيرا من زيد و يا طالعاجلا لانها ليسا بمبنيين لعدم المشابهة لكاف الخطاب
 من حيث الافراد والمعرفة عن المخادى المفرد المحرقة النكرة كقول الاعم يا رجل فاذ
 لانه غير مبنى لعدم المشابهة لكاف الخطاب من حيث التعريف والثالث من المبنى
 العارض النكرة المفردة التي هي مع لا التي لنفي الجنس مثاله نحو لا رجلا في الدار واما
 بنى ذلك لتضمنه حرف الجر اذ قولنا لا رجلا في الدار مبنى على سؤال ساثل مقال هل
 من رجلا في الدار فيكون اصل الجواب لا من رجلا في الدار فحذف من حرا من التكرار و
 واعتمادا على العلم به واما بناؤه على الحركة فلما امر واما على الفتح فلما سببه عمل لان
 عملها النصب لكونها محولة على ان لا فرق بين الفتح والنصب من جهة اللفظ و احرز

بالنكرة

بالنكرة عن المعرفة فانه ليس بمبني لانه ليس باسم جنس وعلم بالخصوص به
 والمفرد عن المضافة والمشبهة بها فانهما غير مبنيين وان دخل المذكرة عليها
 لان البناء بناء التركيب من كلمتين فكله تركيبا من كلمتين والرابع من المبنى
 العارض المركب المراد بالركب ههنا ما هو مركب من اسمين ثانيهما متضمن الحرف واولهما
 غير مضارع بالمشي المضاف في سقوط النون بدليل تمثيله بقوله نحو خمسة عشر
 واما بنى الجزء الاول منه لكونه بمنزلة الجزء الاول من الكلمة الواحدة والثالث لكونه متضمنا
 للواو لان الاصل قولك خمسة عشر خمسة وعشرة وعدلان اثباته للتخفيف واما بنى
 الجزء ان معا على الفتح اما الاول فلان الثاني منه منشارا ابتداء التانيث من حيث الزايد
 فلما ان ما قبل تاء التانيث يكون مفتوحا ابدا كذلك يكون ما قبل المشابهة به مفتوحا
 واما الثاني فللمناسبة قولنا من اسمين احراز عن مثل سيبويه فانه بنى الجزء الاول منه
 لا الثاني على احد المذهبين وقولنا ثانيهما متضمن الحرف احراز عن نحو يعليكم فانه مركب
 من اسمين والجزء الاول مبنى لا الثاني على احد المذهب لعدم تضمن التانيث معنى الحرف
 وقولنا اولهما غير مضارع بالمشي المضاف في سقوط النون احراز عن اثني عشر فانه
 مركب من اسمين ثانيهما متضمن معنى الحرف والجزء الاول منه معرف والثاني مبنى لمضارع
 بالمشي المضاف في سقوط الاضافة لئلا يلزم اجتماع النقيضين والخامس من المبنى العاقل
 ما حذف اى اسم حذف منه المضاف اليه واما بنى ذلك لكونه مشابها للحرف من حيث
 الاحتياج الى الرفع واما بناؤه على الحركة فلما امر واما على الضمة فليجبر المحذوف منه باقوى
 الحركات وهو الضم وليكون حركته البنائية مخالفة لحركة الاعرابية وهو الفتح والكسر
 نحو رايت قبل ذلك ومن قبل ذلك هذا على تقدير ان يكون المحذوف منه منصوبا واما

اذا لم يكن متواليا فيكون موبيا كقول الشاعر فساغ لي الزاب وكنت قبل اكاذا غصن بالما
 الفرات وهو اي ما حذف منه المضاف اليه قبل وبعد وفوق وتحت بالرفع والطلبية و
 كذا باقي الجهات الست وهي امام وظف وكمين ويسار تقول عند عدم حذف
 المضاف اليه حيثك من قبل زيد بالجر ثم تتركز الاضافة وهي منصوبة بقوله تتركز
 وفاعله ضمير الخطاب وتنويعها اي تلك الاضافة والضمير البارد منصوب المحل اي على
 المفعولية لتتوي وفاعله ضمير الخطا ايضا فتقول اذا حذف منه المضاف اليه حيثك من قبل
 وتسمى هذه اقبلا وبعد وفوق وتحت وباقي الجهات الست غايات بالجر لان النصب
 جمع المؤنث بالالف والتاء محمول على الجح كامر في صدر الكتاب والتسمية بالغايات على معنى
 ان غاية المضاف اي تمام المضاف بالمضاف اليه فلما انقطع اي المضاف اليه عن ان
 وبعد وفوق وتحت وباقي الجهات الست صرح اي قبل وبعد وفوق وتحت وباقي الجهات
 الست حدودا ايتهى كلام عندها اي عند تلك الحدود ولما فرغ من المبني اللازم والعارض
 من الاسماء شرع في المبني اللازم والعارض من الافعال وهو هنا محصور في موضعين
 فقال والمبني اللازم من الافعال الماضي والامر بغير اللام والكلام في بناءها قد سبق و
 بغير اللام عن الامر باللام فانه معرب مجزوم اجماعا والمبني العارض من الافعال المضاف
 لا مطلقا بل اذا اتصل به اي المضارع نون ضمير جماعة النساء غاييت كانت او مخاطبة
 او اذا اتصل به نون التاكيد مخففة كانت او مثقلة قوله نحو هل تفعلن بالياء والتاء
 مثال المضارع الذي اتصل به نون ضمير جماعة النساء غايية كانت او مخاطبة وقوله
 هل تفعلن بالتشديد او التخفيف مثال المضارع الذي اتصل به نون التاكيد مطلقا
 وانما كان بناؤه عند اتصالها عارضا لانه معرب بدونها بسبب المشابهة وبه

وجه المشابهة قدم واما بناؤه عند اتصال النون المذكورة فلانه يوجب كونها
 قبله بيانا للجزئية مما اتصل به فتقدرا الاعراب اذا الاعراب لا يقع في وسط الكلمة فان قيل
 لم لا يجوز ان يكون الاعراب مقدرا فالجواب عنه ان الاعراب التقديري انما يكون في الجح
 الاصلية والاصل في الافعال البناء وجه اخر في بناءه عند اتصال النون به وهو الاشياء
 باق الاصل في الافعال المضارعة البناء كما في مسئلة اي واية بالاعكس ما بناه عند
 اتصال النون التاكيد به مطلقا فلانه اذا ذكر الشبهة بنحو عليك في التركيب وبنى على الفتح
 للتحفة كما بني هو وجر في بناءه عند اتصال النون التاكيد به وهو انه معرب لو اعرب
 فلا يخفى اما ان يعرب ما قبل النون او نفس النون لا سبيل الى شي منهما واما الاول فلما امتناع
 وقوع الاعراب في وسط الكلمة واما الثاني فلما هتتم ان يحرك الاعراب على ما اشبه التنوين وهو
 النون واما الحروف فلا يكون بناؤها اي الحروف الا لازما وانما كان بناؤها لازما لانه لا حظ
 لها اي الحروف في الاعراب واعلم ان هذه الكلمات بحركاتها كما مر في قوله وتسمى غايات
 منها اي من الكلمات ما يعمل ويعمل فيه الاول بصيغة المعلوم والثاني بصيغة المجهول مثال
 ما يعمل ويعمل فيه كعامة الاسماء المتكلمة نحو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمضاف
 واسم التام فانها تعمل وتعمل فيها نحو لقيت زيدا اضر يا غلاما ومضروبا غلامه فضا
 ومضروبا معولان للقيت وعاملان في الغلام ونحو مرت برجل حسن وجهه و
 رايت غلاما زيدا وحصل الى عشرين درهما وكل هذه الثلاثة عامل ومعمول ايضا و
 والفعل المضارع بحركاته على انه معطوف على قوله كعامة الاسماء نحو لن يضرب زيد فمض
 معولا وعامل زيدا وحزنا بالمضارع عن الماضي لانه لا يعمل فيه ومنها اي من تلك الكلمات
 ما يعمل ولا يعمل فيه المشتب بطريق المعلوم والمنفي بطريق المجهول مثال ما يعمل ولا يعمل

كالحروف العاملة في الاسماء والافعال نحو من زيد وان تضرب اضرب فان من وان
 عاملان في زيد وتضرب ولا معمولان لشيئين والفعل الماضي بجر الفعل لانه معطوف
 على قوله كالحروف العاملة نحو ضرب زيد فان ضرب عامل في زيد ولا يعمل فيه ولا يجر
 بالماضي عن المضارع فانه يعمل في المضارع كما مر من قبل هذا الامر بغير اللام بجر الامر ايضا
 نحو اضرب زيدا فان اضرب يعمل في زيد ولا يعمل فيه واخذ بغير اللام عن الامر باللام فانه
 معرب يعمل في الاسماء المتضمنة بمعنى ان بجر الاسم نحو ابن تجلس اهل حتى
 يخرج اخبر فانها يعملان ولا يعملان فيهما اقول قوله غير اني استثناء من قوله والاسماء
 المتضمنة بمعنى ان كالحروف اي الاسماء المتضمنة بمعنى ان تعمل ولا تعمل فيهما الا
 المتضمنة بمعنى الحرف اي فانه يعمل ويعمل فيهما كقوله في ايها تدعو افعلة الاسماء الحكي
 فان ايها زمة لتدعو وماذا ايدة وتدعو انا صبة اياكم يلزم الدوام ولا اختلاف
 علمها وقد قيل ان قوله غير اني استثناء من قوله والاسماء المتضمنة بمعنى ان ايها
 المتضمنة بمعنى ان تجزم الفعل المضارع بشيئ لتضمن معنى الحرف الا ايا فانه لم يبين
 وان تضمن معنى الحرف اياها لا يبدان بان الاصل في الاسماء الاعراب كما انهم يبينون
 المضارع اذا اتصلت بجماعة النساء مطلقا ونون التاكيد كذلك لا يبدان بان
 الاصل في الافعال البناء واما العمل على نظيرها ونقيضها وهما جزم وكلمة منها من تلك
 الكلمات ما لا يعمل ولا يعمل فيه الاول على صيغة العلوم والثاني على صيغة المجرول مثال
 هذا القسم كغير العوامل من الحروف مثل حرف العطف والاستفهام والمضمرات
 ونحوها كالاسماء الاشارة اعلم ان قوله المضمرات معطوف على غير العوامل لا على الحروف
 يعرف بالتامر ومنها ما لا يعمل ويعمل فيه وقد اهيل المصنف هذا القسم وظن انه غير واقع
 متوهما

متوهما انه لا يتصور معمول فيه الا وان يكون عاملا فيه اذ المعهود فيه اما الفعل المضارع
 فلا ريب في ان كل مضارع عامل اما الاسم المتكهن فانه يعمل بالجر واما النصب نحو رطل
 زيت وعشرون درهما الا انه واقع نحو رطل او قاطبة العامل عندهم اي عند النخلة
 ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص لفظا او تقديرية ومفعولا او جيب قوله كون
 وفاعله ضمير المولد والجار والمجرور اعني على وجه متعلق بقوله كون اعلم ان العامل غير المتخصص
 الاعراب لان المتخصص له ما به بصير الكلمة قابلة له ويثبت لها صلاحية
 لقبول الاعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة والعامل ما اوجب الاعراب
 كصرفه بغيره فان المحو نضر هو الموجب لكون اخر زيد على هذه الحركة وانما
 قال ما اوجب ولم يقل لفظا وجب ليعلم العامل المعنوي والعامل عندهم ضربان
الاول لفظي والثاني معنوي فاللفظي اي العامل اللفظي ضربان الاول قياسي وهو
العامل اللفظي القياسي ما صح ان يقال فيه كذا ما كان كذا فانه يعمل كذا امثاله كقولنا اعلام
 لما رايت امرا الاول في الثاني وعرفت علة اي علة تانيته في الثاني فست عليه اي على غلام زيد
 د اعمرو وثوب بكر وفي بعض النسخ وعرفت علية والاول اولى لان الضمير يرجع الى
دون المضاف اليه غالبا وانيها اسماعى وهو العامل اللفظي السماعي ما صح ان يقال فيه
 ان هذا يعمل كذا وليس لك ان يتجاوز مثاله كقولنا ان الباء تجر اي لفظه ولم اللفظة
 تجزم واما العامل المعنوي فنذكره في موضعه انشاء الله تعالى فاما فرغ عن الباب الاول
 ثم في الباب الثاني فقال الباب الثاني في العامل اللفظي القياسي وانشاء الله تعالى ووجه تقديم
 هذا الباب على الثالث بقوله قد مرنا القياسية لا مرادها اي القياسية ولا شبهة في تحتها
 المطرد المتقدم على غير المطرد لكون المطرد بمشابهة الكلي وغير المطرد بمثابة الجزوي اما بيان الاول

وهو ان المظهر عبادة عما لا يكون مخصوصا بشئ دون شئ والكلمة لا يمنع نفس
تصوره عن وقوع الشركة كالحبوان فان نفس تصور لا يمنع عن وقوع الشركة
فيكون المظهر بمثابة الكلمة لان كلاهما لا يختص بمادة دون مادة والبيان الثاني فهو
غير المظهر عبادة عما لا يكون مخصوصا بشئ دون شئ والجزئي ما يمنع نفس تصور
عن وقوع الشركة فيه كزبد فان نفس تصور يمنع عن وقوع الشركة فيه فيكون غير المظهر
بمثابة الجزئي لان كلاهما يختص بشئ دون شئ واد اعرفت هذا فاعلم ان الكلمة
مقدمة على الجزئي لكونه جزء للجزئي غالباً والجزء مقدم على الكل فاذا كان الكلمة مقدماً
على الجزئي يكون ما هو بمثابة الكلمة مقدماً على ما هو بمثابة الجزئي ولان الفعل منها
اي من القياسية وهو اي الفعل اصل العمل لانه اقوى الانواع لكونه اشد تأثيراً لانه
ما من فعل الا وهو عامل بخلاف الاسم والحرف وكونه فائدة لدلالة على الزمان والحرف
وصفا بخلافهما وجملة القياسية سبعة الاولة الفعل على الاطلاق اي متعدياً
كان اولاً والثاني اسم الفاعل والثالث اسم المفعول والرابع الصفة المشبهة والمحال
المصدر والاسم المضاف والسابع الاسم التام وضبط ان يقال ان العامل
لا يخرج من ان يكون عاملاً بالاضافة او لا الاولة الفعل الثاني فلا يخرج من ان يكون
مستقماً او لا الاولة فهو المصدر وان كان الثاني فلا يخرج من ان يخرج على فعل او لا
الاولة فهو اسم الفاعل اما الثاني فلا يخرج من ان يرفع الابهام او ان يقع مضافاً او لا
وان كان الاولة فهو اسم التام وان كان الثاني فهو اسم المضاف وان كان الثالث
فهو الصفة المشبهة اما الاولة اي الفعل فانه يعمل الرفع والنصب في السماء نحو ضرب
زيد عمراً وهذا الاشارة الى صرح عمل الفعل في الرفع والنصب ذلك لانه لا يستدعي

سوى الفاعل

سوى الفاعل المفعول وما اشبههما فيلزم ان لا يعمل الرفع والنصب اما المفعول في
نحو مرت برجل فاعمل الجز فيه هو الباء لا الفعل لان هذا الفعل لا يتعدى الى المفعول
الا بحرف الجز العامل في مثل هذا الحرف لانه جز الفعل يدل على مرت والباء مضافاً
برئت ان يعمل كما عمل الفعل لا سيما وقد اختص بالسماء واما ان يعمل الرفع والنصب لا
جايز ان الرفع والنصب لعدم جواز ارتفاع ما ليس بفاعل ولا ملحق به ولا ان يعمل النصب
لانه يلزم عدم الفرق بين المتعدي بالحرف وبين المتعدي بدونه فلم يبق الا الجز فعمل الجز
اذا اكتم بعد مشابهة بالمضامين حيث الاتصال بما قبله لا يطرأ ان العمل للفعل لانه
اذا ثبت ان هذه الحرف عاملة وقد ولي الاسم فالحرف لا يعمل الفعل الذي قبله ذا العاملان
اذا تنازعا على مع معوله واحد فالعمل لآخرهما اوجه لانه اقرب الى المعوله فاعماله الاقرب احق
واما الرفع فعام اي يعمل جميع الافعال متعدياً كان او لا لان الرفع لان كل فعل متعدياً كان
او لا لا يرفع اسماً او اسماً ابان اي الاسم الواحد فاعل الفعل اذا اسند الفعل اليه اي
الى ذلك الاسم الواحد حال كون ذلك الفعل مقدماً عليه اي على ذلك الاسم الواحد نحو فعل زيد
وانما قال اسند ولم يقل ضرب ليعلم الانشاء يات قوله مقدماً عليه احراز عن المبتدأ او نحو زيد
فان ضرت الى زيد وهو ليس بفاعل بل هو مبتدأ قال شهاب الدين في شرح الزينية
قلت لاكتفاء بقوله اذا اسند اليه اوجه من غير احتياج الى ذكر قوله مقدماً عليه لان الفعل
لم يسند الى المبتدأ بل يستد الى الضمير لانه وان كان مسنداً الى ضميره لكنه مع الضمير
مسند الى مبتدأ وبهذا الاعتبار يكون المبتدأ مسنداً اليه لان الخاص مستلزم
للعام ثم كلامه انما الفاعل احد الان نسبة الفعل اليه اوجه الاسناد وهو لا
يختلف فليكن ان اسند الفعل الى فاعل اخر بخلاف المفعول فان

نسبة المفعول اليه ليست على وجه الاسناد بل على جهة التعلق وهو يختلف ويحوله
فمنه مفاعيل قال صاحب المقالة الفاعل واحد لان معنى قولك ضرب زيد صدر الضرب
عن زيد وعن حرف الجر لا تدخل الاعلى المفرد وما يدخل عليه ههنا هو الفاعل
واحد فيكون الفاعل واحدا بالضرورة ولهذا امتى بقوله اسم واحد او افعال التقديم
الفعل على الفاعل فهو ان الفعل علة له ان لا يكون ان يكون الفاعل موجودا ابدا وهو فاعله
فالعلة متقدمة على المفعول فان لم يكن اى الفاعل مظهرا فمظهر ذلك اياها زكا لتا في فعلت
بالحوكات الثلاثة او مستكن كالمعنى في فعلت ان الفعل منقسم على ضربين احدهما متعدي
وهو اى الفعل المتعدي ما ينصب المفعول به بغير واسطة الحرف والثاني لازم وهو اى الفعل
لازم ما يختص بالفاعل لا يتجاوز عنه كرهت وقت وقعدت فان الزهاب
والقيام والقعود مما يختص بالفاعل لا يتجاوز غيره واما الفعل المتعدي فانه منقسم
على ثلاثة احدهما متعدي الى مفعول واحد فقط كضربت زيدا فان ضربت
يتعدي الى مفعول واحد فقط وهو زيد وثانيها متعدي الى مفعولين وهو
لا يخ انا ان يكون ثانيها غير الاول مثاله كاعطيت زيدا درهم فان ثاني المفعولين
وهو درهم غير المفعول الاول وهو زيد ويجوز ههنا الاقتصار على احدهما
فتقول اعطيت زيدا او لا تذكر ما اعطيت درهم او لا تذكر من اعطيت
هذه اعبارة صاحب الضوء وانما قال في الاول ما في الثاني من لدفعيته يعلمها
من له ادنى بصيرة ويجوز ايضا ان تشكك عنهما معا فلان يعطى ويعنع وذلك
للمبالغة او هو يكون ثانيها عين الاول مثاله كحسبت زيدا اعا كافات المفعول
الثاني فيه وهو عا لما عين المفعول الاول وهو زيد ولا يجوز الاقتصار ههنا

على احد

على احد المفعولين فليس كذلك ان يقول حسبت زيدا او لا ان تقول حسبت علما
في حسبت زيدا اى الما لا يلزم خلاف الوضع لان وضع الواضع على ان يعرف
الشيء بصفته ولكن صدق المفعولين في هذه القسم جائز ايضا ومن ذلك قولهم
من يجمع يخلو ثالثها متعدي الى ثلاثة مفعولين بكسر اللام كاعلمت زيدا عمر افاضلا
وقد يقام المفعول مقام الفاعل اى لى لذلك المفعول مثاله كقولك ضرب زيد
واعطى زيدا درهما اعلم ان علامة بناء الفعل للمفعول ضم او لم وما يليه ايضا ان كان ماضيا
في قوله تاء نحو تفعل وتفاع وتفعلل فاد اوردت بناءها للمفعول قلت تفعل وتفعول
تفعلل بضم التاء والفاء معا وانما لم يقتصر على ضم الاول بل خصا صون الى ضم ما يليه ايضا اذ لو
اقتصر على ضم الاول وانعلم وتجاهل بفتح ما يلي التاء لا التيس بصفة مضارع علم شدة وضم
الحرف الثالث ان كان ماضيا في قوله همزة الوصل مع ضم الهمزة الوصل نحو استخرج فاد ابيت
للمفعول قلت استخرج بضم الهمزة والتاء ولم يقتصر على ضم الهمزة لانهم لو اقتصر على
ضمها فقالوا استخرج بضم الهمزة وفتح التاء لا التيس الامر عند الوقف في حالة الدرج نحو
قوله استخرج وان لم يكن في قوله هذا ولا ذلك فالعلامة ضم الاول وكسرا قبل الآخر
ولم يقتصر على ضم الاول ولا على كسرا قبل الآخر اما الاول ولا نهتم لو اقتصر على التيس
الماضي في باب الافعال بنفس مستكمل المجزوء المضارع واما الثاني فلا نهتم لو اقتصر على
كسرا قبل الآخر لم يعلم ان مثل علم مبنى الفاعل والمفعول ويجوز اسناده اى اسناد الفعل
الى المفعول الثاني نحو اعطى درهم زيدا الا ان الاسناد الى الاول اولى لانه بمنزلة الفاعل
اذ الاول عايط اى اشد للدرهم الا انى باب حسبت هذا استثناء من قوله ويجوز اسناده
الى المفعول الثاني اى يجوز الاسناد للفعل الى المفعول الثاني الا انى باب حسبت فان

اسناد حسبت الى المفعول الثاني غير جائز لان الثاني في هذا الباب خبر في الحقيقة
 فلو اسند اليه يلزم ان يكون ان يجعل خبرا عنه فلا بد ان يفارقه فانه جاز الاسناد
 الى الثاني في باب حسبت ان من من العكاس المعنى فاجاز في ظننت زيد اقام اطن قائم
 زيد الالة لا ريب في كون المظنون هو القيام فيها و لم يخرج في ظننت زيد افوكى
 ظن اخوك زيد لان عكاس المعنى وظهر مما قلنا ان الاستثناء على قول غير ابن الانباري
 ومنصوب الفعل منقسم على ضربين الاول خاص والثاني عام فالخاص المنصوب
 الفعل الخاص ثلثة اصددها المفعول به انما كان المفعول به من المنصوبات الخاصة
 ببعض الافعال الالة اي المفعول به انما يكون المتعدي اي للفعل متعدي كما ذكرنا
 من قبل ان المتعدي ما نصب المفعول به وهو اي المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل المراد
 بالوقوع التعلق لا الامر الحسبي ادنو اذ زيد ذلك يخرج بفضل لمفاعيل نحو علمت زيدا
 وادته وكلمته ونحو ذلك فان هذه الافعال فيها ليست بواقعة على زيد صرا
 ولقائلات يقولون ان تعريف المفعول به غير مانع او يرد فيه ما ليس نحو زيد
 في قولك زيد ضربته فان الضرب وقع عليه مع ان ليس بمفعول به والجواب عنه ان
 يقولون لان لم ان الضرب وقع عليه اضطرارا بل يقع على ضميره وهو مفعول به فلا يكون
 زيدا في مثل ما سبق مفعولا له وثانيها التمييز وانما كان المميز من المنصوبات
 الخاصة ببعض الافعال الالة اي التمييز انما يكون اي ما يكون الالهيهم لا يجرى الا ما
 وجد فيه الالهيهم مثال نحو طاب زيد نفقا وتصيب الفرس عرقا وكذا في التنزيل
 واشتعل الرأس شيئا واعلم ان التمييز باب معتبر عن الاصل الاصل في طاب زيد
 نفقا وتصيب الفرس عرقا واشتعل الرأس شيئا طاب نفسا ونصبت عن الفرس
 واشتعل الرأس

واشتعل رأس شيئا فزيد عنه للمبالغة والتأكيد اما للمبالغة فلان ذكر
 شيئا مجاز ثم ذكره مفصلا الالة وقع في الذهن من ان يذكره مفصلا
 واما التأكيد فلانة بمنزلة تكرير الشيء مرتين للاجمال والتفصيل والتشبه بالخبر
 المنصوب وهو ايضا من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال الالة اي
 الخبر المنصوب انما يكون اي ما يكون الالة في الافعال المحدودة على ما سير وهو
 كان وصار واصبح وامسى واضمح وظل وبات وما زال وما فتى وما انفك
 وما برح وما دام وليس فان قيل كيف جعل الخبر من مفعول العوامل اللفظية
 القيلية والمنصوب الحالة ان عامله سماعي لان عامل الافعال الناقصة وهي
 سماعية والجواب عنه انه جعل الخبر المنصوب من مفعول الفعل الناقصة مطلقا
 لان مفعول الفعل القيلية حتى يرد ما ذكرتم والعام اي منصوب الفاعل العام محصور
 في خمسة الاول المصدر والثاني الفعل فيه والثالث المفعول له والرابع المفعول
 والمحسوس الحالة اما الاول اي المصدر فكل فعل متعدي كان او لازما في نصب مصدره
 سواء كان مبهما او محددا او معرفة او نكرة والمراد من المبهم ما لا يدل على اكثر
 مما دل عليه الفعل من المحدود ما يدل على اكثر مما دل عليه الفعل مثال المبهم نحو ضربت
 ضربا ومثال المحدود نحو ضربته ضربته فزيد على دل الفعل عليه وهو الضرب
 وعلى اكثر وهو النوع ومثال المعرفة نحو ضربته الذي تعلم وانما لم يذكر المثال للمصدر
 النكرة كنفاء بمثال المصدر المبهم وكذا ينصب الفعل كان بمعنى المصدر ايضا
 انما ينصب الفعل المصدر بمثال نحو ضربته سوطا فان ضربته ينصب سوطا
 وهو ليس بمصدر بل اقيم مقام المصدر لانه لما كان الالة الضرب سوطا سوطا

والدليل على انه ليس بمصدر ان يثنى ويجمع ولو كان مصدراً لما يثنى ويجمع ولما ثنى
وقفع علمنا انه ليس بمصدر والمفعول فيه وانما لم يعرف المفعول فيه لاني لفظ
المفعول فيه من الدلالة على التعريف لان الالف واللام اذا دخلتا على اسم المفعول
والفاعل يكون بمعنى الذي فكأنه قال الذي فعل فيه فعلا قوله هو ظرف الزمان
والمكان فليس بتعريف وانما هو تعداد نوعه يعني المفعول فيه على ضربين ظرف الزمان
والمكان لانه ان كان بحيث يفهم من صيغة الفعل فهو الاول وان لم يكن كذلك
فهو الثاني فان قلت كيف جعل المتداد مفرداً او خبره مثني في قوله وهو الظرف الزمان
والمكان مع ان مثل هذا غير جائز لعدم التطابق بينهما والجواب عنه ان عائداً
الى الماصول وهو الالف واللام في المفعول فيه فكان بمنزلة الموصول ويجوز بالاضافة
عنه بالمفرد والمثنى والمجوع كقولك الذي في بين متاع وما في ملكي لعلان والمأخوذ
ثلثة غلمان وانما سمي المفعول فيه ظرفاً لانه محل الافعال فتشبه بالادان التي تخلقها
الاشياء والكوفون بسوءه محلاً لتخلو الافعال في افراده فالزمان كله انما هو
كان او محدود ان ينصب الظرف ان ينصب على ظرفية بالفعل المذكور المقدم سواء
كان لازماً او متقدماً لان الفعل يدر على الزمان بصيغته كما يدر على المصدر بما دلت
فلما ينصب جميع فروع المصدر كذلك ينصب جميع فروع الزمان مهما كان او
اما المبرم من الزمان كالحين والوقت والمحدود من الزمان كاليوم والليل
والشهر والحول فتقول في الزمان المبرم سرت حيناً ويوماً والزمان المحدود فرب
يوم الجمعة واما المكان المبرم فانه ينصب بالفعل كالحجرات الست وهي فوق
وتحت ويمين وشمال وقدام وخلف لكونه مشابهاً للزمان من حيث التفسير والتبديل

والتبديل والاستغراق الا فيرى ان هذه الظرف لا يتغير على وجه واحد اذ هو
يصير نحواً واليمين يتحول شمالاً كما ان الزمان المستقبل يصير حاضر أو حاضر
ماضياً فاذا قلت جلست خلف زيد كان هذا اللفظ مثلاً ومستغرقاً
في الجميع ما يقبل ظهره التي انقطاع الارض كما ان لفظ ضرب مستغرق لكل زمان
من وقت ابتداء خلق الله تعالى العالم الى وقت حديثك وكذلك لفظ يقوم مستغرق
لكل زمان من المستقبل الى فناء العالم وعندوه هو ايضاً من المكان المبرم
ينصب بالظرف ووسط الداد بالكون وهو ايضاً من المكان المبرم لانه اعم
مهم لدخل الدائرة وينصب بالظرف بالكون عن الوسط بالتحريك لانه من المكان
المحدود لانه اعم معين لما بين ظرفي اثنين ومن هذا علم الفرق بينهما واما المحدود
من المكان فلا بد له من لفظ في فتقول في المكان المبرم صليت اما المسجد وخلفه وقوفه
وتحت ويمينه وشماله عنده ووسطه بالنصب كافة ولا يقال في المكان المحدود
صليت المسجد بالنصب ولا يقال ايضاً صليت وسط المسجد بالتحريك وانما
يقال فيه صليت في المسجد وفي وسطه فان قلت كما يقول بخود دخلت الدار
ينصب الدار من غير في مع انه من المكان المحدود واجاب بقوله واما دخلت
الدار فتوسع ان صدقوا في الجرد واصلوا الفعل اليه فينصب المفعول به انشأ
عنا وقال الجرمي ان فعل دخلت فعل متعدي ينصب ما بعده وهو مفعول به ان المصد
اذا كان على وزن المفعول فالغالب انه يجب لازماً وبان المقابلة في نظيره غرت
وهما لازمان بالاتفاق والمفعول به وانما كان من المنصوبات العامة لاني جمعت
الافعال تنصبه عرفة بقوله هو ان المفعول به علمه الاقدام على الفعل نحو ضرب زيد

فان تاديبا علم الاقدام على الفعل وهو الضرب وانما قال علم الاقدام ولم يقل
عن الفعل الغرض ليرد عليه كوقعت عن الحرب جننا وقد شرطوا في انتصابه ان يكون
مصدرا او فعلا لفاعل الفعل المفعول ومقارنا له في الوجود وانما كان منصوبا عند
تحقق هذه الشروط المذكورة نحو ضربته تاديبا لكونه مشابها بالمصدر الذي
من لفظ الفعل من حيث ان الفعل يتضمن كرا واد منهما فان كلاهما فاعل
الفاعل المقدم ومقارنا له في الوجود فان فقد شرط من هذه الشروط المذكورة واللام
لازم نحو وجهه كونه في ضمن الفعل اما اذا فقد كونه مصدرا فلا بد ان يكون من جنس الفعل
فلا يتصور دخوله في نحو جئت للسن واما اذا فقد كونه فعلا لفاعل الفعل المفعول فان كان
فعلا لغرض من الفعل الا ان فكذلك لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذلك نحو جئت
لاكر املك الزاوية واما اذا فقد كونه مقارنا له في الوجود فكذلك لان الفعل الواقع
غير متصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم نحو جئت اليوم لخصا يمكن ان يكون
وفي قولك خرجت مخافة الشر اشعار بان المفعول له كما ينصب الفعل المتعدي ينصب اللام
وبان المفعول لا يلزم ان يكون غرضا للفعل المذكور بل يكفي كونه عذرا له سواء كان غرضا
اولاد الا يلزم ان يكون خرجت مخافة الشر مفعولا له اذا الخافه لا يكون غرضا من
الخروج وبان المفعول له كما يحكي معرفة يجر ذكره خلافا لابن السراج والمفعول معه
هو المنصوب بعد الواو التي بمعنى مع نحو كمر رجل وضعت وقولنا بعد الواو التي بمعنى
مع احراز عماد كمر بعد مع نحو جلست مع زيد و بعد الباء بمعنى مع نحو الشربة الدار
بالاشياء وتعداده من المنصوبات العامة انما يستقيم على رأي الاخشاش لا رأي سيبويه
لان الباب في معنى عنده وعند سيبويه مقصور بالسماح وانما عمل فيه اللازم
لقوة

لقوة بالواو يتعدى اليه كما تعدى بالمرزة وغيرها الذات الواو ولا يعمل معها
في الاصل من الحروف العطف وهي لا تعمل وقلة الاخشاش انها تعمل كما تعلم مع مثال
المفعول معه نحو استوى الماء والخشب ههنا مقياس يعرف به قدره التقاع اما
وقت زيادتها نحو جاد البرد الطالسة ويذكر المفعول معه بعد الواو والحال
من المنصوبات العامة الحال وانما عده من المنصوبات العامة لان الفعل
لا يمكن وجوده الا في حالة فيكون كل فعل لا عليها يتعدى الافعال كلها اليها كما يتعدى
الى الظروف والمصادر لدلالاتها عليها اعلم ان الحال مشتقة من حال الشيء اذا تغير وتحول
انما سميت الحال حالا لعدم ثبوتها وهي ان الحال بيان هيئته الفاعل بيان
لهيئته الفاعل بيان لهيئته المفعول نحو جادني زيد راكبا وضربت زيد مجردا
عن ثيابه واما الجملة في قولك اتيك والحيش قادم فهي حال عن الثيان الفاعل فكأنها
بيان الفاعل احترز بالهيئته عن التمييز اذا التمييز لا يبين الهيئته بل هي الذات
وباضافتها الى الحال الى الفاعل والمفعول احراز عن النعت فانه يبين الهيئته
الذات مطلقا من غير تقييده بفاعلية او مفعولية كقولك جادني رجلا غاما والعالم
فيه لا يدل على هيئته ذات وانما استفيد كونه فاعلا من جادني لامن قولك عالم
بخلاف الحال فانها موضوع لدلالة على هيئته الفاعل والمفعول واطلق المفعول
اقيم المفعول المطلق ايضا نحو ضربت زيد الضرب شديد او المفعول معه
نحو ما شاكو زيد استكلمين والمرأة اعلم من ان يكون فاعلا لفظا او معنى ليرد نحو
زيد في الدار قايما والمفعول كذلك ليرد نحو هذا زيد قايما ومنه قوله هذا
يعلى شبحا وهي ان الحال جواب كيف الجواب كيف كما ان المفعول له جواب لم مثاله

خو جاد في زير ركبوا ان ركبوا جواب كيف يعني اذا قلت جاد في زير فيل كيف
جاد قلت ركبوا وكذا انما السكا في قولنا ركبوا ايته بالساجواب كيف يعني اذا سئل
عنك كيف ايته فقلت بالساجواب حق الحال ان يكون نكرة كما ان من صق
في الحال ان يكون معرفة وانما وجب ان يكون الحال نكرة لعدم الاحتياج الى التعريف
لان المعنى منها يفيد الحديث المنسوب الى الفاعل والمفعول وهذا المعنى يحصل
من النكرة او لانها جواب كيف انما يجاب في السؤال بنكرة نحو كيف زير فقال له صحيح
صالح فتكون نكرة او لانها حكم والحكم ينبغي ان يكون نكرة ليفيد المخاطبة وانما يقع
بعض من غير المبتدأ معرفة كما ان وهي شعبة ههنا ان يكون في الحال معرفة لانه محكوم
عليه في المعنى وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة فان ادت الى الحال عن النكرة فقد تمها
اي الحال عليها اي على النكرة وفيه نظر لانها لا تقدم عليها مطلقا وانما يتقدم ان لم يكن
موصوفة او مفيدة فايدة المعرفة او مصدرة بالاستفهام او مفصولا بينهما او
بين ذي الحال النكرة بالانقضاء للنفي فان كانت موصوفة لا يتقدم على ذي الحال
النكرة نحو جاد في زير من بني تميم وكذا ان كانت مفيدة فايدة المعرفة لا يتقدم
عليه نحو قول الشاعر لا يركن احد الى الاحجام متخوفا يوم الوغا الحام وايضا لا يتقدم
عليه ان كانت مصدرة بالاستفهام عن الاثبات الحى ووان كانت مفصولا بينهما
وبينه بالانقضاء للنفي لا يتقدم عليه ايضا نحو ما جاء في رطل الراكبوا تقول في غيرها
يتقدم الحال عليه نحو جاد في ركبوا ركبوا اي يجب تقدمه على ذي الحال النكرة في
غيرها لانها لو تأخرت لليجب بالصفة في حالة النصب نحو قولنا ضربت رطل ركبوا
ثم قد تمت في حالة الرفع والحو ان لم يلتبس بالصفة لو تأخرت طردا للباب
وعليه

٢٢
وعليه اي على تقدم الحال على ذي الحال النكرة قوله اي قول الشاعر وهو لعزة موصفا
طار قد تم عفاه كل اسحم مستديم والاستشهاد بهذا البيت انما يستقيم على قول من
يقدر في الظروف فعلا لا على قول من يقدر فيه اسم الفاعل لان لعزة ظرف مجازي فلو
قد رت فيه حصل كان طلقا فاعلا وموصفا حال منه والفاعل فيها واحد وهو حصل
فهذا واضح الاستقامة ولو قد رت فيه حاصل فحاصل اسم فاعل غير معتمد على
احد من الوجوه الستة التي هي المبتدأ وذي الحال والموصوف والموصولة و
رف النفي والهمزة الاستفهام وهو لا يعمل بدون الاعتماد فيكون طلقا مبتدأ
وضر لعزة وموصفا حال من الضمير الساكن في حاصل وطلقا تقدم من طلقا حاصل
لعزة موصفا وليس فيه تنكير في الحال وتقدم الحال عليه كلامنا فيها من جملة القام
اسم الفاعل هو كذا اسم مشتق من مصدر الفعل لذات من فعل لا مشتق لذات
هو فاعل في الجملة ويجرى على يفعل الذي هو من فعله وانما قلنا من مصدر الفعل
ولم يقل من الفعل كما قال بعض النحاة لانه لا يشتق منه بل من المصدر فان قيل لا شيء
يمنع من اشتقاقه من الفعل الجواب عنه ان المانع انه لو كان مشتقا منه لوجب زيادته عليه
لما ثبت زيادة المشتق على المشتق منه وهو انقضاء منه لعدم دلالة على الزمان
من حيث هو هو لا يقال ان المراد من الفعل ههنا اللغوي لا الاصطلاحي حتى يلزم
ما ذكرتم لانا نقول يلزم استعمال اللفظ المشترك في التعريف واستعماله فيه ليس بجيد
وانما لم يقل بمعنى الحدوث كما قال ابن الحاجب لانه ليس يلزم لان من اسما الفاعل
اليسر عن الحدوث نحو وارب دايهم وغيرهما لما ليس بمعناه قوله كل اسم جنس
شامل للمقصود وغير المقصود والفاعل الذي يستدل اليه الفعل في قوله اشتق

احترز عنه لان ذلك الفاعل ليس مشتق ولكن دخل فيه اسم المفعول فانه
ايضا اسم مشتق فلما قال لذات من فعل خرج لانه لا لذات من فعل بل لذات
من وقع عليه الفعل ودخل فيه الصفة المشبهة وبقوله ويجري على يفعل خرجت
لانها وان كانت مشتقة لذات من فعل لا انها ليست بحال على فسر الجريان
بقوله اي يوزنيه والضعيل المستكن راجع الى اسم الفاعل والبارز راجع الى الفعل
اي يواز اسم الفاعل ليفعل من ليفعل في الحركات والسكنات لانهم قالوا صفة
جارية للواقعة بعد شيء صفة او خبر او حالا فلما هذا احتاج الى تفسيره
فان قيل ان قوله في الحركات والسكنات يقتضيان يكون في اسم الفاعل ثلاث سواكن
مع انه ليس كذلك قلت ان الالف واللام اذا دخلتا على الجمع فيتناول على الواو ايضا
فانه اي اسم الفاعل يعمل ما يجري اسم الفاعل عليه لا مطلقا بل اذا اريد به الاسم الفاعل
الفاعل الحال او الاستقبال دون الماضى وذلك لان الفعل لما دخل على الاسم الاعراب
الذي هو مستحق في الاصل دخل الاسم على الفعل في العمل الذي هو مستحق في الاصل
خو زير ضارب غلامه عمرؤ الآن او غدا فرفع ضارب وينصب ضارب
كما ان يرفع برفع وينصب كذلك اسم الفاعل وخو زير قائم غلامه فيرفع فقط
اي لا ينصب كيفوم فانه يرفع فقط اما اذا كان اسم الفاعل على الماضى فلا يعمل بل يكون
مضافا الى ما بعده فلا يقال زير ضارب غلامه عمرؤ امس بل ضارب عمرؤ امس
لان الافعال دخلت على الاسماء في الاعراب والهاء دخلت على الافعال في العمل فلما
لم يوضد الماضى من الاسم اعرابا لم يعطه الاسم اذا كان بمعناه عمله واعلم ان شرط العمل ايضا
الاعتماد على احد الوجوه التي مرت فلا يقال قائم غلاما فلا لا فشر الكوفيون
وان لا يكون

وان لا يكون مصفرا ولا موصوفا لانه لو كان مصفرا او موصوفا فلا يقال
زير ضارب عمرؤ او لا ضارب ظريف عمرؤ ومن الجملة القياسية اسم المفعول كل
اسم اشتق من المصدر للفعل لذات من وقع عليه الفعل وقوله كل اسم جنس شامل
له وللام الذي كان مفعولا للفعل والاسم الفاعل واحترز عن الاول بقوله اشتق
وعن الثاني بقوله لذات من وقع عليه الفعل هو اي اسم المفعول يعمل عمل بفعل
الذي هو من فعله نحو زير مكرم اصحابه برفع اصحابه كما تقول زير بكرم اصحابه
برفعها وكذا في التنزيل ذلك يوم مجموع لم الناس اي يوم يجمع له الناس قال صاحب
المقاليد فان قلت لم لم يقل زير مكرم صاحبه مع انه اخضر من اصحابه لم يعمل
بمجموع عمل يجمع من غير موازينه بينهما الزيادة المجموع فالجواب عنه اما الاول فلا
ظهار عمل اسم المفعول اذ لو قال صاحبه كان لقائل ان يقول من الجائزان يرفع
الصاحب بالابتداء ومكرم بالخبرية فلا ينتقض بل قاطع على ارتفاع صاحبه
باسم المفعول فلما قال اصحابه تفتين ارتفاعه باسم المفعول اذ لو كان مبتداه مقدما
عليه خبره لوجب ان يقول مكرم من لان الخبر عن الجمع يكون جمعا واما الثاني
قالوا وفي مجموع ناشية من ضمة مفعول الجار على فعله لو كانت من علامة اسم
المفعول ينبغي ان يطرده مجيها في كتاب كاطراد مجي الميم ولم يجي في غير الثلاثيات
المجردة وانما الشبهة الضمة مفعول ثلاثي لازم وقوعه باليس بواقع وهو مفعول
بفاء الساكنة بين مفتوح ومضموم لانهم رفضوه ثم كلامه واعلم ان اسم المفعول
بمنزلة اسم الفاعل في الشرط الذي ذكره المصنف ذكرناه من جملة القياسية الصفة
المشبهة وهي ما لا يجري على فعل الذي من فعله في الحركات والسكنات مثالها

نحو كريمة و صنفانها ليسا بجاريين على بكرم و يحسن في الحركات والسكنات
و شابهت ان الصفة المشبهة باسم الفاعل في انهما اي الصفة المشبهة تشتهر
وتجمع وتذكر وتؤنث كأم الفاعل ولذا اي ولاجل المشبهة باسم الفاعل تعمل اي
الصفة المشبهة عمل فعلها تقول زيد كريمة اباؤه وشرفه و صنفانها
يرفع اباؤه و صنفانها كما تقول زيد كرم اباؤه وشرفه و صنفانها
يرفعها جميعا والكلام في كريمة اباؤه كالكلام في مكرم اصحابه فان قيل انتم قلتم
انها تعمل مثلها باسم الفاعل وكم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي لا يعمل وان الصفة المشبهة
تعمل فلزم مزية الفرع على الاصل والجواب عنه ان يقال انها دالة على معنى وجد في الماضي
لكن ذلك المعنى لا ينتقض بل يوجد في زمان الاضمار يتحقق الدلالة على معنى الحال
ووجود ذلك المعنى قبل زمان الاضمار غير قاطع في كون المعنى الموجود في زمان الاضمار
الحال الا يرى انك تقول زيد يعمل يعلم فنو كما من العلم وانت تريد الحال وهو مستقيم
مع ان علمه قد كان موجودا في زمان الاضمار وقيل وعلى هذا السؤال فوك زير قائم
غلامه الآن وقد قام قبل زمان الاضمار بزمان الاضمار انه اسد صفة فاذن هذا
زمان كذا ااجاب صاحب المقال يدعي هذا السؤال فان قيل لم يقل زيد بكرم
اباؤه كما تقول مكر اباؤه اجيب بان مشابهة الصفة المشبهة بالمضارع بعيدة
لانها لا يوازيه في الحركات والسكنات ومن الجملة القياسية ايضا المصدر وهو الذي
اشتق منه اي من ذلك لأم الفعل و صدر عنه اي عن ذلك لأم وانما سمي المصدر
مصدرا اذا الفعل يصدر عنه وهو في اللفظة موضع يصدر عنه الا بلفيكون الفعل
فرعا عليه هذا مذهب البصريين واما عند الكوفيين انما سمي المصدر مصدرا

لكونه

لكونه مصدرا عن الفعل كما قالوا مشرب عذب ومركب فاده اي مشروب و مركب
وفي مذهب البصريين ان المفهوم المصدر واحد لدلالة اللفظ على المصدر في فقط
ومفهوم الفعل متعدد لدلالة اللفظ على الحدث والزمان معا ولا ريب في ان الواحد
قبل المتعدد واصله وان المصدر مثال واحد للفعل امثلة كثيرة كما ان الذهب
ضرب واحد يتخذ منه الاشياء المختلفة وان المصدر كم يستقل بنفسه يستغنى
عن الفعل في الافادة بخلاف الفعل فانه لا يستقل بنفسه ولا يستغنى عن كرم
في الافادة واما هو مستقل مستغنى اصلا وان المصدر لو كان مشتقا عن
الفعل لكان على اكثر مما دل عليه الفعل لما ثبت زيادة المشتق على المشتق منه
وهو انقص منه لعدم دلالة اللفظ على الزمان المعين واما وجه مدول الكوفيين
فهو ان المصدر يعمل باعلاال الفعل وجودا او عدما فلو لم يكن فرعاً لما كان المصدر
تابعاً له في الاعلال فلما كان تابعاً له علمنا انه فرع والفعل اصلا وان المصدر
يكون تأكيد للفعل نحو ضربت ضرباً وهو بمنزلة ضربته وضربه والمؤكد فرع للمؤكد
وللبصريين ان يجابوا عن متمسك الكوفيين اما عن الاول فلان الاعلال المصدر
باعلاال الفعل وجودا او عدما لا يدل على الاصله مطلقا بل يدل على الاصله في كل وقت
في التصريف ولا كلام فيه واما عن الثاني فلان كونه تأكيد الفعل لا يدل على اصله
الفعل مطلقا ايضا بل في الاعراب ولا كلام فيه واما في قولهم انما سمي المصدر مصدرا
لكونه مصدرا عن الفعل كما قالوا مشرب عذب ومركب فاده فانه من قبيل
قولهم جرى النهر وسال الميزاب وهو اي المصدر يعمل عمل فعله ليس جارا على الاعلال
بل اذا كان ذلك المصدر منونا تقول عجب من ضرب زيد عمرو افان المصدر

فان المصدر المنون وهو الضرب يعمل الرفع في زيد والنصب في عمرو وانما قال
 كما تقول عجبت من ان ضرب زيد عمرو لان الفعل بان بمنزلة المصدر في كونه فاعلا
 ومفعولا ومضافا اليه مبتدأ عو اعجبني ان يخرج زيد وادجوا ان يخرج زيد
 وبلغني خبر ان يخرج زيد وان يخرج قول فلما كان بمنزلة المصدر في الاعراب في هذه
 المعاني كان المصدر ايضا بمنزلة في العرو في امتناع تقديم ما تعلق عليه فلا تقول
 اعجبني زيد ضربك كما لا تقول زيد ان ضربت كذا قال صاحب الضود وانما قدم
 المنون على المصدر المضاف اذ المشابهة في المنون اتم لان تكررة بخلاف المضاف
 فانه غير مشابهة في اللفظ لان الظاهر كالمضاف الحقيقي الا انه ايضا يعمل عمل فعله
 لكون الاضافة في تقديم الانفصال بدليل انك تقول اعجبني ضرب زيد عمرو وقال فيرفع
 عمرو مرة على تقديم اعجبني ضرب زيد او عمرو اذ لا يضاف المصدر الى الفاعل
 ويترك المفعول حال كونه منصوبا مثال المصدر الذي اضيف الى الفاعل ويترك المفعول
 منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب ويضاف الى المفعول ويترك الفاعل
 حال كونه مرفوعا مثال نحو عجبت من ضرب اللص الجلاذ وقد يترك كذا مذهبها
 ان الفاعل والمفعول كما كان ذكر الفاعل متروكا في قوله تع او اطعام في يوم ذي قبة
 فان اطعام مصدر منون ويثما منصوب به وفاعله محذوف تقديره اطعام
 اصدكم يثما وانما حذف للعلم به فان قيل لم حذف لم يضر احيب بان المصدر
 اكم جنس ولا واصل من الاسماء الاجناس نحل الضمير وانما جاز دلوه عن الفاعل
 مع انه غير جاز في الفعل لان مسند اليه فاصبح اليه ليتم الجملة فلو خلا عنه
 يلزم خلاف الوضع بخلاف المصدر فانه اكم ولا يلزم ان يكون مسندا اليه شيئا

فلو خلا عنه

فلو خلا عنه لم يلزم خلاف الوضع فيجوز ان لا يذكر فان قيل يريد عا هذا الـ
 الفاعل لانه اسم ايضا مع انه لا بد له من فاعل احيب بان وقع في قوله وقع الفعل
 المبني للفاعل فقولنا زيد ضارب بمعنى زيد يضرب بخلاف المصدر فانه غير واقع
 وقع بدليل امتناع قولنا زيد ضرب في موضع زيد يضرب فاذا كان كذلك لا بد ان يكون
 من فاعل كما لا بد للفعل المبني للفاعل منه واما قوله تع وهم من بعد غلبهم سيفلون فانه
 متوجه على اختلاف القراءتين فان قرئ غلبت بضم الغين وسيفلون بفتح الياء
 فالمصدر مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل ذكر الفاعل متروكا فان قرئ غلبت
 بفتح الغين وسيفلون بضم الياء فالمصدر في الفاعل وذكر المفعول متروكا
 ومن الجملة القياسية اكم المضاف وهو كلام اضيف الى اكم اضرفان اكم الاول تجز
 اكم الثاني الا ان اكم غير صيل في العلام العمل انما يكون للمفعول الحرف فعلمه الجرح لثبوت
 معنى الحرف الجرح في الكلام يقوى به على العلام شهاب الدين في شرح الزمخشري فان
 قلت اذا كان متضمنا لمعنى الحرف على راي او المضاف اليه على راي اخر فلم يبين
 او كمل متضمن بمعنى الحرف فهو مبني قلت لا سلم تضمنها بمعنى الحرف على اختلاف الرأى
 اذ ليس المعنى من المتضمن الا كون المعنى مع الامم متماثا على معنى الحرف كما ان
 ايين وكيف ومنه وغير ذلك ومعانيها متماثلة على معنى حروف الاستفهام اذ اختلفت معانيها
 فيها بالوضع وما نحن بضرده ليدل على معنى حروف الجر وسيلة لنسبة المضاف
 والوسيلة امر خارج عن الطرفين وسمي اجمارا مضافا وسمي الجرح مضافا اليه
 والاضافة منقصة على ضربين الاول منوثة اي مفيدة معنى اي من حيث المعنى
 في المضاف تعريفا ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد فان الغلام قد كان شاعرا

فقد اضافة في اتمه غير مختص بواحد بعينه فبالاضافة الى زير تروق فصار
لواحد بعينه او مفيدة بمعنى في المضاف تخصيصا ان كان المضاف اليه نكرة
خو غلام رجلا لا نكر اذا قلت غلام كان شايعا بين غلامان الرجال والنساء فان
قلت غلام رجلا فصصته بالاضافة وزال عنه بعض شيوع ولم يتعرف المضاف
الى المضاف اليه لم يعرف حتى يكتب منه التعريف وهي اى الاضافة المعنوية في الغالب
يكون بمعنى الام او بمعنى من فالاول اذا لم يكن المضاف اليه من جنس بمعنى انه لا يجوز
جملة على المضاف ولا ظرف لعدم حلول فيه خو غلام زير فان زير ليس من جنس
لعدم جملة عليه ولا ظرف لعدم الحلول فيه الثاني اذا كان المضاف اليه من جنس
المضاف بمعنى يجوز جملة على المضاف نحو خوضا تم فضة فان المضاف اليه وفضة
من جنس المضاف وهو خوضا تم يجوز جملة عليه انما قال في الغالب ايراد عن الاضافة
المعنوية التي يكون بمعنى في وذلك اذا كان المضاف اليه ظرف المضاف نحو قتلى الطف
والثاني لفظية وهي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وضافة الصفة المشبهة الى فاعلها
والمصنف اورد ههنا الصيغة البديعة وهي اللف والنشر ثبالات ذكر اول اضافة
اسم الفاعل ثم اضافة الصفة المشبهة فاورد مثال الاول بقوله خو ضارب زير فان
ضارب اسم فاعل مضاف الى المفعول قبل الاضافة وزير ومثال الثاني بقوله ومن الوجه
فان صن صفة مشبهة مضاف الى فاعلها قبل الاضافة وهو الوجه والاضافة تعاقب
التنوين وكذا تعاقب نون التثنية والجمع لانها للوصل والتنوين للفصل والجمع
بينهما كالمجموع بين النقيضين فاما نون التثنية والجمع فانها كالتنوين ولا يجر
في الاضافة المعنوية التي وضعها للتعريف والتخصيص من تحرير المضاف من خوف

لان لو لم تجرد منه لكان معرفة اذا كان معرفة تكان المضاف مستقيا عن الاضافة
المعنوية للتعريف والتخصيص لانه تعريف معرفة محال ولا سعة ض ان يقتض
بان يقول ان هذا مسلم في الاضافة الى المعرفة والجواب ان الاضافة الى المعرفة
يفيد التخصيص وهو بمنزلة التعريف بدليل انهم جوردوا وقوع النكرة المخصصة
مبتدأ نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن من غير من مشرك مع ان صق المبتدأ ان يكون معرفة فعلم
ان النكرة المخصصة بمنزلة المعرفة فتأخذ حكم المعرفة وانما قال في المعنوية اعتبار من اللفظة
فان المضاف فيها قد لا يجرد من روف التعريف نحو الحسن الوجه واعلم ان الاضافة اللفظية
لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك التخفيف اما بحذف الضمير وبحذف التنوين او بحذف
ما يقوم مقام التنوين كمن في التثنية والجمع ولهذا نقول في الاضافة اللفظية الحسن الوجه
بحذف الضمير ان التقدير الحسن وجهه فان قيل ان الكناية وان سقطت ففقد عوض عنها
اللام التخفيف احيى ان اللام المخففة لا يوازى الكناية لتقلها ونقول في الاضافة اللفظية
الضارب زير بحذف التنوين التثنية ونقول الضارب زير بحذف النون الجمع
واما قولهم الضارب الرجل فانه جار مع عدم افادة التخفيف لانه يشبه الحسن الوجه من
حيث ان الاول صفة كالحسن والثاني اسم جنس كالأبلام التعريف كالوجه ولا جاز ان هذه الاضافة
لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لا يجوز الضارب زير لعدم التخفيف فيه ومن الجملة القياسية
الاسم التام هو الاسم الذي نصب الاسم وانما نصب لانه اى الاسم التام تم بالتنوين فاستغنى
عن الاضافة لما فيه من التنوين فيقتضى اى الاسم التام تمييز الاسم امر اى الاسم التام فنصب
وانما وجب ان يكون الاسم التام عاملا في تميز النصبت شيها المفعول به الامر اى قوله لا يجر
يشبه ضارب زير او منون كمن او قفيز ابر ايشبه ضاربان عمرو وعشرون درهما يشبه ضاربون

ملوؤه عسلًا شبه ضرب زير عرو او تمامه او تمام الاكم التام باصدا ربعة اشياء الاول
التنوين اللفظ نحو ما في السماء قدر راحة سحابا فانه يتم بالتنوين لفظا ويكمل الظلام
والضياء والصواب فيقولون سحابا تعين المراد واما تقدير اخو زير اكر فعل على ما فان
الكرم تام بالتنوين تقدير الالفاظ لان عدم الانصراف يمنع دخولها فيه والسابقون
التثنية نحو منوان سمنًا وقفيران برأ فانها قد تم بنون التثنية ويكملان
لاجناس المعرويات والمكيلات فلما قيل سمنًا وبرأ تعين ما هو المقصود والثاني
بنون الجمع نحو عشرون درهما فانه يكتمل لا جناس المعرويات فيقولون درهما تعين
ما هو المراد اقل في عباته تساهل والصواب ان يقولون بنون يشبه بنون الجمع والجمع
وبالاضافة نحو ملوؤه عسلًا ومثله رطلًا فانها قد تم بالاضافة ومكملان
الاشياء فلما قيل عسلًا ودجلًا ان عن كليهما الالهام اعلم ان الاكم التام على ضربين ذليل
ولادزم والاول هو التام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول فقد رطلًا
راقد رطلًا ومنوان سمنًا ومنوان سمن كما الثاني فهو التام بنون يشبه نون الجمع
وبالاضافة لانك تقول في عشرون درهما وفي ملوؤه عسلًا عشرون درهم وعلوؤه عسل
واما الاول فلا نه لو اضيف فلا يخ اما ان يضيف مع النون او بدونه لا سبيل الى شيء
بينهما اما الى الاول فكونه مشابه بنون الجمع وهو يقطع عند الاضافة واما الى الثاني
فلا نه موضوع مع الواو والنون وليس يجمع على صدم مسلم ومسلمون اذ لو كان
عشرون كذلك لجاز اطلاق على ثلثين لكنه لم يكن واذا كان موضوعا معها فيمنع
ان توجد بدون النون واما الثاني فلا متناع اضافة الشيء مرتين واذا تحقق
هذا فاعلم ان المص قد ضبط عشر في تمثيل الاكم التام بالتنوين لفظا بقوله نحو ما
في

خو ما في السماء قدر راحة سحابا لان الاكم الذي فيه التنوين وهو الالهام
لان يكون عاملا لان شرط عمل الاكم التام كونه مقتضيا للتميز للايهام وهو غير مقتض
وانما الالهام في قولك قدر راحة مضافا الى راحة لان المقصود بالتميز التقدير لا التام
نفسا ولو ارد المص في التمثيل موضع ذلك المثال قولنا راقد رطلًا لكان من وقول
ان سحابا قد انتصب ههنا بثبوت التنوين والاضافة بحجة ضبط المص
لان يورد في اعماله شيتين في معمول واحد ويقال للثلاثة الاول اى ما هو تام بالتنوين
وبنون الجمع وبنون التثنية مقادير وهي المسام والوزن والكيل العدد لانك اذا
قلت منوان سمنًا فقد قدرت ما عندك من السمن بالمنوان ويقال لافرادى ما هو تام
بالاضافة مهيئس لانك اذا قلت ملوؤه عسلًا فقد قست ما عندك من العسل علوؤه هذه
الاناء والتميز هو دفع الالهام اى دفع الالهام عن المفرد والمراد بالمفرد ههنا ما يقابل
الجملة وهذا اظاهر من انه ادى لبعث التميز الراجع الالهام عن المفرد كهمذا اى كالمثال المذكور
قبل هذا الاكم التام باصدا ربعة اشياء او دفع الالهام عن الجملة مثال نحو طاب زير نفسا
فان الالهام ههنا في الجملة اى في اسناد الطيب الى زير لاني الطيب على الافراد ولا في زير وهو
وقد سبق بحث التمييز الذي يرفع الالهام عن الجملة في الخبر المنصوب كما فرغ عن بيان
الاسطر في بيان الثالث فقال الباب الثالث في العوامل اللفظة السماعية وهي اى
العوامل اللفظة السماعية ثلاثة اصناف احدها حرفي وثانيها افعال وثالثها اكاء
وانما قدم الحروف على الافعال والاكاء لان الحروف هي اصل فيها العدم وجود الامر فيها
بخلاف الافعال والاكاء واخر الاكاء عن الافعال لان الاكاء لا تعمل الا بمهمة الافعال
كاكم القاعل وغيره او الحروف كاسماء الجارضة نحو من وما فلها هذا اخرها عن اقل فيه

نظر لانه منقوض بنحو غلام زبير اذا الغلام عامل في زير مع عدم المشابهة للا
 للافعال والحروف في نظره نظرا للمضاف انما يعمل في المضاف اليه بواسطة المعنى الحرفي
 فيستقر بذلك على العلم وهذا النوع من المشابهة ومثلها الجملة العوامل اللفظية السميعة
 اصد وتكون عاملا على ما ذكره الامام المحقق رحمه الله عليهم في الحروف انواع
 الاول منها ما يعمل في الاسم والثاني ما يعمل في الفعل والثالث ما يعمل في الحروف العاملة في الكلام على الحرف
 العاملة في الافعال لكثرة الاول وقلة الثاني وما يعمل في الاسم نوعان اصد هما عامل في الفرد
 وثانيهما عامل في الجملة اي في جزء الجملة وقدم من الحروف العاملة في الكلام ما هو العامل
 عملا واما على ما هو العامل عملين لكون الواحد مقدما على الاثنين وما يعمل في الفرد نوعان
 الاول جاز والثاني ناصب وانما قدم من الحروف العاملة عملا واما الجار على الناصب
 لان الجار عامل بلا ريب ولا شبهة بخلاف الناصب لانهم اختلفوا في ان الناصب هو
 هذه الحروف ام الفعل كقولهم استوى الماء والخشب اما الحروف الجارة فستة عشر
 الاول من وهو موضوع لاربعة معان لا ابتداء الغاية وهي اما في المكان مثال نحو
 خرصت من البصر الى الكوفة واما في الزمان مثال كقوله نمر من اول يوم ويعرف الا
 الابتداء بما يصلح له الانتهاء والتبعض وكونها للتبعض في مثل اخرت من المال
 ويعرف التبعض بان يصلح ايقام في موضعها وضع بعض والبيان وذلك في مثل
 في عشرة من الدراهم اذا العشرة قد يكون من الدراهم والدنانير وغيرها فيقول كل
 من الدراهم تبين ما هو المعنى وعلى هذا قوله تع فاجتنبوا الرص من الاثنان لان الرص
 قد يكون في الاثنان وغيرهما فلما قيل من الاثنان تبين ما هو المراد ويعرف كونها للتبيين
 باستقامة المعنى عند اقامة الذي مقامها مثلاً لو قلت في مثل قوله تع فاجتنبوا الرص

من الاثنان

من الاثنان فاجتنبوا الرص الذي هو الوش يستقيم المعنى وللزيادة في نحو ما هو اول
 من اصد هذا في ارفعوه واما في المنصوب فينحو فوكرا اذبت من اصد الا ان دخولها في حالة
 الزيادة على المنصوب اصد من دخولها في حالة الزيادة على الرفع اذ الحرف هو موضوع
 المعنى المفعولية حيث توصل الافعال الى الاسماء فيكون حال الزيادة تابعا بحال الاصل ويعرف
 كونها زائدة لو اسقطت لبقى الكلام على اصل معناه والشرنا بقولنا على اصل معناه الى
 ان فوات ما يفيد الزيادة من التوكيد وغيره غير قادح في كونها زائدة عند سقاط وانما مثل
 بنحو ما جادني من اصد دون ما جادني من الرجلان من ههنا ليست بزيادة محضة حيث
 الافادة الاستفراق بخلاف ما جادني من اصد فان من زائدة محضة زبرت لتوكيد
 معنى النفي اذ لا فرق في المعنى بين ما جادني من اصد وبين ما جادني اصد لعدم افادتهما
 معاً معنى الاستفراق بالضرورة ولهم هذا الايقال ما جادني اصد بل اثنان وتقول ما جادني
 دجل بل اثنان واعلم ان من لا يزداد عند سيبويه ومن تابعه اكثر البصريين الذين النفي
 او فيما هو بمعنى النفي نحو هلم من خالق غير الله وتزاد غيره عند الرفض والكوفيين و
 واصح سيبويه على صحة مذهبه بالاستفراق بان من الاستفراق الجنس هو لا يكون الا
 في النفي واما الرفض والكوفيين فانها الصلح بقوله تع يغفر لكم من ذنوبكم وبه الاستحسان بان
 المراد به يغفر لكم ذنوبكم ولا يمكن ان يكون من ههنا للتبعض بمعنى الآية الاخرى وهي
 قوله تع ان الله يغفر الذنوب جميعا فلو لم يحمله على الزيادة لزم التناقض وكلام الله تع
 مصنون عنه واجاب سيبويه عن هذا بان تاويل الآية يغفر لكم بعض ذنوبكم فمن
 ههنا للتبعض فلا ينافيه قوله تع ان الله يغفر الذنوب جميعا لان هذه الآية خطأ
 لامة محذوم وقوله تع يغفر لكم من ذنوبكم خطأ بلا مة فوجه فلا يلزم من غفران جميع الذنوب

امة عمران جميع الذنوب امة فوجه ٢٤ مع انه غير باق على عموم بدليل قوله تعالى
 الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء من يحى لمعان اخرى الاول للبدل
 كقولهم وجعلنا منكم ملائكة ان بذلكم للتعليل نحو قوله تعالى من تضيعون ثيابكم من
 الظهيرة اي لاجل الظهيرة وقوله تعالى مما ضللتهم اغرقوا اي لاجل خطيائهم والثاني
 الى وهي وضعت لانتها الغاية اما في المكان نحو سرت من البصرة الى الكوفة واما في الزمان نحو
 قوله تعالى اتوا الصيام الى الليل فظهر من هذا انها معارضة وقد ياتي به في مع قوله تعالى
 من انصاري الى الله اي مع الله والثالثة صفة وهي في معناها اي معناها الى ان محورها
 اي محورها صفة اما شيء ينتهي المذكور قبلها اي قبل صفة به اي بذلك الشيء مثال نحو اكلت السمكة
 صفة راسها او شيء ينتهي المذكور عندها اي ذلك الشيء مثال نحو نمت البارحة صفة الصباح
 فان الراس به اي بالراس ينتهي السمكة والصباح عنده ينتهي الليلة ومن ثم لو قلت
 نمت الليلة صفة نصفها او ثلثها لم يحزن ولو قلت نمت البارحة الى نصفها او ثلثها
 يجوز لان ذلك ليس شرط في الى واعلم ان صفة يحى لعنيين اخر يبين اصددها ان يكون
 عاطفة نحو اكلت السمكة صفة راسها بالنصب الثاني ان يكون مبتدأ او بعد الكلام
 و ٢٢ يدل على الاكد الفعل نحو ذهب القوم صفة ذهب عمرو وذهب صفة ذهب عمرو
 وكذا اكلت السمكة صفة راسها بالرفع و ٢٣ يكون الراس مبتدأ او خبره محذوف وهو
 ما ذكره وعقربا اي صفة ان يدل على ما بعد ما اي ما بعد صفة فيما قبلها اي ما قبل صفة اكلت السمكة
 صفة راسها فان ما بعد صفة وهو الراس اضل فيما قبلها وهي السمكة وكله الى ان تترك على
 المظهر نحو لا زيد والمضمر نحو اليه صفة لا يدل على المظهر اسمع الا فلا يقال صفة
 والرابع في وهي موضوع للظرف وظرف الشيء ما يحيط ذلك ويمكن فيه اما تحقيقا

خوالمال

٢٠
 خوالمال في الكثيرات تقديم نحو نظرت في الكتاب وقد يحى بمعنى على نحو لا تقولوا صلواتكم
 في جزوع الخرد والتعليل نحو قوله تعالى كما فيما افضتم اي لاجل افضتم واخامر الباء
 وهي للالصاق مثال نحو به اداي التصق به واخالطة اذ فاني قلت ما تقول في
 مررت برزير فان الباء لا يمكن ان يفيد الالصاق وهو ظاهر واجاب بقوله
 واما مررت برزير فتوسع اي واد على الاتساع والحجاز والمعنى التصق مروري بوضع
 يقرب منه رزير ان من الالصاق اقسمت بالله اي لا يصالها الفعل المسمى به و
 يحذف الفعل معها كثيرا نحو بالله لا فعلن والاسس الواو اي واو القسم وهو
 بدل منها اي بدل من الباء في نحو والله لا فعلن وانما ابدلت الواو منها التقاربهما
 في الخرج لانها شفويان وفي المعنى لان المعنى للجمع والالصاق متقاربان والسابعة
 التاء اي التاء القسم وهو في تالله بدل من الواو ونحو تالله لا كيدن وابدلت التاء
 من الواو لثبوت المشبهة في الخرج في صدر الكتاب والباء لاصلتها اي لكون الباء
 تدخل على المظهر نحو اقسمت بالله وعلى المضمر نحو اقسمت به لا عبيدته واما الواو فانها
 لا تدخل على المظهر ليجتهد درجة الفرع عن درجة الاصل واما التاء فانها لا تدخل
 الا على المظهر واحد وهو اسم الله تعالى وذلك خطأ لدرجة الفرع عن درجة الاصل اما تدبت
 اللعبة فشاد و يكون الباء للتعدية مثل ذهبت به اذ المعنى اذهبتة وانما عدها للتعبية
 على الانفراد مع انها في ساير الاوجه وقد افادت معنى التعدية لانها في مثل ذهبت به
 لا يفيد شيئا سوا التعدية وفي ساير الاوجه يفيد معنى ما ومعنى اخر من الالصاق او
 الاستعانة او المصاحبة وقد يكون للاستعانة في نحو كتبت بالقلم اي بالاستعانة القلم وهو
 يكون للمصاحبة في نحو فلست عليهم بشياب اسفراي مع ثياب اسفراي صا حيد الضوء

والفرق بين اليباء وبين مع ان مع لا شريك المصاحبة ابتداء والياء لا تستدعيها
وقد يكون زائدة اما في المرفوع نحو قوله تعالى وكفى بالله شهيدا واما في المنصوب
نحو قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة على احد التاء ويلين الا ان زيادتها في المنصوب
اقبل في المرفوع كما مر في من والظرفية نحو جلست في المسجد اي فيه والثامنة اللام
وهي موضوعة للاختصاص والتعليل والافتصاص اعلم من التعليل ان في مكرر افتصاص
لا ينكسر نحو الجذر للفرس وهو ابن لم واخر لم فان فيه اختصاصا دون التكرار فلما هذا
اختص بذكره للتعليل نحو حيثك الحسن اي نحو معلول بالحق لولا ذلك لما صدر المحي
عنه وللزيادة نحو قوله تعالى رد فلكهم وعنه عن بعد القول نحو قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين
امنوا دعنا ونكسرهم اي كفروا بالذين كفروا بالذين كفروا بالذين كفروا بالذين كفروا بالذين كفروا
اي فعلها وعنه او القسم في اكم الله تعالى في موضع النعي نحو قول الشاعر لله ما يبقى على
الايام ذو صيند بخشني به الطيبان والاس اس الله ما يبقى والتاسعة ربت والمراد
الاصح انها اكم لاحرف ككم وهي في الامر العام للتقليل انما قلنا في الامر العام لانها قد يكون التكرار
في المدح كقول الادب يوم كامن من صالح ولا سيما بوجوب بدت جملته وهذا الحرف من حروف
بخالف ما بقي من الحروف الجارة من حيث ان لم صدر الكلام اذ التقليل في النفي الا انهم
يقولون قل رجب يقول افعال لا زيد بمعنى ما رجب لان الانما هي للثبات اذ كان النفي
مقدما فلولا يمكن التقليل عنها لم يكن ما بعد الا مثبتا بل منفيًا واللفظ صدر الكلام لان الثاني
انما يدر على الجمل لتغير معناها فيلزم ان يكون ذكر مقدم الكونه اهم وعلى هذا المنوال
اختصاص الاستفهام والشرط بالصدر ومن حيث انها تختص بالنكرة ظاهرة كانت
تلك النكرة او مضمرة اعلم ان المصدر ورد في النفي والنكرات لا تكرر ولا النكرة الظاهرة ثم النكرة
المضمرة

فاورد مثال الاول ربت جملته ومثال الثاني بقوله ربة جملته والضمير في ربة جملته
لانه ما اراد به شي معين مثل زيدا وعمرو بل اراد به شي ما ومن ثم فسر بالنكرة كما ترى
ولو كان الضمير هنا معينا كما في امثلة جملته لجاز ان يوضع موضع غيره كما جاز في
مثله جملته من حيث ان مجرورها يلزم الصفة اما بمجرور ربة جملته واما بمجرور
نحو ربة جملته وربة جملته وربة جملته وربة جملته وربة جملته وربة جملته وربة جملته
الوصف لا نذهب في باب التقليل لان الرجل الموصوف بالقيام مثلا اقل من الرجل على الاطلاق
ومن حيث ان الفعل الذي منسلطه ربت على الامحور وربة جملته محذوف في الغالب وذكر
لدلالة الحال عليه العلم بما يحذف في بسم الله ومن حيث ان فعلها يجب ان يكون
ماضيا لانك اذا قلت ربت ربة كرم لقبته كنت تخبر بان الذي لقبته في الماضي قليل
ولا يعلم ان الذي ستلقاه فيما بعده قليل او كثير ولا يرد قوله تعالى ربنا يوتد الذين كفروا
لاننا راجع الى المعنى او ما اضربه الله تعالى بوقوعه فيما يستقبل بمنزلة الوجود والحال
لا يصح صرف الوعد وتحقيقه لان الموجب لكون فعلها ماضيا معدوم والعاشرة
وهي وضعت للاستعلاء وذلك انما صسن نحو زيد على السطح واما منقول نحو عليه
وقد يكون اسما ويكون معنى فوق قوله غدت من عليه بعد ما تم ظمنوها ان من فوق
ويدل على كونها اسما دخول من عليها ولو كان حرف جر لما دخل عليه من لامتناع دخول
حرف الجر على حرف آخر ارى الله ان يكون على طريق الحكاية والحادية عشر
عن وهي موضوعة للبعد والمجازاة فالبعد والمجازاة من الشئ اما بسبب الزوال
والوصول الى الشئ الثاني وذلك في مثل هيت السهم عن القوس لانه السهم قد تجاوز عن
المحل الاول مع الوصول الى الآخر والوصول ومنه خواضت عنه العلم اذ العلم وصل

الضمير في ربة جملته
لانه ما اراد به شي معين
مثل زيدا وعمرو بل اراد به شي ما
ومن ثم فسر بالنكرة كما ترى

الى المحل الثاني في ثبوت في الاول او بالزوال عن المحل الاول ومن نحو ادتبت عنه الدين
 فان الدين زال عن ذمة المدين مع عدم الوصول الى محل آخر وهو قد يكون
 وقد يكون بمعنى الجانب كقول من عن اليمين بمعنى مرة وامان اي جانب مبنى و
 يدل على ذلك قول من كما مر في علي قال شهاب الدين في شرح الزينية ثم ان كل واحد
 اي من على عن قد يقع موقع الاخرى اي على يقع موقع عن وبالعكس الاول فقول
 اذا رضيت على ثبوت شرعيك لعجزك رضاها اعماما الثاني فقول لا ين عمل ولا فضلت
 من حيث عن ولا انت وبالفي في اي على قوله لا اله الا الله والثانية عشر الكاف
 وهي انما وضعت للتشبيه مثال نحو الذي كريد في الدار قال صاحب المقاليد انما قيل
 بما يقين ان الكاف يكون الكاف في قالان كزيد صلة ولا بد ان يكون جملة فلو جعلت
 الكاف اسما بمنزلة مثله مثل زيد مفرد لوجب ان يقع المفرد صلة وهذا باطل ولو
 جعلنا حرفا يلزم ان يقد قبلها فعلا ان حرف الجر بمعنى الفعل لا الكم والفعل
 مع فاعله جملة فيحقق العلم وقد يكون زائدة كقول تع ليس كمثل شيء قال مولانا
 شمس الدين النكساري في شرحه في باب معناه ليس كمثل شيء لان لم يكن
 زائدة لا ضلوف يكون مع الكلام لان سوق الآية لبيان نفى المثال جعلها غير زائدة
 بوجه اثبات المثال الله تعالى فالله مرة عن ذلك قبل لو لم يكن زائدة لزم نفى الله
 تع لانه نفى مثل الله وهو مثل مثله لان المماثلة من الجاهل وفيه نظر لان للآدم نفى الله
 تع بصفة المثلية ولا يلزم من ذلك نفى ذات الله تع بجواز ان يكون انتفاء المجموع
 بانتفاء صفة المثلية كذا في شرح الكافية المثال والمثله بجمع الصفة كقول تع مثل الجنة
 التي وعد المتقون اي الصفة الجنة فتقد ير الآية ليس كصفة شيء فعلى هذا لا يكون زائدة
 وقد يكون

وقد يكون اسما فيكون بمعنى المثال كقول تع ما يضحكن عن كالب والهمم اي عن مثل البر
 مما يدل على اسميتها دخول عن عليها كما مر غير مرة والثالثة عشر منذ والرابعة عشر
 منذ وهما وضعتا لابتداء الغاية في الزمان الحاضر اذا كانتا حرفين مثال نحو
 ما رايت منذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة تريد ان مبداء انتفاء الرؤية يوم الجمعة
 فهذا حرف او وصلت الفعل لذي فيما قبلها او الى اكم الذي فيما قبلها بعد ما وقد يقع
 ما بعد هما اي ما منذ ومنذ ودفع ما بعد هما الي حرف على الاطلاق بل اذا كانتا اسمين
 سواء اريد بهما امز ومن اول المرة او اريد بهما جميعا اي جميع المرة واعلم
 ان المصلا ورد ههنا الصفة البديعة وهي اللف والنشئة التي لا تترك اولها
 المرة ثم اورد جميعا فورد مثال الاول بقوله نحو ما رايت من الجمعة بالرفع كما تك
 قلت اول انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومثال الثاني بقوله ومنذ يومان كان قلت
 جميع المدة غاية الرؤية يومان اول وقت واخره يومان ولا يجب عندنا ان يراد بها
 جميع المرة اتيان ما بعده بالمعرفة بل الواجب الاتيان بالعدد ووقلت ما رايت
 منذ يوم الجمعة يرفع مريرا اول الوقت واخره جازيتا ويولد هو ما رايت من
 اثنا عشرة ساعة او عشر ساعات مثلا والفرق بين المرفوع الذي يراد به جميع
 المرة والمرفوع الذي يراد به اول المرة ان الرؤية في الوجه الاول لم تحتلط بيوم الجمعة
 ولم يتحصل في جز منه بل هو منتفية في جميع اجزائه وفي الثاني قد انتفت في يوم
 الجمعة واما الفرق بين المرفوع والجور وهو ان الكلام في الثاني على جملة واحدة
 وفي الاول على جملتين اصدما ما رايت والثاني من يومان لان من مبتدأ او يومان
 خبر فاما معنى ما رايت غاية انتفاء الرؤية يومان فان قيل لم لا يجوز تحلل العاطف

كما جاز مع افتسره والجواب عنه انما يجوز لا متراج احد من الجملتين بالآخرى ولما
كان كذلك اتخذنا دبر تا بحرك كلمة واحدة فلم يجوز دخول العاطف كما لم يجوز ذلك
في الشرطية وانما قال المصنف ويجوز من يومين لانه قد تقدر ان الجرح يمتنع
اول المرة كما ذكرنا ولا اكان كذلك فلو توهم ان يتوهم امتناع الجرح في قولهم ما رايتهم من
يومان فاذا انحصر هذا التوهم وذكر ان الجرح غير متنع وذلك لانك لو قصرت
ان انتفاء الرؤية مقدر بهذا المقدار وان موادن لهذا المرة مبتداء من اوله
ومنقطع عند اخره دفعت لو ادوت ان المبتداء الاول هذه المرة الى وقتك
الذي تكلم فيه ولكن لا تقدر الفعل بالمرة ولا تمسح بها لانك تريد ان يكون
بعد ان لم يبلغ غاية جررت فقلت ما رايتهم من يومين فيريد ان انتفاء الرؤية
انما هو في مدة اولها اول يومين من هذا الوقت ولم ينته بعد هو بل باق بمدة
كما قال صاحب الضوء وانما بنى على السكون لكونه هو الاصل في البناء ومنه
على الحركة لاجتماع الالكين وعلى الضمة لكونها متضمنة بمعنى رفيعين احدهما من
وتلما الى لانك اذا قلت ما رايت من يومان يفهم منه ابتداء الغاية وانتهائها
فقويت فناسب ان بنى على اقوى الحركات وهو الضم والخامسة عشر حاشا
وهي وضعت للتنزيه نحو اساء القوم حاشا زيدا واختلف في كونها حرف جر ففهم
انها حرف جر وبدل على ذلك قوله حاشا ان ثوبان فلما عن الملمات واشتم وعند المبررة
انها فعل واظهري معنى جانب نحو جاز في القوم حاشا زيدا اي جانب مجازهم زيدا
والسبعة عشر فلا والاسابعة عشر عدا فانها بمعنى الا وينصب ما بعدها وقد
نصب ما بعدها بقوله اذا كانتا فعلين لانها انتا حرفين لا ينصب ما بعدها نحو

نحو جاز في القوم فلا زيدا وعدا زيدا بحرك واذا قلت ما فلا وما عدا ينصب ما بعدها
البتة لتعني فعلية ما بدخول ما وانما لا ينصب المفرد سبعة على ما ذكر في المائة احدها
الواو التي بمعنى الا مع نحو استوى الماء والخشب ولا ينصب هذه الى الواو التي بمعنى مع
حتى يكون قبلها فعل كما استوى او يكون قبلها بمعنى نحو ما شاكر وزيد افان فيه
معنى ما تصنع وما تلا بسرق في جعل المصنف الواو بمعنى مع فيما تقدم من معمو الفعل
وهنا من العوامل تناقض ولعل قوله على ما ذكر في المائة لانه التناقض الثاني
حروف النداء وهي خمسة يا ويا هيا واي والهمزة اعلم ان الياء اعتم استعمالا
من البواقي لانها يستعمل في القريب البعيد دون اخواتها لكثرة استعمالها في النداء
ويا وهيا في البعيد قيل الوجه في ذلك لكثرة روافها واي للتوسط بين القريب
لتوسط روافها بين القلت والكثرة لكون روافها بالنسبة الى ايا وهيا قليلة و
بالنسبة الى الهمزة كثيرة والهمزة للقريب فاذا عرفت هذا فاعلم ان المصنف
نواحي قوله اي كان احسن ان تصود التوسط متوقف على تصور الطرفين للبعد
والقرب طعنا لو فعل كذلك وضعها لكان اصوب ايقاعا للموافقة بين الطبع
والوضع وهي اي رواف النداء تنصب المنادي وكون رواف النداء ناصيا
للمناد كليس جاريا على الاطلاق بل اذا كان المنادي مضافا مثاله نحو يا عبدا
او كان المنادي مضارعا اي مشابهة للمضاف مثاله نحو يا خير من زيد وجه
المشابهة بينهما من حيث ان الاول عام في الثاني لان من لا يخبر اما ان يجعل متصلة
بزيدا وبخير فان كان الاول كان زيدا مع الجارية موضع المفعول به مثله جررت
بزيدا ان كان الثاني كان الظاهر ان الثاني قد انجز بالاول انجز المضاف اليه بالمضاف

ومن حيث ان الثاني من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف ومن
حيث ان الاول قد تخصص بالثاني كما تخصص المضاف بالمضاف اليه هو
اي المنادى كضار المضاف كل كم تعلق به اي بذلك لكم شيء هو من تمام معناه
اي معنى ذلك لكم كتعلق من زيد خير في يا خير من زيد قوله شيء بالرفع على الحالة
لقوله تعلق قوله من تمام معناه جملة اكمية في محل الرفع على الوصفية شبي ويكمل
ان يكون في محل النصب على الحالية من شيء لانه ضعيف وقد وجدت في بعض النسخ
وهو من تمام معناه فح يكون جملة اكمية منصوبة المحل على الحالية من شيء او كان
المنادى نكرة لقول الاعم يا رجلاً ضريدي فان رجلاً ههنا نكرة لعدم القصد الى
الواحد المعين بل كل من يا ضريده فهو المنادى ههنا وجه النصب في هذه الثلاثة
كونها مفاعيل لا دعوا وانادى عند بعض وعند بعض اخرى الناصب فيها الحرف
لنيابة مناب الفعل ويؤيد جواز الالة في حرف النداء فلو لانه نايب منابه لما جاز
فيه الالة التي لا سبيل للحروف اليها وتعلق لام الجز ببيان في نحو يا زيدا وهو لا
تعلق الا بالفعل او بفتح منه الفعل ولذا اذ عم ان فيه ضمير او اما المنادى المفرد المعرفة
فيضموم لوقوعه موقع كاف الخطاب في الافراد والتعريف كما مر واما المضاف
والمضاد علم فلم يبن الا افتقار علة البناء فيها من حيث انما يقع موقع كاف الخطاب
في الافراد او لان المضاف اليه بمنزلة التوئين كعاقبة آياه وهو علم التمكن فلا يجوز
بناء وهما مع ما هو بمنزلة علم التمكن واما النكرة فلم يبن ايضا لكون علة البناء فيها
مفقودة حيث لم يقع موقع كاف الخطاب في التعريف مثال المنادى المفرد المعرفة
نحو يا زيدا ويا رجلاً وانما تمثال مثل الدين للاشارة الى ان المنادى المفرد المعرفة على نوعين

الاول ما كان معرفة قبل النداء نحو يا زيدا والثاني ما كان معرفة بالنداء نحو يا رجلاً
فانه غير معرفة قبل النداء وانما تعرف به لانك اقبلت بواحد معين من الجنس
وتخصص بالنداء فجزى ان يقول الرجل بلام التعريف قاصداً او احداً
بعينه ولكن محله الى محل المنادى المفرد المعرفة بالنصب ولذا ان ولا جاز ان
محلاً لمنادى المفرد المعرفة بالنصب جاز في الصفة المفردة الرفع حلاً على اللفظ
والتنصب حلاً على المحل والضمير المحرور في صفة راجع الى المنادى المفرد المعرفة نحو
يا زيدا الظريف بالرفع والظريف بالنصب كذا جاز ما فيه الالف واللام من المعطوف
المنعته دخول الياء عليه الرفع حلاً على اللفظ والنصب حلاً على المحل نحو يا زيدا
والحادث بالرفع والحادث بالنصب انما جاز في صفة المنادى والمعطوف
عليه الرفع حلاً على اللفظ لم يجز ذهب سر الدابر بالجر وهو لا والظرفين لان الضم
لما كان مطرداً في كل المنادى مفرد معرفة اشبه في الظاهر بما يرفع في الفعل نحو جازني
احد فاجيز المحل على اللفظ كما ايجز في المحرور ولم يجز المحل على اللفظ في امر لان البناء
على الكسرة مطرد في كل ما كان في فامثلاً واما في صفة المضافة فيجوز فيها النصب
لا غير ان لا يجوز فيها غير النصب نحو زيدا صاحب عمر لان المنادى اذا كان مضافاً
لم يجز فيه الا النصب فتابع المنادى اذا كان مضافاً لم يجز فيه الا النصب على سبيل الاول
واعلم ان لو قال بعد قوله في صفة المضافة اضافة تحقيقية كان اجرداً لا ينقض
بمثل الحسن الوجه فانه يجوز فيه الوجهان وايضا لو قال والمشي به كان اصوب
ليشتمل على زيدا وثلاثة وثلاثين وسائر التوابع المشبهة بالمضاف فانه ليس فيه
الا النصب ويا ايها الرجل فانه مثلاً يا زيدا الظريف في كونه صفة ان منادى مفرد معرفة

فحينئذ يبنى على الضم والرجل صفة له اي لاى ولها مقحمة للتثنية على ان المنادى
اي ما بهاد وان ايا ملازم للاضافة فاقومها ليكون كالعوض من المضاف اليه
قوله الا انه لا يجوز فيه اي في الرجل الرفع استثناء من قوله ويا ايرها الرجل مثل يازيد
الظريف وانما لا يجوز فيه غير الرفع وان كان في يازيد الظريف جائز غير الرفع لان
ايا وان كان منادى صورة الآلة المقصود بالتداء وانما جاءوا ياتي لتكون وصلة
الى النداء ما فيه الالف واللام كراهمهم الجمع بين التخصيص بالنداء والام التعريف
ولا يدخل على ما فيه اي على كم الذي يكون فيه الالف واللام كما مر قبل هذا
على كم الله تعالى وصحة هذا استثناء من قوله ولا يدخل على ما فيه الالف واللام
الا يجوز دخول على الله تعالى كمره وان كان غير جائز في غيره اما ان الالف
واللام ههنا عوض عن محذوف لكثرة الالتماس واما كراهمهم اطلاق الهم
المبهم على الله تعالى واما ان اطلاق الالتماس على الله تعالى موقوف على الاذن الشرعي
ولم يجر اذن في الشرعي اطلاق اي على الله تعالى واما قوله من ياتي بتمت قلبي وانت
تخيلة بالوصل عن فشاذا وان وصفت المضموم بابن وهو اي ابن بين العليين
ببيت المنادى على الفتح وان كان الاصل ان يبنى على الضم لان المنادى مفرد معرفة
ولينصب الثاني لانه صفة مضافة لانها بمنزلة شئ واحد كحض موت وذلك
لان الابن لا يفكر من الاب كما لانه لا يفكر من كونه ابنا فكان صفة لازمة له والصفة
والموصوف بمنزلة شئ واحد في المعنى واذ التثنية لا بمنزلة شئ واحد واذ التثنية
حركة الدال حركة الابن فان قيل لم يفعل الامر بالعكس الجواب عنه انما ينعكس
لان الحركة التي استحقها الابن صالحة للانفراد كانت اعرابية وهو النصب لانه مضاف
وحركة

وحركة المنادى الضم هي بنائية واتباع الحركة البنائية على الحركة الاعرابية او على
من العكس لان الحركة الاعرابية اقوى وقال بعضهم فيه نظر الكون الفتح في فون ابن
في قولنا يازيد ابن عمرو حركة الاعراب والحركة في دال زير حركة اتباعي بدل الالف
يشبه يازيد ابن عمرو ويا امرؤ وبنيم في كون حركة الهمزة من امرؤ حركة اعراب وحركة
امرؤ حركة الاتباع كذلك يكون حركة فون ابن حركة اعراب وحركة اخر المنادى حركة بناء
ولا يوجب جعل الابن مع المنادى شيئا واصل ان يكون الابن مبنيا لان الالتماس
اذا جعل اكد اصداءم بين مناهما الا الاكم الاول اذا عرس الثاني عن المقدار للحق
كافي نحو بعلبك واذ عرفت ما ذكرنا من المذهبين فلان يحل قوله بنيت المنادى
مع الابن على الفتح على ما عليه الاكثر وكون من نباحها على الفتح وهذا اظهر ان يحل
ذلك على ما عليه الاقلون من ان المنادى مبنى على الفتح فقط وانه كان تقوير الكلام
بنيت المنادى حال كونه مقارنا بالابن الذي بين العلمين اعلم ان قوله بابن
متعلق بقوله وان وصفت وهو بين العلمين جملة اسمية في محل نصب
على الحالية من ابن وقوله بنيت جزء لقوله وان وصفت مثال الابن الذي كان
بين العلمين نحو يازيد بن عمرو اذا لم يقع اي الابن بين العلمين كان اي الابن
الغير الواقع بين العلمين كسائر الالتماس المضافة التي كانت صفة للمنادى اي
كما يكون الالتماس المضافة اذا كانت صفة له منصوبة كذلك يكون الابن الغير الواقع
بين العلمين منصوبا مثل الابن الواقع بين العلمين نحو يازيد بن اخينا و
يا رجل ابن عمرو ويا رجل ابن اخينا واعلم ان ثبوت التنوين في اللفظ والالف في الخط
مثلا زمان وكذلك حذفهما وتلحق المنادى اللام الجارة حال كونه مفتومة

واما الثاني فلان يلزم ترقيم باليسر بنادى وعن الجملة لا ترقيم لكونه محكية
 على الصلحاد عن المستغاث والمندوب لانها ما لا يرخصان لان المطلوب فيها
 مد الصوت ونطويله الترقيم ينال ذلك اذا كان المندى علما حال كونه
 ذلك العلم زائدا على ثلاثة احواف اما الشرط العلم فلكثر في الكلامهم في النداء
 فناسب التخفيف واما الشرط كون ذلك العلم زيدا على ثلاثة احواف فلان
 الثاني اقل الاصول واعدلها فاحذف يلزم اجحاف الكلمة من قدرها
 وارجح له عن الاعتدال ولان المقصود من الترقيم التخفيف والثاني في غاية
 الخفة والمستوجب للتخفيف هو الزايد على الثلاثة واحترز بقوله زيدا على
 ثلاثة احواف عن نحو حسن وبكر فانهما لا يرخصان عند البصريين كما مر واما
 عند الكوفيين فيجوز ترقيم الاسم الثاني اذا كان متحركا لوجود نظيره في الهماء
 المعربة نحو يروم اولان الحركة ينزل منزلة الحرف الرابع بدليل اعتبارها في
 منع الصرف وهذا اضعف اما الاول فلان تلك الاسماء انما صرفت لانتقال
 الحركة عليها اما الثاني فلان جعل الحركة الاوسط بمنزلة الحرف الرابع غير مطردة
 في كل مكان والآن كان هديرو غليظ المحذوفات من هديرو غلايط
 خراسيا واعلم انه لو قال بعد قوله زيدا على ثلاثة احواف غير مبهم ولا مصفرا
 ولا مضمر لكان اصوب لانها لا يرخصان وان زاد على ثلاثة احواف لانه ^{ضعيف}
 بالهمام فلا يزداد ضعفها بالحذف مثال الترقيم المندى اذا كان مفردا علما
 زائدا على ثلاثة احواف نحو يا حارو يا سعي ويا مرو ويا منصر في صارت وسعيد
 ومروان ومنصور واعلم ان الترقيم على ثلاثة اضرب الاول حذف وفين

واما الثاني فلان يلزم ترقيم باليسر بنادى وعن الجملة لا ترقيم لكونه محكية
 على الصلحاد عن المستغاث والمندوب لانها ما لا يرخصان لان المطلوب فيها
 مد الصوت ونطويله الترقيم ينال ذلك اذا كان المندى علما حال كونه
 ذلك العلم زائدا على ثلاثة احواف اما الشرط العلم فلكثر في الكلامهم في النداء
 فناسب التخفيف واما الشرط كون ذلك العلم زيدا على ثلاثة احواف فلان
 الثاني اقل الاصول واعدلها فاحذف يلزم اجحاف الكلمة من قدرها
 وارجح له عن الاعتدال ولان المقصود من الترقيم التخفيف والثاني في غاية
 الخفة والمستوجب للتخفيف هو الزايد على الثلاثة واحترز بقوله زيدا على
 ثلاثة احواف عن نحو حسن وبكر فانهما لا يرخصان عند البصريين كما مر واما
 عند الكوفيين فيجوز ترقيم الاسم الثاني اذا كان متحركا لوجود نظيره في الهماء
 المعربة نحو يروم اولان الحركة ينزل منزلة الحرف الرابع بدليل اعتبارها في
 منع الصرف وهذا اضعف اما الاول فلان تلك الاسماء انما صرفت لانتقال
 الحركة عليها اما الثاني فلان جعل الحركة الاوسط بمنزلة الحرف الرابع غير مطردة
 في كل مكان والآن كان هديرو غليظ المحذوفات من هديرو غلايط
 خراسيا واعلم انه لو قال بعد قوله زيدا على ثلاثة احواف غير مبهم ولا مصفرا
 ولا مضمر لكان اصوب لانها لا يرخصان وان زاد على ثلاثة احواف لانه ^{ضعيف}
 بالهمام فلا يزداد ضعفها بالحذف مثال الترقيم المندى اذا كان مفردا علما
 زائدا على ثلاثة احواف نحو يا حارو يا سعي ويا مرو ويا منصر في صارت وسعيد
 ومروان ومنصور واعلم ان الترقيم على ثلاثة اضرب الاول حذف وفين

والثاني حذف شطر الكلمة والثالث حذف حرف واحد اما الاول فانه فيما
 اذا كان في اخر الاسم حرفان زائداً ان زيداً بغيره في حكم الزيادة الواحدة
 كما في الف التانيث محدودة نحو اسماء وصحراء وعمراء كما في الف والنون
 المزبدتان نحو عثمان ومروان وسكران وكما في الهاء النسبة نحو كوفي
 وبصري وهندي وكما في علامة التثنية والجمع نحو زيرين وزيرين
 فيحذف فيهما حرفان للترسيم لانهما بمنزلة حرف واحد لكن بشرط ان يبقى
 الاسم بعد الحذف على ثلاثة ارف وهذا احراز عن مثل يرين ودمين
 وفيما اذا كان قبل اخر الاسم مدّة بشرط ان يكون الاكتم اكثر من اربعة ارف
 قبل الحذف نحو منصور فانه يحذف منه حرفان ايضاً كما في المذكور است
 اما الراء فلا تذف في الاكتم والترسيم وجب في اخر الواو فلا تذف علة زائدة
 والحرف العلة الزينة او في الحذف واجري وانما قلنا بشرط ان يكون الاكتم
 اكثر من اربعة ارف قبل الحذف للاصراذ من ان يكون على اربعة ارف قبل
 الحذف نحو ثود وسعيد فانه لا يحذف فيهما حرفان لئلا يلزم الازحاج
 في الكلمة الترسيم الذي هو المطلق التخفيف والمراد بالمدّة حرف زائد من
 روف المدّة حرف ساكن في الاصل ولم يزد هذا حذف حرفان من نحو منصور
 وعمار ولم يحذف حرفان من نحو مختار بل يقال في ترسيمه يا مختار اذا الف
 ليست بمدّة بالتفسير المذكور لان الف غير زائدة بل يدعى عن ياء مني كسـ
 في الاصل اذا صلح مخيراً اما الثاني فانه فيما اذا كان المنادى مركباً نحو بعلبك
 وحضر موت فانه يحذف الاكتم الاخير اذا كان الاخير بمنزلة تاء التانيث في نحو قائم
 وكما

وكما يحذف تاء التانيث فكذا لك يحذف الاكتم الاخير ههنا واما الثالث فانه فيما اذا
 كان المنادى غير ما يحذف له حرفان او الاكتم الاخير نحو يا حار فيحذف فيه حرف واحد
 وهو التاء في حارث عملاً بالاصل لان الاصل فيه حذف حرف واحد والزيادة للعلية
 والعارض منفقور ههنا هذا تخفيف باب الترسيم قوله اما في اخره تاء التانيث
 استثناء من قوله علم اذا زيداً اعلى ثلاثة ارف اي يشترط في ترسيم المنادى العلمية و
 الزيادة على ثلاثة ارف الا ان يكون في اخره تاء التانيث فانه اي الزيادة لا يشترط فيه
 اي فيما اخره تاء التانيث الزيادة على الثلاثة والعلمية لان اشتراط الزيادة على الثلاثة
 كان للهرب من اضلال الكلمة وبالترسيم يحذف التاء وهي زائدة فلا يلزم من حذفها
 زائد اضلال الكلمة وان اشتراط العلمية كان لاستدعائها التخفيف وتاء التانيث
 قد ضعفها لانها زائدة وهي مستدعية للتخفيف لتقليلها مثال الاكتم الذي كان في اخره
 تاء التانيث نحو يا شب اقبلوا قبلي في تشية على اضلال المذهبين معناه لو ادركت
 بتشية العلم قلت اقبلوا لو ادركت كم جنس قلت اقبلوا الرابع الا في الاستثناء الاستثناء
 والاستقبال وهو مشتق من الشيء وهو الصرف يقال عنان الدابة اي صرفها
 سمي به لان الحكم لان المستثناة مصروف عن الحكم الاول او من سنية ان ضاعفته
 سمي به لان الحكم ضوعف فيه اذ معنى جاءني القوم الا زيدا جاءني القوم وما جاءني
 زيدا وهو اي الاستثناء اخرج الشيء من حكم خلافه اي في ذلك الحكم غيره اذ غير ذلك
 الشيء وانما قال من حكم خلافه غيره ولم يقل من حكم خلافه هو وغيره لان هذا لا يتناول
 المنقطع لانك اذا قلت جاءني القوم الا حمداً اكنت مخيراً للحماد عن حكم خلافه غيره
 لان حكم خلافه هو وغيره لان الحماد غير داخل في المحج اعلم ان قوله وهو مستد او غيره

اخراج اثنين وهو اني الاجزاء مصدر مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك
ان اجزاء شيئا قول من حكم متعلق بالاجزاء وقوله فلا فيه غيره جملة فعلية
مجردة المحل على الوصفية لقوله من حكم وفي هذا المقام اعراض قوي وبيان
انك اذا قلت جادني القوم الا زيدا افرز لا يخ من ان يكون دافعا في القوم
اولا فان كان الاول فيلزم التناقض لان نسبة المجرع قد لزمت لزيد عجز و
قولك جادني القوم لانه منهم فاذا اخرجت منهم بعد ذلك بالاذن فقد نفيت
عنه فصار المجرع مشتبا له ومنفيا عنه وما هذا الا تناقض محض هو باطل لان الترتيل
متمم عليه كقوله تع فليث فيهم الف سنة الا فسين عاما فانه اذا اذير بالف سنة
على الافراد جميع مدلولها فقد اخبر بان لبيت الجمع فيستعمل ان يخرج منه شيء لانه
لا يؤدي الى ان يكون البيت قل من الف وقد علم ان لبيت الفاد ان كان الثاني لزم
فلا فاجماع اهل اللغة لا انعقاد اجماعهم على ان الاستثناء المتصل اجزاء ما بعد
عما قبله والجواب عنه ان المستثنى منه مراد به الجميع بالنظر الى المفردات من غير حكم
بالاسناد فاذا اخرج منه المستثنى على التخفيف ثم حكم بالاسناد ان لا يحكم على
كلام المتكلم بالاسناد الا بعد تمامه فلا يلزم التناقض لان دافعا المستثنى في
المستثنى منه لم اخرج بالاسناد انما كان قبل الاسناد الفعل اليه فقولنا جادني القوم
بممنزلة القوم المخرج عنهم زيد جادني والتناقض انما يلزم ان لو كان
الاخر اجزاء بعد الحكم بالاسناد وليس كذلك لان الحكم بالاسناد بعد كمال فيهم
المفردات وانما هم كما يحكم في بدل البعض والاشمال مثلا لو قلت ضربت زيدا
والله اخبرت عن ابقاء الضرر من غير تخصيص جرم منه فلو حكمت بتمام
الاسناد

28
الاسناد قبل ذكر الراس ناقض لا تذكر لم يحكم به الا بعد تمامه بالراس المستثنى
ينتصب في الكلام الموجب التام وهو اني الكلام الموجب ليس لنفي ولا نهي
ولا استفهام فانك اذا قلت جادني القوم فقد حكمت بوجود المجرع ووجوبه فيكون
الكلام موجبا واحرز به عن غير الموجب فانه يجوز فيه غير النصيب كما سير وانما
كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لانه من التناقض ان يجزى الجنس كما يزداد فيها
تزداد فيه ايضا نحو قوله تع هل من خالق غير الله وانما يجب النصيب في الكلام الموجب
لعدم جواز الابدال فيه لان البدل يقوم مقام المبدل منه وعلم فيه عاملة فصار
قولنا جادني القوم الا زيدا بمنزلة جادني الا زيدا فلم يلزم مجرعه جميع العالم سوى
زيد وهو محال واعلم ان قوله والمستثنى ينتصب في الكلام الموجب ليس جاديا
على الاطلاق لانه قد لا يجوز النصيب في الكلام الموجب نحو جادني القوم غير زيد
وسوى زيد فالاولى ان يقول والمستثنى بعد الا ينتصب في الكلام الموجب
للايتقضى وكذا يجب نصب المستثنى اذا تقدم المستثنى على المستثنى
منه لعدم جواز البدل فيه لان البدل يكون من التوابع لا يتقدم على البدل
وكذا يجب نصب المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه عند ما جادني
احدا الا زيدا غير منك فان الا زيدا مستثنى مقدم على صفة وهي غير منك
وانما قلنا يجب نصب عند لان الصفة كالجزء من الموصوف وكان تقدم
المستثنى على صفة المستثنى منه كقاعدة عليه يجب نصبه اما عند سبويه
فيجوز الاستثناء ويختار البدل لانه في كلام التام غير موجب لان الموصوف
والصفة بمنزلة شيء واحد فكان تاضي المستثنى عن الموصوف فكان

عن لمة تافهة عن نفس المستثنى منه لان الصفة كالعدم اذ المقصود هو
الموصوف وهو متاخر عنه وعند الجبر والاستثناء والبدل سواء او انقطع
المستثنى عنه ان عن المستثنى منه فحجب النصب المستثنى لان بدل الفاعل
لا يجئ في كلام الفصحى اذ لم يكن المراد منه التعيين في الكلام وادد الف
والنشر على الترتيب لا ذكر اول كلام موجب ثم ذكر تقدم المستثنى على المستثنى منه
ثم ذكر المنقطع فادد مثال الاول بقوله نحو جادني القوم الازديز او مثال الثاني
بقوله و ما جادني الازديز اصد ومثال الثالث بقوله و ما جادني اصد الاحمار او ما
المستثنى اذ كان في غير موجب التام فانه يجوز فيه النصب على الاستثناء والبدل
والمراد بالتام ما يكون المستثنى منه مذكورا واحترز بغير موجب عن موجب
فانه لا يجوز فيه الا النصب كما عرفت وبالتام غير موجب الغير التام لا يجوز
فيه النصب البدل بل هو معرب على حسب اقتضاء العامل فان قيل ان القوم
عن القيام الازديز كلام غير موجب لثبوت النفي فيه لان اني بدل على النفي وتام
لان المستثنى منه فيه مذكور ومع انهم لم يجوزوا البدل فيه والجواب عنه ان يقال
لانهم لم يجوزوا البدل فيه ولن سلمنا ذلك لكن لا سلم انه غير موجب لان المراد
بالنفي ما حصل نارة النفي وليس كذلك ههنا والبدل هو الفصحى ان يكون فيه حركة
المستثنى فوق وكه المستثنى منه نحو ما جادني اصد الازديز برفعها بخلاف
النصب على الاستثناء ولا شك في سلوك الطريق الموافقة او في فيكون البدل هو
الفصحى وههنا قد تترك قيود اخرين في ان يكون هكذا وفي المستثنى المتصل
وغير موجب التام الواقع بعد الا غير مقدم وغير مردود به كلام يتضمن الاستثناء

وغير

وغير متراف عن المستثنى منه واحترزنا بالقيود الادلة عن المستثنى الواقع بعد
وما عد او ما خلا فانه لا يجوز فيه البدل ايضا وبالثاني عما وقع قبل المستثنى
منه فانه لا يجوز فيه البدل ايضا والله وبالثلث عن نحو ما قام القوم الازديز ا
وذا به قول من قال قام القوم الازديز ا فان النصب ههنا هو المختار دون البدل
لقصد التطابق بين الكلامين وبالرابع عن نحو ما جادني اصد كنت جالسا ههنا
الازديز ا فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان مختارا لفصد التطابق
بين المستثنى وبين المستثنى منه في الاعراب ومع الراجح وهو لا يظن التطابق
كذا اعترض على صاحب لسب الباب السيد عبد الله الثواب ههنا في غير موجب
جب التام واما في غير موجب الناقص فان النفي ان يكون الالف في اللفظ
لا في المعنى لانها ناقصة لنفي ما سبق ويعرب على حسب اقتضاء العامل
تقول في غير موجب التام ما جادني اصد الازديز بالرفع والازديز بالنصب
وتقول في غير موجب الناقص ما جادني الازديز بالرفع على الفاعلية وما رايت الازديز
بالنصب على المفعولية لرايت وما مررت الازديز بالجر بحرف الجر وكم غيركم
الام الواقع بعد الاعلى التفصيل المذكور تقول في الكلام موجب التام جادني القوم
غير زير بالنصب كما ينصب الام الواقع بعد الالف في الكلام موجب التام وتقول
في غير موجب الناقص ما جادني غير زير بالرفع وغير زير بالنصب كما يكون
الام الواقع بعد الا كذلك في غير موجب التام وتقول في غير موجب الناقص ما جادني
غير زير بالرفع كما يرفع الام الواقع بعد الالف فيه وما رايت غير زير بالنصب وما مررت
بغير زير بالجر ومثله في غير سوى بالضم والضم والفتح في ان يستثنى به

وكذا سواء بالكسر محدود ويجوز فيه الفتح ايضا لم يجوز فيه الضم واعرابها نصباً
على الظرف وبيان قرينتهما ان المعرب يجري مجرى الظرف المعنوية مجرى الظرف
الحقيقة فيقولون جلس فلان ولا يعنون الامتزاج في الزهن
مقدرة فينصبوا به نصب الظرف الحقيقة ويستعملون سوى وسواء ايضا
في مثل هذا الموضع فيقولون مررت برجل سواك ويعنون مكانك عوضاً منك
فيلزم ان ينصب انتصاب المكان للطرفية المعنوية واليه مقال ابن الحاجب
وجمل قوله اي قوله الشاعر نجاف عن اهل البمامة ناقة وما قصدت من اهلها
سواي كما على الشذوذ والاصح ما ذهب اليه الكوفيين من انها اليسا عنصرتين
على ظرف دائماً في استعمال سواء مبتدأ وفاعل وصفة وكم ليس مثال الاول
قوله فسواك تابعها وانت المشتري فان سواك مبتدأ وتابعها خبره ويجوز
ان يجعل مبتدأ وسواك خبره مقدماً عليه ومثال الثاني قوله لم يبق سوى العدد
وان دناهم كعاد افوف الصبح اكثر او دناهم عريان فان سوى وقع هنا
فاعلاً لقوله لم يبق والقول بان فاعله محذوف تقديره لم يبق بشئ سوى
العدد وان ممنوع اذا الفاعل لا يجوز لكونه كالجزء من الفعل ومثال الثالث
قوله وانى الى قوم سواكم لا ميل فان سواكم مجرد تقدير لكونه صفة لقوم
ومثال الرابع هو قوله لا يبرى ليس بين وبينهما سواى اليلة انى اذا الصود فان
سوى ليلة مرفوعة تقدير لكونه اسم ليس كذا في شعر الزينية والحو والدرا
فلم على الجملة ثمانية ستة منها منصوبها قبل المرفوعة او مرفوعةا والثاني منها
على العكس او مرفوعةا قبل المنصوب والستة التي كان منصوبها قبل المرفوعة
يسمى

يسمى المشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعلين وجوه الاول في كونها ملادة للالكاء
كالفعال الثاني في كونها مبنية على الفتح كالفعال الماضي والثالث في كونها
على ثلاثة ارف فصاعداً كالفعال المشبه الفعل من هذه الوجوه ابريت مجراه
في ان جعلها مرفوعة ومنصوب وقدم فيها منصوبها على المرفوعة فقولان زيداً
اضوك كما تقول ضرب زيد اخوك لان تقديم المنصوب هنا لازم في غير الظرف
وتم جازوا انما يلزم فيها ذلك لانه ليس للحروف حظ في العله انما هو محمول على
الفعل مرفوع عليه فالقياس ان يلزم طريقة واحدة فلا يجوز فيها الوجهان
لن لا يجوز مجر الفعل نحو ضرب زيد عمراً انما وجب تقديم المنصوب او ان يكون
البعد من مشابهة الفعل لان الاصل فيه ان يلي الفاعل فاذا افر المرفوعة هنا
حصلت مخالفة هذه الحروف للفعل الخطا رتبة اعراب رتبة وجار تقديم
الخبر على الكم اذا كان ظرفاً لانهم يجوزون في الظروف ما لم يجوزوا في غيرها
واعلم انه لو قال الاحرف بدله قوله الحروف لكان اصل لان الحروف جمع كثره
وهو لا يستعمل الا في فوق العشرة وهذه الحروف ليست الا تحت العشرة اللهم
الا ان يقال ان اطلاق جمع الكثرة في موضع القلة على سبيل التجوز كقولهم ثلثة فروع
في موضع اقر وهو اي الحروف المشبهة بالفعل ان بالكسر وان بالفتح وهما موضوعان
للتحقيق فانك اذا قلت ان زيد اقيم فان تحقيق مضمون الجملة وثبت قدمها
في الصدق وكذا اذا قلت بلغى ان زيد اقيم وكان وهي موعظة للتشبيه ولكن
وهي موضوعة للاستدراك وهو تعقيب الكلام لدفع وهم من يتوهم ثبوت او نفيه
وليت وهي موضوعة للتبني ولعل وهي موضوعة للترجيح والفرق بين الفعل والنفي

ان التخييل يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما لا يمكن وقوعه نحو قول الشاعر
 ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب الترجي لا يستعمل الا في
 ما يمكن وقوعه اذا المحال لا يترجي وقوعه اعلم ان المصنوع من الله او دد في كلام
 الصيغة البديعية وهي اللف والشرع والترتيب لانه ذكر اوله بالكر
 ثم ان بالفتح ثم كان ثم لكن ثم ليت ثم لعاقا وروى مثال الاول بقوله يقول ان
 زيد منطلق ومثال الثاني يقول وبلغني ان زيدا اذهب اي ذهاب زيدا ومثال الثالث
 يقول وكان زيدا الاسد اصله ان زيدا كما سد فلما نقلت كاف التشبيه الى ما قبل ان العلم
 في اول الامر ان هذه الكلام للتشبيه ثم ابدلت كسرة الهمزة الى الفتحية حفظا لجنب
 الكاف لكونها من الحروف المجردة وهي مختصة بالمفردات وهمزة ان يفتح في مكان
 المفردات فان قيل ان هذا من حيث المعنى كلام تام وتلك الهمزة في كسر في مكان الجملة
 والجواب عنه ان ذلك مسلم الا ان الفاء الصورية اسرع ظهورا من المعنوية فاذا رفع
 الاول يكون اولى من الثاني والرابع يقول وما جاء في زيد لكن عمر حاضر هذا انما
 يتصور اذا كان بحيث لا ينفك صدهما عن الآخر ومثال الخامس يقول وليت الشاب يعود
 يوما فاخبره بما فعل المشيب اعلم ان لو قال والليت الشباب يعود يوما لكان اولى ويظهر
 الاول ولو به قاهرة على من لم ادنى شعور في العروض ومثال السادس يقول ولعل زيدا عاين
 والفرق بين ان وان بعد اشراكهما في افادة التحقيق ان ان للسودة مع اسمها
 وجرها كلام تام مفيد وان المفتومة بخلافها لا يفيد بل يجعل الجملة بمنزلة المفرد
 صفة يكون ما قبلها اي ما قبل المفتومة فعلا كبلغني او يكون قبلها اسم كقولك حق
 ان زيدا منطلق وانما التزموا تقديم حق على ان المفتومة مع اسمها وجرها لانهم
 لو اخرجوها

لو اخرجوها لكان عرضية لدخول ان عليها نحو ان زيدا منطلق مقادير هذا ليس بجائز
 لامتناع اجتماع الحرفين اللذين يكونان بمعنى واحد ولا جاز ان المفتومة لا يفيد
 بل يجعل الجملة التي يدر علىها بمنزلة المفرد يفتح اذا كان واقعة بعد نحو لو انك
 جئت لآكر متك لانها مع اسمها وجرها فاعل لفعل محذوف او تقديره لو شئت محذوف
 لآكر متك فاد الزم الفتح بعد لو لان الفاعل لا يكون الا مفردا او يفتح ايضا اذا وقعت بعد
 لولا لان فاعله بعد لولا مبتدأ محذوف خبره وهو لا يكون الا مفردا فاذا اقلت لولا ان
 زيدا منطلق لكان كذا فكاكرك قلت لولا انطلق زيدا موجود لكان كذا لو كسر لكان
 جملة والجملة لا يصح ان يكون خبر اعنها وايضا يفتح اذا كان واقعة بعد علمت
 وبعد اخواتها نحو علمت وصبت لانك اذا اقلت علمت ان زيدا عالم فكاكرك
 قلت علمت علم زيدا صلا لانهم تركوا الثاني المفعولين مع ان لطوال الكلام بان
 وصلة فلما صدق الثاني لم يبق الاول وهو مفرد فلزم الفتح بعد علمت وادخلها
 وكذلك يفتح اذا كانت مضافا اليها نحو عجت من وقت انك جال لوجود كون
 المضاف اليه مفرد فان ادخلت اللام في خبرها اي في خبر ان كسرت ان مثال كقولهم والله يعلم
 انك لرسول لان علمت صادرة متعلقا اي لان علمه باطلا لفظا عند دخول اللام على خبره
 نحو علمت لزيد منطلق فاذا كان كذلك يكون ما بعده من الجملة فتكسر وتدخل
 ما الكاف على جميعها اي صيغ الحروف المشبهة بالفعل فتكسر اي تمنعها اي الحروف المشبهة
 بالفعل عن العمل مثاله كقولهم تعاننا الله الواحد لانه لما اتصلت بها صادرة كجاء
 منها فاخبرها عن الشبه الذي هو علة بناء اخر فاعلى الفتح واتصال الضم
 بها كاتصالها بالفعل فذل اتصالها من هذه الحروف بالاسماء بعد دخولها

عليها فدخلت على الجملة الفعلية ايضا كقولهم انما يعرف من ساجد الله لان طلب الاسم
كان شبه الفعل فيكون الرفع والطلب في الالف واللام والياء والواو والهمزة كذا ذكره صاحب
المقاليد وما فرغ عن بيان الستة التي كان منصوبها قبل الرفع في موضعين الاثنين
الذين كان مرفوعها قبل المنصوب فقال الاثنان اللذان كان مرفوعها قبل المنصوب
اي منصوبها وهما ما ولا المشبهتان بليس قول الاثنان مبتدأ وقول اللذان
صفة له وقوله ما ولا خبره مثال ما المشبه بليس نحو ما زيد منطلقا لما لا المشبه بليس
نحو لا رجل افضل منك واثار بقوله المشبهتان بليس الى علمته علمها اي يعلمان لكونها
مثاميتين بليس اما وجه مشابهته بليس فمن حيث انها النفي في الحال ودخولها على
الجملة الكمية ودخول الباء في خبرها واما وجه مشابهته بليس فمن حيث انها النفي في وقوعها
على الجملة الكمية الا ان مشابهته بليس اكثر من مشابهته بليس ولهذا يدخل
لفظة ما تدخل على المعرفة معا ولفظة لا تدخل على النكرة وانما انقضت
بالنكرة دون المعرفة لان دخولها على النكرة اصح عن دخولها على المعرفة لانها في الالف
لنفي الجند في ذلك لا يتصور الا فيها واد انقضت النفي بالآي نفي ما ولا بالآي وقد
خرج اى خبرهما على الاسم اي على اسمها بطل عملها اي عملها ولا مثال انتقاض النفي بالآي
ما زيد الا منطلق ومثال تقدم الخبر على الاسم نحو ما منطلق زيد اما بيان بطلان عملها
عند انتقاض النفي بالآي والاشباهة التي تعلمان بها عمل ليس على بيان بطلان عملها
عند تقدم خبرهما على اسمها ولما لا يلزم المساد بين عملها او عمل ليس وهي ممنوعة
لوجوب كون رتبة الاصل على رتبة الفرع بخلاف ليس فان عمل لا يبطل وان كان
نفيه مستقضا بالآي وخبرها مقدم على اسمها لكونها فعلا صريحا ولا وجه اخر وهو اى

ذلك

ذلك الوجه الاخر ان نصب الاول وان ترفع الثاني بها وذلك ان نصب الاول وترفع
الاسم اذا كان الاسم الذي دخل عليه مضافا الى النكرة او كان ذلك الاسم مضارعا الى مشابهها
للمضاف مثال الاول نحو لا غلام رجل كايين عندنا ومثال الثاني في نحو لا خير من زيد
جالس عندنا وانما نصب الاول اذا كان الاسم مضافا الى مشابهها لكونها بمنزلة ان
وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملون على نظيره وانما قال مضافا الى نكرة لان
الاضافة في هذا الباب الى المعرفة ممنوعة لتعريف المضاف ولا مسامحة لدخول
هذه على المعرفة الا ان كان الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد الا ان اوغدا
في الدار لعدم تعريف المضاف واما خبر لا ههنا مرفوع نحو لا غلام رجل كايين عندنا
كما ان خبر ان كذلك ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه وبعضهم ذهب الى انه مرفوع بالخوف
كما في ان وبعضهم ذهب الى انه مرفوع بالخبر كما هو في قوله لا ولا عمل لا في
فيمتلك الاول ان لا محذوف بها صدق ان فوجب ان ترفع الخبر كان وكذا ان معنى
النفي فيها يقتضي مضاعف الجملة فوجب ان يكون عاملا في ظرفها ويتمثل الثاني ان لا
فرع على ان فوجب ان لا يكون مساويا له في العمل الخطا رتبة الفرع على الاصل واعلم
ان مذهب الحجازيين اثبات الخبر في هذا الباب واما بنو تميم فانهم لا يثبتون الخبر
في كلامهم بل يحذفونه صدقا كما حذف في الخبر في قولهم لولا زيد لكان كذا
واما النكرة المفردة فمبنية معها اي مع لا على الفتح ان كان نصبه بالفتح نحو لا
رجل في الدار وعلى النكرة ان كان نصبه بالكسر نحو لا مسلمات في الدار وعلى الخوف
ان كان نصبه بالحي وف كالتثنية والجمع نحو لا رجلين ولا مسلمين ومن هذا
اقرار ان المصدر في وقت قد البناء على الفتح بما في كتابه لكان اصوب فالمراد بالمفرد

ههنا ما يقابل المضاف لتناول التثنية والجمع قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة
للبناء في بناء العارض واصررنا بالتركيب عن المعرفة فانه ليست بمبنية وبالمفرد
عن المضاف والمبشبهة به فانهما غير مبين والعلة الموجبة لعدم بناء المعرفة والمضاف
مرت فيه ايضا ويقال لم اى لا يصلح في الدار لنفي الجنس لان رجلا يشتم على الجنس
كلمة بطريق البدل فيقول كجاني رجل يصلح لكل واحد من الامم فلكون زيدا
او عمرا او بكرا ولا يكون اكثر من واحد قال صاحب الضوء في قولهم لنفي الجنس نوع
من التجوز لانه نفي حكم الجنس لا نفي الجنس الا ترى انك اذا قلت لا رجل في الدار
انك نفيت حكم الرجل وهو كينونة في الدار لا نفية فان كنت لفظ لا مع التكرار
المفردة جاز في نفي ذلك المفرد الرفع والتكرار مثال نحو لا حولا ولا قوة الا بالله انما
وانما جاز الرفع مع التكرار في هذه المثال لانه مبني على السوال نحو ان يقال اصول
ام قوة غير الله فيقول لا حولا ولا قوة الا بالله ويجوز في هذا المثال فسر اوجه
الاول فخرها بان يجعلها في الموضعين لنفي الجنس في تقدير لهما خبر واحد عند سيو
ويكون الكلام جملة واحدة لان الذي كان اسما مفتوحا لا يعمل عمل ان في الخبر عنده
ويجوز ان تقدر لهما خبرين عنده ايضا وانما عند غيره يعمل لا المفتوح اسمها في الخبر ويجوز
ايضا ان يقدر لهما خبر واحد لان الاول والثانية وان كانتا عامليين الا انهما متماثلين
فيجوز ان يعمل في اسم واحد عملا واما ان زيدا وعمرا قايما ويجوز ان تقدر
لكل واحد خبرا ايضا وثانيها نصب الشئ مع فتح الاول بان يكون الاول لنفي الجنس
ويكون الشئ معطوفا على لفظ الاول ولا يجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند سيو لان
فلا حولا مرفوع عنده بالابتداء وخرقة مرفوع بلا لان الناصبة لا اسمها عاملة في الخبر

بالايمان

بالايمان فلا تقدر لهما خبر واحد لزوم ارتفاع الخبر عامليين مختلفين وهو غير جائز
وثالثها دفع الثاني مع فتح الاول على ان يكون الشئ معطوفا على محل الاول عند
ويجوز ان يقدر لهما معاضد واحد لكون الخبر المبتداء وعند غيره لا بد لكل واحد
لثلاث يلزم اجتماع العاملين وهي الابتداء واللفظة لا على معهود واحد ويجوز ان
يكون لا في هذا الوجه بمعنى ليس ودافعها دفعها معاملة لا يجوز انفاء هذه لفظها
في العمل لانها تعمل بالمشابهة وما تعمل بالمشابهة عمل ضعيف مع حصول شرط انفاء
وهو التكرار فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زينة او
ملفأة غير زينة ويجوز ان تقدر لهما معاضد واحد وان يقدر لكل واحد
ان تقدر لكل واحد خبر عند سيو يغيره لانه لا عامل ههنا الا الابتداء وفامرنا
دفع الاول وفتح الثاني على ان الاول بمعنى ليس والثانية غير الملفأة ويجوز ان
يقدر لهما خبر واحد عند سيو يغيره لا يجوز هكذا يجب ان
يعرف هذا الحقا فان من المواضع التي زالت فيها اكثر الاقدام واما المفرد المرفوع
فلا يقع بعدها اي كلمة الا مرفوعة وهي ان لا مكررة مثالها نحو لا زيدا في الدار
ولا عمرو واما وجوب الرفع فلزوال المشابهة التي تعمل بها لان كونها لنفي الجنس
عند دخولها على المعرفة ووجوب التكرار فليكون التكرار جائزا ان فات عنه
نفي الجنس الذي لا يمكن اثباته في المعرفة والحواف العاملة في الفعل المضارع
شعة اربعة منها اثنان التثنية تنصب اي الفعل المضارع وخمسة منها خبر
الفعل المضارع اما الحروف الناصبة للفعل المضارع فهي ان المصدرية و
واصررنا بالمصدرية عن الزاينة والمفردة والواقعة بعد باب فتننت فان

فان من انما ينصبه وفي اعلى المصدر به اصل فواصب المضارع لكونها ماثبة
بان التي هي من المشبهة بالفعل من حيث اللفظ وتغيير الجملة التي بعدها المصدر
ولن وهي موضوع لتأكيد النفي في الزمان المستقبل نحو لن يجرم فانه افاد كيد
النفي في الحروف لانك اذا قلت لا يخرج زيد كنت نافية خروج زيد نفيا مجردا
عن الفائدة الزائدة عليه واذا قلت لن يجرم زيد كنت نافية خروج زيد
نفيا ذبيرا عليه التأكيد وقيل انها للتأيد اذ لان يودى نفي ما دخلت عليه
وهو باطل مما يدل على بطلانه التعليق نحو قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي
اي فالتعميم اولى كما ذهب اليه الاكثرون لان تأكيد النفي يجوز ان يكون مؤثرا
او غير مؤثرا وكى وهي موضوعة للتعليل اي لتعليل ما قبله اعلم ان بعضا من
النحاة ذهب الى ان الحروف الناصبة هي ان هن فقط والواو في نصب
باضمار ان بعدها وذهب الاكثرون الى ان ان ولن واذن وكر كلها
مستوية الاقدام في النصب والاولى ليس بجيد لان اصل لن لان واذن
اذا ان على الاصح فلو اضروا بعدها ان لم يصح باليس بمحقق اليه هو التكرار
فلو اضمار بعد كى كانت حروف جر لانا ناصبا وهي ليست بجارة بدليل دخول اللام
عليها نحو قوله تعالى لكيلنا سوا فلوكانت حرف جر لامتنع دخول حرف الجر على الفعل لان
باطل كما ذكرنا فكذا الملزوم وزيف بعضهم هذا القول بانه لو كان اصل لن لان
كما جاز تقدم ما في صيغها عليها لان ما في جر ما لا يقدم عليها لكنه جاز بدليل
صحته فلو كان زيدا فلن اضرب وهذا التزييف ليس بشيء لان لاسم للزجر لان اقام
الحروف ومعانيها قد يزدول بتركيب البعض ببعض كما ان لو اذ اذ كبت مع لا يبطر

معنا

معناها ومعنى لو ويحدث معنى التخصيص وهذا الغراء اصلها لا فابرلت
النون من الالف والاولى اصح لانها على تقدير الابدال لم يزد لفظ على الاصل بدله
على تأكيد النفي بخلاف الاول واولى اللفظ التشرع بآلة قد ذكر اولاد ان المصدر
ثم لن ثم كى فادد مثال الاول بقوله تقول احب ان تقوم بالناء ولا يجوز بالياء
بدليل تقدير المصنف اياه بقوله اي قيامك ومثال الثاني بقوله ولن يفعل ومثال الثالث
بقوله وحشك كى تعطيني حقة اي نجح لك معلوم باعطائك كى في الرابع من الحروف
الناصب المضادة اذن واصلها امر وهو اي اذن جواب باعتبار القول وهو
باعتبار الفعل كقولك اذن اكرمك لان انا التكرار اللام في من متعلق بقولك
انما ينصب اذن الفعل المضادة اذا كان الفعل الذي صعد بعدها اي بعد اذن
مفرغا لها اي اذن غير معتد على شيء ما صل قبلها فان اعتمد الفعل الواقع بعد
على شيء قبلها بطل العمل اذن كقولك انا اذن اكرمك بالرفع ولا يجوز بالنصب
لان الفعل معتد على شيء قبل اذن وهو انا فلو جاز النصب لزم وجود مبتدأ
بدون الخبر هو محتف ودور في لزوم الفاعل عمل اذن وهو جائز لان اذن
ليس قد يوضع على الفعل العمل حتى لا يجوز الفاءها التثنية كما كان ان كذلك
لانها قد تقع في موضع لا يكون لها عمل نحو انا فاعل كذا وايضا يبطل عملها
ان اعتمد على الشرط والقسم مطلقا سواء كان قبلها او بعدها نحو ان تاتني
اذن اكرمك ولا يجوز فيه النصب بل يجب الجزم اذا الشرط قبله يستدعي الجواب
ولو نصب لبطل حكم الشرط وذلك ممنوع فان الشرط بدون الجزم غير متصور
وبطلان عمل اذن جائز لما مر وكذلك اذ اقلت والله اذن لا فعلن فيلغى عمل اذ

لدن الفعل الواقع بعدها معتمد على اليمين واما الها يبطل حكم اليمين كما
 يبطل حكم الشرط وكذا يبطل عمل اذن اذا اريد به بالفعل الواقع بعدها اي بعد اذن
 الحال وان لم يعتمد على شيء قبلها وان فيه للوصل مثال نحو اذن اظنك كاذبا لم يحدك
 وانك في حالة النظر لان نواصب المضارع مبنية على الاستقبال الا يربى ان ان و
 لن وكى واذن لا حظ لهن في الحال واعلم ان المصنف قد ترك شرطاً لرفعها وهو
 عدم الفصل بينها وبين معمولها لانه لو فصل لا يعرف وان لم يعتمد الفعل على شيء قبلها
 ولم يرد به الحال لضعفها فلا يقال اذن في الداد اكرمك اذ بالرفع وان من بينها اي من
 بين نواصب المضارع تدخل على فعل الماضي نحو عجبك من ان ضرب زيد عمر لما ثبتت
 من قبل ان اصل نواصب المضارع هو ان وافوا اثرها لعمل مشابهتها في كان قويا
 فيدخل على الماضي ويضم ان بعد ستة ارف وهي ان تلك الستة صنة ولام كي و
 معناها معنى كم وهو كون ما قبلها سبباً لما بعدها فلهاذا سميت بلام كي قيل فاولي
 ان يقال موضع لام كي لام الجزاء صنة تدخل فيه لام كي هذه واللام الى الصيرورة
 والزائدة لا كلها ينصب للمضارع بعدها باضمار ان مثال الصيرورة قوله تعالى فانقط
 افرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ومثال الزائدة قوله تعالى يريد الله ليبين لكم فان
 هذه اللام زائدة بمعنى ان يبين لكم لكونه مفعولاً تزييد ولام الحمد وهي لام
 زائدة لتأكيد النفي الداخذ على ما كان الماضية المعنى سواء كان لفظها ماضياً
 ايضاً كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم او مضارعاً كقوله تعالى لم يكن الله ليفضلهم
 وانما سميت لام الحمد بحبسها بعد النفي اذا الحمد عبارة عن نفي ما يتوهم ذكره
 مثبتاً والفصل بين لام كي ولام الحمد ان لام الحمد اولى للنقلية وهذه اللام ليست
 كذلك

كذلك واول التي بمعنى الى او الا وبعده عدول عن عبارة الاكثرين وهي او بمعنى الى ان
 انه لو كان بمعنى الى ان ويضم بعدها فيكون تقديره فوكلوا تعطيتني حقاً وهذا
 الى ان تعطيتني حقاً وهذا ابادى الفساد فكذلك عدول عنها وقال او بمعنى الى غير ان
 وفعال ذلك الفساد ووالصرف ويقال لها او او الجمع اما وجه تسميتها بواو الجمع
 فلكونها بمعنى مع واما وجه تسميتها بواو الصرف فلا من انصرف اعراب النعم عن الاول
 لما فرغ عن تعدادها شرع في امثلتها على الترتيب المذكور في المتن فقال في مثالا حتى
 نحو سرت حتى اذ ظلمها فكانت قلت حتى ان اذ ظلمها والدليل على ان الفعل الواقع بعد
 منصوب باضمار ان قوله او بيت عمن الى الدهيق بمطلة حتى الحقيق ويقلو العقد
 فان المصيف مجرور بحتى ويقلو معطوف عليه وهو منصوب فلو لم يكن نصبه بان مضمة
 بعدها لما جاز العطف على المحرور كان حتى في موضع واحد جاز او ناصباً وهو
 غير جائز وفي مثالا لام كي نحو جئتكم لتكرمني فكانت قلت لان تكرمني اذ جئتم ليكرمين
 لا كرامكم وفي مثالا لام الحمد نحو كما كان الله ليعذبهم اي لان يعذبهم
 وانما ضم ان بعد لام كي ولام الحمد لانها جازتان فلو ضم ان بعدهما لزم دخول
 حرف الجر على الفعل وهو متنع لانه من خواص الهم كما عرفت في صدر الكتاب
 وفي مثالا او التي بمعنى الى او الا نحو لا تتركوا تعطيتني حتى اي الى ان تعطيتني او الا
 ان تعطيتني حتى وانما ضم ان بعد او لانه بمعنى الى او الا واما ان كان يلزم اضماراً
 بعدها حتى يكون الفعل في قوة المصدر لا خصوصاً هابين الكلمتين به اسماء و
 في مثالا ووالصرف نحو لا تأكلوا من ثمره حتى ياتيكم البذر لانها في الاصل من روف العاقبة
 وهي لا يعمل النصب فيلزم تقدير ان بعدها حتى يعمل النصب واسكن من الحروف

التي ينصب الفعل بعدها باضمار ان الفاء التي في جواب الاشياء الستة وهي الامور والنفوس والاستفهام والتمني والعرض وانما شرط اصد هذه الاشياء الستة ان سببية ما بعدها لما قبلها انما يتحقق عند تحقق هذه الامور ومثال الامر نحو زينة فالكلام ان فان اكرما والمعنى لتكن منك زيادة فاكرا مكر مني مثال النهى قوله تعالى ولا تظفوا فاحمل عليكم غضبي ان فان يحل تقديره لا تكن منك طغيان فاصلا غضب مني مثال النفي ما تاتينا فتحدثنا ان فان تحدثنا تقديره لم يجد منك اتيان يتسبب بالحديث ومثال الاستفهام نحو اين بيتك فاذا ذكر ان فان اذكر والمعنى لتكن منك تعريف بيت فزيادة مني ومثال التمني نحو ليت لي مالا فانفقته ان فان انفقته والمعنى التمني حصوله مالا من الله فانفاق مني ومثال العرض نحو لا تنزل قضيت ان فان نصيب ضمير تقديره الا تكن منك نزول فاصابة ضمير وهو اعني العرض قريب من التمني لانك اذا قلت عرضت النزول فقد حششت ولا تحش الا ما تودده وتتمناه ولكن ليس هذا بالاستفهام لانك لا تقصد بقولك لا تنزل ان يستفهم من ترك النزول وانما قصد ان تذكره وتعرضه عليه فقط وسبب اضمار ان بعد الفاء وغيره ان الحروف العاطفة لا تنصب فلزم اضمار ان يجب ان يكون ما قبل الفاء وغيره من العاطفة الناصبة باضمار ان في تقدير المصدر ايضا لئلا يلزم عطف الاسم الموقول بان على الفعل علامة صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى ان فعلت فعلت واداد به كون الاولة سببا للثاني لان يكون باضمار شرط لما فرغ من نواصب المضارع شرعي في جوابه فقالوا والجاذمة لم ان للفعل المضارع لم وما التي ليست بمعنى الاولة ولا بمعنى حين بل لنفي الماضي قوله في ما توقع اشارة الى الفرق بين لم وما بعد ان يكون

الفعل

الفعل صماحج وما ان الفرق بين لم ما ان في ما توقع ليس في لم لان لا النفي قد فعل لم النفي فعل لما في النفي بمنزلة قد في الاثبات وفي قد معنى التوقع فلذلك لم في ما تقول لقوم ينتظرون ركوب الاية قد ركبت لما يركب ان في ما استمراد واستفراق وليس في لم تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم ان عقيب ندم واذ اقلت لما ينفعه الندم افاد استمراد عدم النفي الى وقت الاخبار وفيما يجوز حذف الفعل ولم يجز مع لم تقول فرضت ولما ال وما تخرج زير ولا تقول فرضت لم لانه بمثابة قد في قد فعل وجوز حذف الفعل مع قد كقولك كان قد فيجوز حذفه مع ما ولان اصله لم زيرت عليه ما فنابت مناب الفعل وقد جاء حذف الفعل مع لم شاذ اقول ان وصلت وان لم ان وان لم يصل اعلم ان الجزم القطع وكيت هذه الحروف جواز لقطعها عن الفعل حركة او بعض ووفرة وانما علمت الجزم دون الحركة لانها لما كانت موضوعة للانتقال المضارع الى الماضي مشابهة ان الشرطية في الانتقال فاعطيت علمها وهو الجزم فان قيل فلم لم يجز دخولها على الماضي كما جاز دخول ان الشرطية عليه والجواب عنه ان وضع لم للانتقال المذكور خاصة فلذلك لا يحصل بدخولها على الماضي بخلاف ان فادها لم بوضع للا للانتقال المذكور واعلم ان الجواز لم ينقسم الى قسمين قسم يجزم فعلا واحدا وقسم يجزم فعلين معا فمن الاول لم لما كما ذكرنا ولام الامر وهو اصرار عن لام الجح واللام التاكيد فادها لم لا يجز ما ان الفعل وانما كسرت هذه اللام مع ان الاصل في الحروف الواو دة على هجاء واد ان يفتح على ما عرفت فرقا بينها وبين لام الابتداء وانما علمت الجزم لانها مشابهة بلام بصورة لكن لدخول الفعل لم بعمل علم بل هو

مقابله وهو الجزم اولاً لأنه مشابه للشرطية في لزومه المضارع ونقل معناه من المضارع
إلى الانشاء أقول قوله للغائب خصوصاً مفرداً أما بيان كونه حشو فلا ينبغي
تحت وأما بيان كونه مفرداً فلا بد من الامور لم يكن للغائب كما في المخاطب للجمهور
وكما في قوله فلتفروا أو قوله فلتصفوا صفو فكم لم يكن جازماً ولا من خلافة ولا من
التي في النهي واحترار به عن لا التي في النفي فانه لا يجوز الفعل انما علمت لا في النهي
الجزم ايضا لأنه مشابه بان الشرطية من حيث نقل الفعل لا في نقل المضارع إلى الامر
وان الشرطية لنقل الفعل من الجزم إلى المشكوك فيه من الثاني ان التي في الشرط والجزم
وهو احترار عن ان المخففة من المثقلة وان النافية وانما علمت ان الشرطية الجزم لانها
تدخل على الجملتين وتجعلها بمنزلة جملة واحدة فيحصل الثقل بطول الكلام
فتقل فيه خفة وهو السكون لا في مواضع الثقل اليقن تقول في الفعل الذي دخل عليه
لم يضرب والفعل الذي عليه ما لما يركب وفي الفعل الذي دخل عليه لا لم يضرب
ونجد وفي الفعل الذي دخل عليه لا في النهي لا تفعل في الفعل الذي دخل عليه ان
للشرط والجزم ان يخرج اخرج وهما في الشرط والجزم وان ابدى اذا كان اي
الشرط والجزم امضاعين نحو ان تضربني اضربك جزم الفعلين معاً فان كان
اي الشرط والجزم اما ضيئين لم يظهر فيهما اي في الشرط والجزم الواقعيين الماضيين الجزم
لعدم استحقاق الماضي الاعراب نحو ان ضربت ضربت وان كان الشرطية
والجزم امضاعاً جازماً في الجزاء الرفع والجزم نحو ان كرمته كرمته الجزم فقط
واما الرفع فلا بد ان لما لم يعمل في الاول الذي هو الشرط وافتاد ان لا يعمل في
هو الجزم او كونه تابعاً للشرط وعليه اي وعلى دفع الجزم الذي هو وقع مضارعاً قوله

اي قول الشاعر وهو ان اتاه ظليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم فان
الشاعر الفصيح رفع الجزاء ولو لم يكن رفع مختاراً اما افتاد الفصيح لان الفصحى
لا يختار الا الفصحى وقال بعض النحاة الجزم اني ادخله عدم العمل في الشرط كونه ماضياً
غير مستحق الاعراب وتلك العلم مفقودة في الجزم ان يظن تأثيراً فيه وان كان الشرط
مضارعاً والجزم ماضياً جزم الشرط لاستحقاق الاعراب لا الجزم لعدم استحقاق الاعراب
فقد اهل المصنف هذا القسم ويجوز الجزم بالفاء اذا كان اي الجزم اجملة كجملة لان الجزم
ليس يمكن فوجب ادخل الفاء عليه باليد على وقوعها جزاء من الشرط او كان امر
فان الجزم ايضا غير ممكن لسكون اخره قبل جعل جزاء فلا بد من الفاء ليدل على وقوع
جزاء من الشرط او كان فيها لكون الجزم فيه غير ممكن ايضا لما مر في الامر فوجب ادخال الفاء
ليعلم وقوعه جزاء من الشرط او كان ماضياً صريحاً واحترار بالصرح عن نحو ان ضربت
ضربت فانه ماضى لكنه ليس بماض صريح لكونه في تقدير الاستقبال واذا دخلت
امس يكون ماضياً صريحاً لعدم امكان تقدير الاستقبال وانما كان الماضي الصريح
بالفاء لا لعدم تأثير اداة الشرط فيه لانها لا تقبل الاستقبال فلا بد من الفاء ليدل على
وقوعه جزاء من الشرط مثال الجملة الكلمة الواقعة جزاء بالفاء نحو ان تاتى فانت مكرم
ومثال الامر الذي وقع جزاء بالفاء نحو ان لقيته فاكرمه ومثال النهي الواقع جزاء
بالفاء نحو ان اتاك فلا تهنه ومثال الدعاء الذي وقع جزاء بالفاء نحو ان فعلت
كذا فجزأك الله خيراً ومثال ماض الصريح الواقع جزاء بالفاء نحو ان احسنت الي
اليوم فقد احسنت اليك امس وينجزم اي الفعل المضارع بان حال كونه ماضياً
في جواب الاشياء الستة التي تجاب بالفاء وهي الامر والاستفهام والنهي والتمني والقرن

والنفي الالفي مطلقا في مجموع النفي كما يحسن ولا النفي في بعض المواضع في
المبعض الذي يكون المعنى مختلفا على تقدير ان مثال الامر نحو ذر في فالكرمك
بالجزم لا نه جن اذ شرط محذوف لدلالة الامر عليه لان المعنى ذر في فالتكرار في
الكرمك محذوف ان تزد في لقيام الامر مقامه وانما قلنا ان المعنى كذلك لانك
لما امرت بالزيادة ثم اتيت بمن بالكرمك مجزوما فافهم ان جواز الزيادة ان ذاك
المخاطب كذا في شرح الزبينة ومثال الاستفهام نحو اين بيتك اذكر اي ان عفتي بيتك
فاذكر ومثال النهي نحو لا تفعل الشريك غير الذي ان لم تفعل الشريك غير الذي مثال
التمني نحو ليت لي مالا انفقته والمعنى ان يكون في مالا انفقته ومثال العرض الا تزل
تصب خيرا والمعنى ان تزل تصب خيرا واما ان بعد هذه الاشياء الخمسة
لان هذه الاشياء الخمسة تشارك في كونها غير ثابتة الوجود لكونها غير مجزوم
المعنى كالشرط الذي هو لا شك وعلى خطر ان يكون وان لا يكون فيكون لها لا جاز ذلك
دلالة على الشرط المحذوف ولا يجوز ان يقال ما تاتينا تحدثنا ولا تدن من بلاد
ياكله قوله بالجزم متعلق بقوله ولا يجوز اي ولا يجوز ان يقال في هذين المثالين
لين بالجزم لان جزمها فلا يخفى اما ان يقدر النفي او الاثبات لا سبيل الى الاول
لان عدم الاثبات لا يقتضيه الحديث وعدم الدنو لا يقتضيه الاكراه لا سبيل
الى الثاني ايضا لان النفي لا يدل على الاثبات فلهذا لا يجوز الجزم في النفي مطلقا
والنفي في بعض المواضع من السماعية اسما تجزم الفعل المضارع على معنى
ان وهي الاسماء التي تجزم الفعل المضارع على معنى ان تفعلة اصدها من وثانيها
ما وثالثها اي واربعا هي واربعا هي واربعا هي واربعا هي واربعا هي واربعا هي
وثامنها

وثامنها حيثما وثالثها اي واربعا هي واربعا هي واربعا هي واربعا هي واربعا هي واربعا هي
وفي اي اسم يكرم من الكرم اعلم ان وضع هذه الاسماء لا يجازي الاقتصار
ببيان التكرار اقل من تضرب اضرب كان صفة ان يقال ان تضرب زيد اضرب زيدا
او تضرب عمرا اضرب عمرا وان تضرب فالدا اضرب فالدا وان تضرب بكر اضرب
بكر الى ما لا نهاية لم يبق باسما عام يتناول الجميع وانما يكون اي ابد اي دائما
واحد من الاثنين او واحد من جماعة ولهذا اضيف الى المعرف لم يضاف
الا الاثنين فصاعدا او لكون التكرار شائع اضيف اليها واحد كانت الاثنين
او جماعة كذا اقال صاحب الضوء ويدل على كونها اي على كون تلك الاشياء التسعة
اسماء اكل اسندت يكرم الى ضميرها اي الى ضمير تلك الاشياء المذكورة وتدخل
في الج على عليها وتنون بعضها وتضيفه بضم الغاء الذي في الاو جميعا مثال
ما دخل في الج على نحو بمن تمر دمر فلما دخل في الج على من علمنا انه اسم لانه
من فواصل الاسم ومثال الاضافة نحو ايتها ومثال ما دخل عليه التنوين نحو ايتها
تدعوا ومثال ما عليه متى خرج اخرج لم يذكر مثال اسناد لانه ذكره قبل واستغنى
عن ذكره واعلم ان الدليل الذي ذكره المص لكون هذه الاشياء اسما لا يعتم
جميعها بل تختص بعضها لان متى ومهما واذنا وحيت لا يدخلها شيء من
ذلك والدليل العام على اسميتها دلالتها مع افادة معنى المجازات على معان
يتصور استقلالها بنفسها لولا مقارنتها معنى المجازات اياها بخلاف ان
الشرطية لكونها مقتصرة على افادة معنى المجازات ويدل على اسميتها ايضا انها
لا يتعدى من الاعراب المحلى والخوف لا يكون له اعراب بوجه ما ومعنى حيثما مثل

معنى ابن نحو حيثما تجلس جلس معنى اذا ما مثال معنى متى نحو اذ ما تخرج اخرج
واعلم انهما انما يخرجان اذا كان معهما اى مع حيث واذا الفظة بالانه لو لم يكن
معهما اى اضيفت الى فاد ظر عليه ومنها اى ومن السماعية اسماء وتنصب اسماء
نكرة على انه اى على ذلك الاسم النكرة تميز وهي اى تلك الاسماء التى تنصب اسماء نكرة
على انه تميز اربعة اقلها اى اول تلك الاربعة لفظة عشرة اذا كتبت مع اصد الى
تسعة اى الى تسعة عشرة خوا صد عشر ودها وتسعة عشر ورجلا فان اصد
عشر وتسعة عشر فينصب دهما على انه تميز وانما ينصب ميمها لانها تحت
بالتنوين مقدرا او ذلك لان الاسم فى الاصل حقيقة التنوين ثم منع منه لعلته غلبة
فلهذا ينصب الميم والمقدور عندهم بمنزلة الملفوظ والساكن من تلك الاربعة
التى تنصب اسماء نكرة على انه تميز كم الذى فى الاستفهام قوله عن العدد متعلق
بالاستفهام نحو كم در جلد وكم يوم سرت كان قلت اعشرون ورجلا عندك
ام ثلثون فى الاول وكان قلت اعشرون يوما سرت ام ثلثين فى الثانى وانما ينصب
كم فى الاستفهام لانه تام بالتنوين مقدرا لكونه اسما واستحقاق الاسماء بالتنوين
فى الاصل واما كم الخبرية فانه انضاف الى الميم مفردا كان ذلك الميم اوجها وهي
اى كم الخبرية فقيضة ربت لان ربت للتقليد كم الخبرية للتكثير لقوله اذا كان الميم
كم الخبرية مفردا كم رجلا لقيته فان ميمها ههنا در جلد وهو مفرد وتقود اذا كان
ميمها جمعا كم رجلا لقيته فان ميمها فيه جلد وهو جمع فان قيل السبب
فى تخصيص الميم المنصوب بالاستفهام والمجود ربا بالخبر والجواب عن ان كم فى الخبر
لا يكون الا للتكثير فمجرى العدد الكثير وهو المائة والالف وان كم فى الاستفهام
لا يختص

لا يختص بالقلم ولا بالكثرة اذا الامران جازان عند المستفهم فيجوز مجرى
العدد الوسط وهو رتبة العشرات والثالث من تلك الاربعة التى ينصب
اسماء نكرة على انه تميز كائى وهى فى معنى كم الخبرية لانها ينصب ميمها
قد تمت بالتنوين وفيها ابهام كما فى مثله اقول خلدو لم يحل على كم الخبرية الميم
فى الجراد الميم لان الجراد ميم كم الخبرية كان للفرق بينهما وبين كم الاستفهامية
وكاى لا يحل الا خبرية فلا حاجة الى الفرق مثال كان نحو كاى جلد عندى
ينصب دجلا وفيه اى فى كاى لغات منها المذكورة وهى اكثر استعمالا من غيره
لاصالتها ومنها بزنة كاع ومنها كيمى بزنة كيع ومنها كاى بزنة كيمى باسكان
الهمزة وحذف احدى الياءين ومنها كاى بزنة كع بحذف الياءين واستعمالها
لها اى استعمال كم الخبرية واستعمال كاى مع لفظة من كثير لان من للبيان
والتميز ايضا للبيان فناسب ان يكثر استعمالها معهما مثال استعمال
مع كم الخبرية نحو قوله تعالى كم من فى ملكى فى السموات ولما لا استعمال من مع كاى
نحو قوله تعالى كاى من قرية اهلكناها والرابع من تلك الاربعة الناصبة للكم النكرة على تميز
كذا اذا كنتم اى بكذا عن العدد لا عن الحديث والحكاية تقود عندى كذا
دها ينصب دهما كما تقود عندى عسرون ودها مثله واعلم ان كذا امر كتبة
من كاف التشبيه وذا التى فى هذا الا انها لما دكبتا تغيرت كاف الكاف وضلع معنى التشبه
كما فى كاى وكذا بتغير حكمه وكذا استواء المذكور والمؤنث ولا تقود كذا
وكذا انما ينصب ميمها لانها لماد ظلوا الكاف على اصد بمنزلة كم مضاف
كقولنا فى السماء قد در امة سحابا ومن السماعية العاملة فى الاسماء كلمات

تسمى اسماء الافعال قولهم كلمات مبتدأ وتسمى الى اخره صفتها ومن السماعية فيها
مقدمة اعليها ودليل على اسميتها دخول التنوين على بعضها وعدم مجيء المصدر لوامر
منها فلو كانت افعالا لجاء لها او لبعضها مصدر اعلم ان هذه الالكاء انما يوتي بها
لضرب من الارجاز حيث يضعون هذه الالكاء موضع الافعال ويسدون بها هذه
لنوع من المبالغة والتوكيد وهما لا يكونان في لفظ الفعل على ما سيجي او كما ان اول
كلمات التي تسمى اسماء الافعال رويد وهو اي رويد ام لا هل يستور فيه
الواحد والمذكر والمؤنث والاثنتان والجمع وهذه النوع من الاختصار اعلم ان
هذه الالكاء ضربان التسمية الاولى وضرب لتسمية الضار من الضرب الاول
رويد وهو في الاصل مصدر اكار ويدا الالة صغر وتصغير التزقيم بان يحذف
منه زوايده ويسمى به الفعل وجعل هذه التصغير دليلا على خلع معنى المصدر
عنه وبني على الفتح اما البناء فلو وقع موقع غير الممكن واما البناء على الحركة فلا تقا
الكنين واما على الفتح فلا تخفة وقد يستعمل ايضا مصدر امضاف الى المفعول نحو
رويد رويد ومنصوبا منصونا على الوصفية للمصدر نحو سرت سير رويد او على
الحال نحو سار رويد اي سردين ويلحق الكاف في الوجهين الاولين
فالكاف في رويد كذا في الوجه الاول بمنزلة كاف دأ في التجرد للخطاب والخلق
عن الاعراب والكاف في رويد كذا في الوجه الثاني ضمير مجرور لاضافة المصدر اليه
ومنه ايضا بله وهي اي بله اسم لدع وتكون مصدر امضافا الى المفعول نحو بله
زيد اي اترك ترك زيدا يعني الترك زيدا التركا ويسوي فلها اي في رويد وبله
الواحد والجمع والمذكر والمؤنث تقول في رويد لواحد يارجل رويد ريدا
وتقول في رويد للجمع يارجل رويد ريدا او تقول فيها للمؤنث يا امرأة رويد ريدا
ويان

يان رويد ريدا او كذا بله فان قيل لم يذكر مثال رويد للمذكر والجواب عنه ان
انه لم يذكر بل ذكر في رويد للواحد ومنه وذكر في هو ام خذ ومنه ايضا عليهم وهو
ام لا لزم واعلم ان هذه الظروف جعلت اسماء الافعال لان شافها ان ينوب
مناب الافعال ويغني عنها فلهذا صادت اسماء لها والكاف فيها ماعن البعض
كالكاف في دأ ان لو كانت في موضع الجز لو وقع موقعها الظاهر لم يقع وعند البعض
ان في موضع جز بخلاف كاف ذلك لان ما قبل الكاف في ذلك غير عاملا وما قبل الكاف
فيها عاملا امتناع وقوع الظاهر موقع كافرهما لكونها لا عراب للمخاطبة ومنه
ايضا هاد هو ام خذ وفيها لغات منها هذه ومنها هاء بالهمزة الهمزة فيها
الكاف في دأ ويزن همزة هاء تصريفها بالنصب على انه صفة مصدر محذوف
تقدير الكلام يتصرف همزة هاء تصريفها مثل تصريف كاف دأ فيقال هاد هاد هاد
كما نقول دأ دأ ام دأ هاد يا امرأة هاد يا امرأتان وهاد يا نساء كما نقول
دأ دأ ام دأ كن وقول ضع الكاف موضع الهمزة او همزة هاد فيقال هاد الى
هاكن وجمع بينهما اي بين الهمزة والكاف فيقال هاد كن مثل هاد الى هاد كن
ومنها هاء على زنة رام ومنها هاء بمرمرة سأكه ومنه صيرها الصلوة والتزويد
اي انت التزويد فيها وفيه لغات صيرها كيتا من حي وهاد هاد مفتوحان
كخنة عشر وصيها بالتنوين وصيها بالالف واصار هذه الالف ان يلحق
في الوقف كالحاقها في انا في الوقف ثم بقي حكم الوقف في الدرج كما بقى حكمه في انا
في قول انا ابوا النجم وشعري شعري هذه لغات ذكرها سيويه وزاد غير صيها
سكون اللام وصيها بسكون الهاء وفتح الياء وصيها بسكون الهاء منونا

هيهات الامر بعد اي من الضرب الثاني هيهات وهو كم بعد واصل هيهات
كدرجة فقلت الياء الفالكونها متحركة ما قبلها مفتوحة وبنى على الخفة
لخفتها وهذه على لغة اهل الحجاز والسر بنو غنيم بكسرونه ومن العرب من
يضمه وقرتونه على الوجود كلها ومنهم من يحذف تاؤه فيقول هيهات ومنهم
من يسكنها فيقول هيهات ومنهم من يبدل هاؤه همزة نحو ايهات وشتان
زير و عمرو اي افرقا اي من الضرب الثاني ايضا وهو كم لا فترق وهي الكلمة شتان
تقتضي شيئين لما قلنا من انه كم لا فترقا ولا فترقا لا يمكن الا بين الشيئين
او اكثر وسرعان ذا اهالة اي سرعة ومن الضرب الثاني سرعان وهو كم لسرع
وانصب ذا اهالة على التمييز اي سرعة ذا اهالة واصل المثال ان اعرابيا اشترى
شاة عجفاء وشرع يحينها فزاد غناؤها يسيل من انفسها فظننها وكافقاه لانه
قد سمت الشاة فقالت سرعان ذا اهالة وهذا مثله يضرب لمن خير بكينونة الشيء
قليل مصول وفي هذه الثلاثة اي في هيهات وشتان وسرعان مبالغة ليست تلك
المبالغة في مسمايتها اي مسميات هذه الثلاثة وهي بعد و افرق و سرع
لانا وان قلنا ان هيهات كم لبعد فان فيه زيادة معنى ليس في بعد وهو
ان المتكلم يخبر عن المقصود بانه بعيد لان يعلم المخاطب مكان ذلك الشيء فحب
بليظ اعترافه فيه واستبعاده لمكانه بمنزلة ان يقال بعد جدا وهكذا نقول
في شتان وسرعان لان فيهما ايضا من جنس هذا المعنى الذي هو قوة اعتقاد
المتكلم في ثبوتها اعني الفعلين اللذين هما ايمان لهما ومن السماعية انواع
اربعة من الافعال منها ان من الانواع الاربعة الافعال الناقصة وهي افعلت
تقدير

تقدير بثوت الخبر المستند على صفة مخصوصة وهي اي الافعال الناقصة ثلثة
عشر فلا وهي صار وكان واصبح وامسى واشمى وظروبات وما زال وما برح
وما فتى وما افكر وما دام وليس هذا نقدا او الافعال الناقصة فمذاهب اي
الافعال الناقصة ترفع الاكم وتنصب الخبر نحو كان زيد قائما فكان لم يرفع زيدا
على انه اسم او فاعله وينصب قايما بانه خبره او مفعول ونقصانها ان نقصان هذه
الافعال انها اي ان هذه الافعال لا يتم بالمرفوع بل يحتاج الى المنصوب بخلاف سائر
الافعال فانها يتم بالمرفوع من غير احتياج الى المنصوب اولها لا يبدل الا على الزمان
بخلاف سائر الافعال فانها تدل على الحدث والزمان اعلم ان هذه الافعال الناقصة
افعال عند الجحود وروى فقط عند الزجاء ومن تبعه من الكوفيين حجة الاول
تقرها وانصال الضمائر المرفوعة بالاذنة وتاء التانيث ان كانت معها وحجة الثاني
صدق التعريف الحرف عليها لا تنها بديل على معنى في غيره لانها التعريف بثوت الخبر
للمبتدأ على صفة مخصوصة والفرق بين صار وكان ان صار يدل على وجود
معنى الخبر في زمان ثان مرتب ذلك الزمان على زمان سابق لم يوجد فيه اي الزمان
السابق ذلك المعنى اي وجود معنى الخبر نحو صار زيد غنيا فان صار يدل على
وجود الغناء في هذه الزمان قبل ان لم يوجد ذلك الغناء والحكمة الفعلية منفية
ههنا مجودة المحل على الوصفية لقوله زمان سابق وان كان يدل على الزمان المسمى
من غير اشتراط التقال من حال الى حال الا ترى انك تقول وكان الله عليما حكما و
لم يصح ان يقال فيه صار الله عليما حكما لان صار يدل على الانتقال من
حال الى حال والله تعالى لا ينقل من صفة الى صفة اخرى وكان يحكى فامته اعلم

ان كان على ثلثة افعال امرها ناقصة سواء كانت ايصالية او دوامية
نحو كان الله عليهم حكيم او انقطعية غير دوامية نحو كان زيدا غنيا وثانيها
تامة وهي فعل كسائر الافعال لانها بمعنى وجرو صرث ووقع يرفع
ما بعدها بالفاعلية كما ترفع سائر الافعال ما بعدها بها نحو قوله تعالى وان
كان ذو عسرة فان كان رفوع وعسرة بانها فاعلة وثالثها زائرة
اما في اللفظ والمعنى وفيها جميعا نحو زيد قائم كان وقوله تعالى كيف تكلم كان
في المهد صبيا فان كان هذا زائرة لانها لو كانت ناقصة لم يكن الكلام عند
من يسمعه فائدة لكونه معلوما لكرا وصدرو لم يذكر هذا القسم وكذا يرفع
ما بعدها اصبح واخواتها اي اخوات اصبح اذا اراد بها اي باصبح واخواتها
الدخول في الاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى واعلم ان اصبح وامسى
واضحى يحى على ثلثة معان الاول ان يقترن مضمون الجملة بالوقت الخاصة التي
هي الصباح والمساء والضحى فيكون لها اسم وخبر نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا
اسموا واضحى والثاني ان يكون بمعنى صادر من غير ان يقصد بها الدخول في الاو
قات الخاصة فحين يكون لها اسم وخبر كما كان لصاد نحو اصبح زيدا غنيا والثالث
ان يكون بمعنى الدخول في هذه الاوقات فيكون تامة نحو اصبح زيدا دخل
في وقت الصباح ولذا قد يرفع ما بعدها بقوله اذا اراد بها الدخول في الاوقات
الخاصة واما ظرو بات فعلى معنيين اما الاقتران مضمون الجملة بالوقت الخاصين
او لكونها تامة بمعنى صادر ولا يكونان تامتين وظاهر من هذا ان المراد بقوله وكذا
اصبح واخواته وهو امسى واضحى دون ظرو بات على هذا التأويل لقائل ان يقول

٦٢
ان لو قال بذر يقول واخواتها واخواتها كان او في بيان الاولوية ظاهر
والجواب ان المراد بالجميع ههنا التثنية وح لا يرد وهكذا اقول نعم فقد صنعت
قلوبكم اي قلبا كما وما التي حصلت في ما زال وفي اخواتها واذا باخواتها غير اذ
وهي بالبرم وما فتى وما انظر نافية بالرفع على الخبرية لقوله وما في ما زال ومعناها
اي معنى ما زال واخواتها نافية ومعناها استغراق الزمان اي استمرار الفعل الفاعل
في زمانه وهي بمنزلة كان في انهم لا لا يجاب لا في زالا وبرم وفتى وانظر في النفي
فيدخل في النفي عليها فصرح لا لا يجاب اذا النفي اذا دخل على النفي فقلبه
ايجابا واما ما التي حصلت في مادام فانه مصرية ومعناها التوقيت فتقدم
مادام زيدا جالسا واما جلوس زيد بمعنى زمان دوام جلوس زيد كما في نحو
جئكم مقدم الحامي اي زمان قدمه ولهذا المعنى الامتعلق الشيء قلبه كاجلس
لان النظر يقتضي ما يدور على الحدث وقع فيه تقول ما زال زيدا غنيا وفسر
بقوله اي لم يات عليه اي على زيد زمان من الازمنة الا وهو اي زيدا غنى فيه
بيان مادامه من انها لا تستغرق الزمان وتقول اجلس مادام زيدا جالسا
اي مدة دوام جلوسه وليس للنفي الحال اي لنفي مضمون الجملة في الحال تقول ليس
منطلقا الآن ولا تقول غدا وذلك لاستعمال العرب كذلك ذهب بعضهم الى
انها للنفي مطلقا اي حال كان او غير حال واستدل بقوله تعالى اليوم يا بني لم يس
مصر وفاعنهم العذاب فمنه في لكون العذاب مصرو فاعنهم عنهم يوم القيمة
فحين كان للنفي المستقبل ايضا واجاب الاولون عن هذه الآية بان ما اضره الله تعالى
بالوقوع فيما يستقبل عنزلة الموجود والنوع الثاني من الانواع الاربعة افعالا

المقاربة وهي افعال وضعت لدفع الخبر على سبيل الرجاء والمقصود والاضرب
التسمية ظاهرة من التعريف والذي يدل على كونها افعالا اتصال الفاعل بالرفوع
البارزة بها نحو الاتصال لسائر الافعال في قولك عسيت وعسى الى اخره والقلنا
لام عسى الفاء عين كاد واو او ودحول التاء التانيث الساكنة عليها نحو عسيت
وهي اي الادفعال المقاربة ادبعت اصدها عسى والتاء كاد وثالثها كرب والرابع
او شكر والفاء في قوله فعسى للتفريع اي لفظ عسى يرفع الهمزة وينصب الخبر
اي خبر عسى ان مع الفعل المضارع وهو في تقدير مصدر منصوب وانما شرط
ان يكون مع ان لانها موضوعة لتقريب المستقل من الحال والذي يدل
على الاستقبالية الفعل المضارع هو ان لانها موضوعة للطمع والرجاء وهما
لا يكونان الا في الاستقبال تقول عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع بانه اسم
وان يخرج مؤول بالمصدر المنصوب بانه خبرها وانما قال كان قلت قريب خبر المحرور
ليبين ما ادعاه من ان عسى يرفع الهمزة ان مع الفعل المضارع في تقدير مصدر
منصوب ولم يوجع اخر اي لعسى وجه غير ما ذكر وهو اي ذلك الوجه الاخر ان يقال عسى ان
يخرج زيد فان مع صلتها في موضع الرفع بانه اسم عسى في كان قلت قريب خبر زيد
ولم يجر استعمال المصدر في الوجهين لان مقصودهم عدم تجرد اللفظ عن علم
الاستقبال وانما يفتقر في الوجه الثاني الى الخبر كما افتقر في الوجه الاول اليه لان الغرض
تقريب الخبر و قد حصل بوقوع ان مع الفعل اسما لفعلي هذا الوجه لا يمكن من
ان لا امتناع وقوع الفعل فاعلا بخلاف الوجه الاول لانه قد يحذف ان تشيها
بعسى وبكاد كقولك عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراه في قريب كاد
يرفع

وكاد يرفع الهمزة وخبره الفعل المضارع من غير ان يذكر في تقدير كاد فاعلا منصوب
انما تركوا ان مع كاد لان كاد موضوع للتقريب من الحال فالترجم بعده ما يدل
بصيفته على الحال وهو المضارع بغير ان ليكون ادل على مقتضاه وقد بدخل
ان على خبر كاد وان كان الاصل ان لا يدخل عليه ما امر تشيها بعسى كما لا بدخل
ان على خبر عسى تشيها بها كاد كقولك كاد من طول البلى ان يمضي فاذا قلت كاد
زيد يخرج فزيد مرفوع بانه اسم كاد ويخرج خبره الا انه في تقدير كاد فاعلا منصوب
لانك اذا قلت ذلك كان التقدير كاد زيد فادجبا الا انه اذا كاد فاعلا يستعمل فيه
لما قلنا قبل هذا ويجوز كاد في معنى قرب الشبه من الشيء مثاله نحو كاد العروس يكون
اميرا يعني قرب مشابهة الامير لان المراد ان قرب من الامارة قد حصل بل المراد
ثبوت المشابهة بينهما على وجه التاكيد حتى كان هذا اذا ذكر وليس في عسى
هذا القرب وانما هو طمع ورجاء هذا كانه اشارة الى الفرق بين عسى وكاد
يعني ان كاد يستعمل لتقريب الشيء من الحال على سبيل اليجاسد والمقصود
عسى لتقريب منه على الطمع والرجاء ولذلك ذكر في التصديق والتكذيب في كاد
ولم يجر في عسى وكرب وهو يستعمل استعمال كاد بالنصب على انه صفة مصدر
محذوف اي يستعمل استعمالا مثل استعمال كاد في دخول على المضارع من غير ان
وكذا يستعمل استعمال عسى في دخول على المضارع معه الا ان الاول اشترط استعمالا
دون الثاني واو شلوه وهو يستعمل استعمالا مثل استعمال عسى في وجهيها نحو او شكر
زيد ان يخرج او شكر ان يخرج زيدا يستعمل استعمال كاد ايضا نحو او شكر زيدا
والنوع الثالث من الانواع الاربعة فعلا للمدح والذم وافعال المدح والذم

افعال وضعت لانشاء مدح او ذم ولم يدخل فيه مثل مدحت وزهت لانها
 غير موضوعان للاندشاد وهما ان فعلا المدح والنم ونيسا من المدح
 نعم ومن الزم يئس جمع البصريون على فعليتها وانا بعهم الكسائي وقال الفر
 اتها اسمان وانا بعهم ابو العباس ثعلب واصحابه حجة البصريين اتصالا
 الثانية الساكنة بهما اخوه نعمت ونست وحجة الفرقة الثانية دخول
 الجع عليهما في قول بعض العرب وقد يشرب مولوده فقيل المولود يكر الله ما هو بنعم
 المولودة يضربها الكاير وها سرقه وقول بعضهم نعم على يئس الغير ودخول النداء
 عليهما اخوه نعم المولى ونعم المعين وللصريين ان يجبو اعر حجة الفرقة الثانية
 اما من دخول حرف الجر عليهما فيما ذكر فعلى تقدير ما هي مولودة قوله في حقها نعم
 المولودة وعلى تقدير على غير منقول في حق يئس الغير وحذف القول في كلامهم
 كثير كقوله والله ليليني بيا صاصبه اي بليلى منقول في حقها نعم صاصبه واما الجواب
 عن دخول حرف النداء فهو انه لا سلم ان حرف النداء اذا دخل عليه لم يدخل
 محذوف تقديره يا الله نعم المولى انت وهذا كقوله تعالى يا اسجدوا لي يا قوم
 اسجدوا وهي يقتضيان اسما معرفا بلام الجنس او يقتضيان كما مضاف اليه
 اي الى المعرف بلام الجنس وبهذه اي بعد الاكم المعرف بلام الجنس والمضاف اليه
 يذكر اكم اقر فوع كقوله نعم الرجل و غلام الرجل زيد نظير نعم حال كونه مقتضيا
 اسما معرفا بلام الجنس واسما مضافا اليه وقوله ويئس الرجل و غلام الرجل
 نظير يئس حال كونه مقتضيا اسما معرفا بلام الجنس ومضافا اليه هذا حال
 ما في المتن اعلم ان نعم ويئس لما وضع الغاية المدح والنم الثروا ان يكون
 فا

فاعلمها معرفة بلام الجنس او مضافا اليه ليحصل بالتحصيل بعد ذلك
 التوكيد لان التفصيل بعد الاجماع ابلغ من ذكر الشئ مفصلا او لا وال
 ليل على ان اللام في نعم الرجل زيد للجنس لا للمفراد انها لو كانت للمفرد
 لم امتنع وقوع ساير المعادف هناك نحو نعم زيد انت والمضاف في نعم
 غلام الرجل زيد بمنزلة ما فيه لام الجنس فتقول نعم غلام الرجل زيد اذا
 كل غلام الرجل كما اذا نعم الرجل كزيد ثم خصصته بزيد ويسمى المرفوع
 الاول وهو الرجل في نعم الرجل زيد ويسمى الرجل فاعلا ويسمى المرفوع
 الثاني وهو زيد فيها المخصوص بالمدح او الذم بنصب المخصوص
 على المفعولية اعلم ان في ارتفاع زيد المخصوص من ههنا ان يكون
 مبتدأ مقدما خبره كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل جمله
 من الفعل الفاعل في موضع الخبر فان قيل اذا وقع الجملة خبرا فلا بد
 فيها من عايد المرتبط وهو ههنا معدوم والجواب عنه ان الجملة استغفنت
 عن العايد لانه ثمال الاكم الذي دخل عليه على المبتدأ والمذهب الثاني
 ان يكون المخصوص خبر مبتدأ محذوف فاذا قلت نعم الرجل كانه قيل
 هذا الذي مدحته فتقول زيد اي هو زيد والكلام على الوجه الاول جملة واحدة
 وعلى الثاني جملتين وقد زاد ابن عصفور وجه اخر وهو ان يكون المخصوص
 مبتدأ وخبره محذوف اي زيد هو وهو فاسد لانهم اذا التزموا حذف الخبر
 التزموا ذكر الشئ موضع ولم يفعلوه ههنا فيكون فاسدا ويضرب الفاعل للافتقار
 وبفسر بنكرة منصوبة فيقال نعم رجلا زيد في نعم ضمير مهم بفسره رجلا وهو

نكرة منصوبة على التمييز فان كيف جاز الاضمار قبل الذكر لفظا ودرجتا مع انهم
 اجمعوا على عدم جوازها والجواب عن انهم انهم اضملا على شريطة التفسير وكذا انهم
 انهم ليس مثل نعم فيما كرهه وما ذكرناه ويلحق صيدا بنعم لانه انشاء للمدح ويلحق
 ساديس لانه انشاء للزم فيقال صيدا الرجل زيد او رجلا وساديس مثل هذا
 واعلم ان صيدا يفارق نعم من حيث ان فاعله لا يكون الا لفظا بخلاف نعم
 وانما يقتضيه الالان من الاسماء المبهمة والغرض الانبهاه ليكون تفخيلا المقصود
 لان السامع اذا فرغ سمعه بما لا يعرف عزاه الزعاج في طلبه فكان ذلك بمنزلة افلا
 ذهنة للتفهم فيحصل بذلك التفهيم في نفسه واقتضى زادون احوالها مع انها
 من الاسماء المبهمة ايضا لان المفرد المذكور سابق على غيره ويفارق من حيث ان تميزه
 غير لازم ذكره بذلك تقول صيدا ازيد وصيدا ارجل زيد في صيدا مبتدأ اخره
 صيدا واسم الاشارة سدم الفاعل عايد اليه او ضم مبتدأ محذوف
 كالمخصوص في نعم فمن تقول صيدا افعلا اسم وقيل المفعول عليه الاسمية لقوة الريبة
 فالمخصوص على هذا مبتدأ اخره وقيل المفعول هو الفعلية لتقدم الفعل في التوكيد
 فالمخصوص على هذا افعال النوع الرابع من انواع الاربعة افعال الشكر واليقين
 وهم تميزها بها انها للشكر واليقين وكلاهما يحصل من القلوب وهي اى الافعال
 لقلوب سبعة ثلثة منها للشكر وهي حسبت وظلت وظننت وثلثة منها
 لليقين وهي علمت ورايت ووجدت اذا كان بمعنى علمت وواحد منها يصلح ان
 يكون للشكر واليقين وهو زعمت اذا كانت هذه الاربعة الاخيرة وهي علمت ورايت
 ووجدت وزعمت بمعنى معرفة الشيء بصفته يقتضى مفعولين اى بمعنى معرفة

المبتدأ

المبتدأ على كونه مخبرا عنه بشئ وذلك نحو علمت افاك كرميا ورايت جوادا ووجدت
 زيدا اذ الحفظ فاعلم ان هذه الافعال تدر على الجملة من المبتدأ والخبر اذا كان
 ايضا وهما على الشكر واليقين كظننت وعلمت زيد اعلم ان الالانها تغير المبتدأ والخبر
 لفظا ومعنى باللفظ فلا منها ينصيرها واما معنى فلا منها افعال مؤثرة في كلا الجزئين
 فان كان علمت بمعنى عرفت نحو علمت زيدا اى عرفت زيدا ورايت بمعنى ابصرت
 نحو رايت زيدا اى ابصرت زيدا ووجدت بمعنى صادفت وذلك نحو ووجدت الضالة
 اى صادفتها وزعمت بمعنى قلت من غير سبب نحو زعمت الذين كفروا ان لن يبعثوا
 لم يقتض المفعول الثاني هذا جزا لقول فاذ كان تقول اذا كانت بمعنى معرفة
 اشئ بصفته حسب زيد افاضلا وعلمت زيدا افاك من ضا بصرها اى من ضاها
 الافعال القلوب امتناع الاقتصار على المفعولين برفع الامتناع على الابتداء
 وخبره من ضا بصرها لم يحز الاقتصار على افعالها لكونها احوال على المبتدأ
 والخبر كما لا يستغنى المبتدأ عن الخبر ولا الخبر عن المبتدأ وكذلك لا يستغنى
 عن الاخر بخلاف باب اعطيت فانك تقول فيه اعطيت زيدا او تذكروا اعطيت
 واعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته واما المفعولان معا فيجوز صدقهما
 نحو قولهم من يسمع بخلاف يحسب السموع صحيحا كما في قولهم فلان يعطى
 ويمنع ومن ضا بصرها ايضا التقاؤها اى الفاء افعال القلوب سواء كانت متوسطة
 او متاخرة واورد اللفظ الشرع ثبانا لانه ذكر وقوع افعال القلوب متوسطة ثم متاخرة
 فارد هذا مثل الاول بقوله زيد علمت منطلق ومثاله الثاني بقوله ازيد منطلق علمت
 اعلم ان افعال القلوب اذا تقدمت على المفعولين لزم الاعمال اظهار القوتها بوقوعها

في أعلى المراقب واداسقطت جاز الاعمال والادغام لانها بالتوسط صارت مقدومة
من وجه فيستعمل ومتأخرة من وجه فيلغى فاداناخرت فالقاء حسن اذ بالتأخر
لم يسبق لها حظ في التقدم وحق العامل ان يتقدم واما جواز اعمالها عند التأخر
فبالنظر الى الفعلية وجه اختصاص الفاد بها من الافعال ذات المفعولين ان القاء
فيها غير مفرد بمعنى الكلام لانك اذا قلت زيد ظننت مقيم كانك قلت زيد مقيم
في ظني ولو قلت زيد اعطيت درهم وزعت انكرت زيد زيد درهم في اعطائي انيت
بالحال وايضا من خصايصها التعليق اي تعليق افعال القلوب قال كونهما
مقادة بالاستفهام واللام بمعنى او اللام مثال الاول نحو علمت ازيد عندك ام عمرو
ومثال الثاني نحو علمت لزيد منطلق وجه تعليقها عند المقاربة بالاستفهام او اللام
ان الاستفهام واللام يقتضيان صدور الكلام فيجعلان الفعل غير عامل لفظا فاد
قلت ازيد عندك ام عمرو علمت لزيد منطلق كان الجواب في موضع النصب اذ
العلم واقع عليها وقد عدل الى الابتداء لئلا يبطل صدور الكلام ولا يجوز التعليق
في غير هذه الافعال فلا يقول اعطيت ازيد عندك ام عمرو اعطيت لزيد درهم
لان ذلك يؤدي الى الفساد الكلام وانما سمي تعليق لان هذه الافعال لما كانت واقعة
على الجزئين في الحقيقة كانت معاملة من هذه الجهة وهي غير معاملة لفظا وكانت معاملة
من وجه فشرحت بالمرأة المعلفة وهي التي ليست بذات يعاد ولا مطلقة كالزنتين
اذا تزوجتهما وجلا ولم يدر كالأول من تكامها وهما ليستا بذات يعمل لانه لا يجوز تنكاح
مهما ولا مطلقين لانه لا يجوز تزوجهما اذ جاز ما فرغ من الباب الثالث اضد
تبين الرابع فقال الباب الرابع في العوامل المعنوية قد مضى الآن صريحا ان نوعا
العوامل

العوامل اللفظية القياسية والسماعية وبقى الضرب المعنوي وهي اي المعنوي شيان
عند سيبويه وثلاثة عند ابن الحسب الاخفش والاول منها الابتداء وهو
اي الابتداء بغير لام اي تجزئها سواء كان اسما صريحا وهولاديه وهذا اليدخل
فيه نحو ان تصوموا خير لكم اي الصيام من العوامل اللفظية غير الزائدة وانما قلنا
غير الزائدة ليدخلها من فالتق غير الله اذ من فالتق مبتدأ ومع انه ليس بمجرّد من
العوامل اللفظية وهو من لكنه لكونه زائدا لم يعتبر فمن هذا عرفت ان من الجواز
ان يقيدها بما قيدها واذكر التجزئ يجب ان يكون للاسناد لانه لو لم يسند اليه
كان بمثابة الاصوات التي حرقها ان يتلفظ بها غير معرفة اذ الاعراب لا يستحق الا
بعد التركيب المستلزم للاسناد واعلم انه لو قال بعد قوله للاسناد او للاسناد به واقعا
بعد ادات الاستفهام او النفي وافعال استقبال كان احسن ليتناول كلا القسمين
من الابتداء مثال النوع الاول نحو زيدا منطلق فزيد مبتدأ مجرد عن العوامل
اللفظية للاسناد اليه ومثال النوع الثاني نحو اقام زيدا وانتم فان اقامكم
مجرد عنه مسند الى زيدا وانتم وهذا المعنى اي تجزئ عامل فيهما اي في الابتداء
والخبر اذ تجزئ الام للاسناد ومعنى يقتضي طرفين مسند او مسند اليه فيجب
ان يعمل فيهما اما علم الرفع في المبتدأ اي فلكونه مشامها بالفاعل من حيث اخرها
مسند ان اليه ما واما علم ذلك في الخبر فلكونه مشامها بالفاعل من جهة وقوعه ثانيا
من الكلام اعلم ان المصنف ذهب الى ان التجزئ عامل فيهما وهو ضعيف لكون
التجزئ عامللا ضعيفا لانه معنوي والفعل الذي هو اقوى العامل لا يكون عاملا
في الرفعين فضلا عن ان يعمل الضعيف فيهما وقيل المبتدأ عامل في الخبر والخبر

في المبتدأ وهو ايضا ضعيف لانه اذا كان الخبر مشتقا قد يستدل الى ما بعده مخرجا
كان او مظهرا فيلزم في المرفوعين اللام باطلا لانه فالحلزم ومثله باطلا لان بطلان
اللازم يستدعي بطلان الملزوم واذا كان مشتقا فالاولى ان لا يعمل سواء كان
متحلا للضمير كما ذهب اليه الكوفيون او غير متحلا كما فاد اعرفت هذا فاعلم ان الاولى
مذهب سيوييه وهو ان لا يستدل عاملا في المبتدأ والمبتدأ عاملا في الخبر
ويسمى المراقب مبتدأ ومنه اليه محذو ثاعنه ويسمى المرفوع الثاني ضميرا
ومحذو امسند او محذو ثان وهو الاول اي المبتدأ ان يكون معرفة لان وضع
الكلام ان يخبر عما هو معلوم عندك وعندك مخاطبا عما هو غير معلوم عند مخاطب
طبيكي ليحصل الفائدة وقد يحذف اي المبتدأ انكرة مخصصة بوجه من الوجوه
لقربها من المعرفة مثال المبتدأ النكرة المخصصة نحو قوله هم ولعدوهم
خير من مشرك فان قوله ولعدوهم مبتدأ انكرة مخصصة بالصفة وهو مؤمن
وضمه خير من مشرك فان قيل ان كلاما يقتضي ان يكون دجلا في قولنا دجلا عالم
قايم مبتدأ دلالة تختص بالصفة وقايم ضميره وهذا مما لم يجوزده واحد
فالجواب عنه انه انما لم يجوز لانعدام شرط التخصيص فيه وهو ان لا يقصد بها
واحد مختص بل كان في معنى العموم وهو غير موجود فيه كذا في شرح الزمخشري
وللمبتدأ النكرة مخصصات كثيرة ذكرت في المطولات فيطلب فيها وصف العلم
اي الخبر ان يكون فكرة لما عرفت في المبتدأ وقد يجئ ان اي المبتدأ والخبر معرفتين
مثاله نحو الله اليها ومحمد نبينا الحصول الفائدة لانه انما جار عند مخاطب
لانه اذا كان متصوفا شيئا ولم يعرف النسبة بينهما فافتت بذلك النسبة الجاهول
عنده

عنده كما اذا عرفت وجود وعرف ان شخصا قد انطلق ولم يعرف ان زيد انطلق
فقلت له زيد منطلق اي زيد هو الشخص الذي عرفت بالانطلاق والمعتبر
في ذلك حصول الفائدة فحيث وجد مقام الكلام قال صاحب النور وقوله هم الله
اليها ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان يذكر تقريرا وتعبيرا والثاني ان يقال
للجاء الذي يعرف ويحذف ذلك فتش لا منزلة من تخبر به بشي لا يعرف ثم كلامه
ثم ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فاجب ان تقدمت فهو المبتدأ كما في زيد
المنطلق وفي المنطلق زيد فان زيد مبتدأ في الاول كما انطلق في الثاني ولا يتعين
زيد للمبتدأ لانه دلالة على معنى الشخص والمنطلق للخبر لانه دلالة على معنى
النسبة لان المنطلق في لينا المنطلق زيد على تأويل الشخص الذي ينطلق وزيد
في ذلك كمن يهمل الاكم فينظر معنى الشخص في المنطلق والمعنى النسبي في زيد
وذكر ابو علي انه يجوز ان تقدم الخبر وان كانا معرفتين فاذا قلت زيد
افوك و مرادك ان يخبر عن من يعرفه المخاطب باضوئه بانه مسمى زيد كان افوك
وافوك مبتدأ وزيد ضميره وان كان مقدما اعلم ان الاختلاف في موضع الالتئام
فيما اذا كان كلا واحد منهما صالحا لالان يكون مبتدأ وضمير اليا في غير موضع الالتئام
فالتقديم جائز بالاتفاق نحو قوله بنونا بنونا وبنانا بنونا ههنا
ابننا الرجال الا بعد فهم هذا لا يلتبس ان المراد الاخبار عن ابناؤنا بنانا بنانا ههنا
بمثابة الابناء لا عن ابناؤنا بنانا ههنا بنانا بنانا ههنا الثاني رافع الفعل
المضارع وهو اي معنى الثاني وقوعه اي وقوع المضارع وقعا يصلح ذلك الموضع
للاكم وذهب اصحابنا الى انه يرتفع بوقوعه موقع الاكم وهذا معنى وليس بلفظ

وانما عمل الرفع اذ المضارع كما وقع موقع الاكم وقع في اقوى احوال فيعطى
 اقوى الحركات والكوفيون على انه يرتفع لتعريفه من النواصب والجوارم والكسائي
 على انه يرتفع بحرف المضارعة وبطلان مذهب الكسائي ظاهر على من لم ادنى تأمل
 اعلم ان الشرط وقوع موقع الاكم وقوعه موقع جنس الاكم لان يقع موقعها على
 فيه وقوة في الاسم الفاعل وهذا معنى قوله وذكر انك تقدر ان يقول في زيد
 ضارب زيد يضرب او يضرب زيد فتوقع موقع الاكم لا يقال فعلا هذا
 ان يرتفع الماضي لوقوعه موقع الاكم لانا نقول العامل يعمل في الكلمة بعد ان كانت
مستحقة للاعراب والماضي لا يتحقق الاعراب فلا يعمل فيه والمعنى الثالث عامل
في الصفة وهو اي عامل الصفة يرتفع لكونها اي الصفة مرفوعة وان يتصب
ويجوز لكونها صفة منصوبة في النصب وكونها صفة مجزورة في المجزور نحو
جاءني رجل كريم فالكريم مرفوع بانه صفة المرفوع ودأيت رجلا كريما فانه منصوب
لوقوعه صفة للمنصوب ومرت برجل كريم فهو مجزور لكونه للمجزور وهذا
ان كونها صفة مرفوعة ومنصوبة ومجزورة معنى وليس بلفظ هذا عند ابي الحسن
الاخفش وعند سيبويه العامل في الصفة هو العامل في الموصوف لانهما
كشيء واحد فيعمل فيهما عامل واحد فاذا قلت مرت برجل كريم فالجاءني
هو الجاء لرجل وهو الباء وكذا الرفع والنصب في الصفة هو الرفع والنصب
للموصوف كقولنا جاءني رجل كريم فالرفع لكريم هو الرفع لرجل وهو جاءني
ودأيت رجلا كريما فالنصب لكريم هو النصب لرجل وهو دأيت ويحتمل
الاول ان لاني الحسن الاخفش بقوله لاني الحسن الاخفش ياعر الجواد في انه
 لو كان

لو كان المؤثر اي العامل فيهما اي في الصفة والموصوب واحدا لما اختلف حكمهما
 اي حكم الصفة والموصوف وقد اختلف حكمهما لكون حركة الموصوف بناءية وحركة
 الصفة اعرابية وقوله الصفة والموصوف كشيء واحد فيعمل فيهما عامل واحد
 ولما فيه من لزوم الاعرابين في اسم واحد وهذا مرفوض في كلامهم بدليل انهم
 هربوا عن الجمع بين الاعراب وبين الدليل وهو علامة التشبيه والجمع على مدحها
 في النسبة اليهما فحذفوها فقالوا زيدان في زيدان وزيدون فكيف سبونون
 الجمع بين اعرابين في اكم واحد والجواب عن نحو ياعر الجواد كسابق من ان روي النداء
 فيه شبهة بالفاعل المحقق فكان الموصوف مرفوعا كالصفة فيسرتفع اختلف
 حكمها بهذا الطريق واما لزوم اعرابين في اكم واحد فنحو اياه ان قولنا الصفة
 والموصوف كشيء واحد لان جرم الحقيقة بل بطريق التشبيه من حيث
 ان بينهما امتزايا شديدا فمن حيث انها كشيء واحد اذ اكم كلمة واحدة
 في الاتحاد عاملها ومن حيث انها في الحقيقة شيان لم يلزمنا ما ذكره من لزوم اعرابين
 في اكم واحد كما قال صاحب المقاليد وقال صاحب المنصور ومن روي ياعر الجواد
 قلنا انه عجز البيت المشهور الذي هو فيما كعب بن مامة وابن سمرود بالكرم
 منك ياعر الجواد افقد بينهما ادلا حاجا للاخفش في النصب ويصح ان يقال
 ان العامل قد عمل في محل المنادى النصب حيث كان مبنيا وعمل في صفة النصب
 لفظا حيث كان مرفوعا فيكون العامل فيهما واحد اكم في ذهب امر الدارما
 كان فادعا عن الباب الرابع عشر الذي ان تبين الخامس فقال الباب الخامس
 الباب الخامس في فصول من العربية الفصل الاول في المعرفة والتكرار المعروفة

ما وضع ليدل على شيء بعينه ان على شيء معين فان قلت كان من الجواب
فان قلت كان من الجواب الواجب عليه ان يقدم الكلام على النكرة في الكلام على
المعرفة كما ان النكرة اسبق على المعرفة كما عرفت في باب ما لا ينصرف وجوابه
ان العرب قد تغلبت المعرفة على النكرة في الاصطلاح فيقولون هذا زيد ورجلا
صكين فينصب على الحال ولا يرفع على الصفة تغليباً للجانب المعرفة ورعاية
لها و اذا عرفت هذا فاعلم ان قول ما وضع ليدل على شيء جنس شامل للمعرفة
والنكرة وقول بعينه يخرج النكرات لانها وضعت ليدل على شيء لكن لا بعينه
وهي اى المعرفة فتمت احداهما المضمرة نحو انا وانت بالحيكتين ونحو الكاف في غلامك
بالنصب والجر قال صاحب الضوء قالوا انه عبارة عن كم يتضمن الاشارة الى التكلم
او المخاطبة او غيرها بعد ما سبق ذكره اما تحقيقاً او تقديرًا ولا فرق بين
ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون واحداً منها انكرة نحو زيد ضربته فيكون معرفة
كزيد لانه لا يكون في هذا الكلام الا زيد وكذا اذا قلت جاءني رجل ضربته
لان رجلا وان كان نكرة في اول كلامك الا انك اذا ذكرت فقد عرفت بعض التعريف
وصار اخبارك عنه بالجمعي من الاسباب التي تقدر له عند السامع معرفة فاذا اضمرت
فقلت ضربته كان ضمير معرفة مساوياً لزيد اني قولك زيد ضربته من حيث انه
لا يكون لغيره في هذا الكلام قالوا واعرف انواع المعارف هو الضمير لا منها بمنزلة
اليد وضع اليد اذا الشئ انما يضرب بعد ما عرفت واعرف انواع الضمير ضمير التكلم
ثم للمخاطبة ثم ما هو لغيرهما والاسم من الاقسام الخمسة العلم الخاص كزيد ونحو
قالوا في تعريف العلم هو ما علق شئ بعينه غير متناول ما شبهه بقوله ما علق
بشئ

بشئ جنس شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج النكرة ويقولون غير متناول
ما شبهه خرج ما يراد به المعارف لان انت يجوز مخاطبة به عمر وزيد الى غير ذلك
وقوله الخاص هو انما شئ او جمع او نكرة من الاعلام فان العلم اذا شئ او جمع
او نكرة قد زال عنه معنى العلمانية ولذا ايدى عليه حرف التعريف اذا ذكر لو قصد
تعريفه كالزيدان والزبدون والثالث من اقسام المعارف ما فيه اسم فيه
لام التعريف للجنس ثم الاسم الذي دخل عليه لام التعريف اما ان يكون المراد منه
نفس الحقيقة فاللام في الجنس نحو الرجل ضرب من المرأة والفرس ضرب من الحمار والعجل
صلو الخلفا مض فان اللام فيها لتعريف الحقيقة بمعنى ان هذه الحقيقة فبر
من تلك الحقيقة او يكون المراد منه فرد من افراد تلك الحقيقة فاللام في المعهود وهو
على وجهين احدهما ان يذكر منكورا ثم يعاد ذلك المنكور معرفاً لقوله كما ارسلنا
الفرعون رسولا فغصى فرعون الرسول وثانيها ان يكون للمعهود في الذهن كقولك
ادخلوا السوق اذا كان بينكم وبين مخاطبتكم سوق معهود نحو فعل الرجل كذا
اذا كان بينكم وبين مخاطبتكم معهود والرابع من انواع المعارف انهم وهو ما
متضمن للاشارة الى غير التكلم والمخاطبة في غير شرا سبق ذكره وهو ان المبرم
شئ ان لانه لا يخلو من ان يكون مستغنيا عن جملة واحدة او لا والاول اسماء
الاشارة كهذا وهو لاد والاسم الموصولات كالذي والتي ومن وما فلها اى
الموصولات لا يتم الا بصلة وهي اى تلك الصلة احدى الجمل الاربعة نحو جاءني
الذي ابوه منطلق او خرج ابوه او في الدار او اياكم ان تكلموا كرمه وانما التزم ان
يكون الصلة جملة او في كونها مفردة تعريفاً من ضمير الموصول في مواضع كثيرة

لو تكراد اقلت في جادني الذي هو زير جادني الذي زير بدون هو لفظا او تقدير يلزم
 التعدد لا امتناع تقدير الضمير في زيد بالتعريف يقع التناهي بين الموصول والصلته
 فلا يضم احدهما الى الاخر فيمتنع حصول الفرض وهو تكميل الموصول بضم الصلة
 اليه كما قال صاحب المقاليد وانما بنيت الجبهات بقسميها لانها اشبهت بالحروف
 في عدم استقلالها واقتدارها الى الصلة والصفة ولقايل ان يقول ان هذه الاسماء
 اذا كانت مبنية لما ذكرنا فكيف قالوا في تشبيهها هذان في الرفع وهذا من غير
 الرفع كما قالوا في مسلمات مسلمين ومسلمين وكذا اللذان والذين والحيوان
 عنه من وجهين الاول لانهم ان هذان وهذين تشبيه هذا على مذهب مسلمين
 بل هذان صيغة موضوع للرفع وهذين صيغة اخرى موضوع للرفع والنصب
 كما صاغوا الضمائر في الاصول الثالث والدليل على ان هذان وهذين
 ليسا بتشيتين هذا احد في الالف من هذان وعدم قلبها ياء او واو
 لانهم قلبوا الف عصى واو او الف رضى ياء في عصوان ورضيان والجواب الثاني
 ان التشبيه من خواص الامم فحيثما زال شبه الحرف فيعود معربا وعلى هذا
 ان النون يكون بدل من الحركة والتنوين لانه لما صار معربا بالتشبيه استحقها
 وان كان الواحد لا يستحقها ونظيره احدان فالنون فيه معوض عن الحركة
 والتنوين وان كان الواحد لا يستحق التنوين لعدم الانصراف والخمس
 من اقسام المعارف المضاف الى هذه الاربعة اضافة معنوية وقيد بها لانه
 لو اضيف الى احد هالفظية لم يتعرف المضاف من المضاف اليه وتعريف المضاف الى
 احد هالفظية حسب تعريف المضاف اليه والناقلة بالناقل في امته اي في جماعته كرجل
 وفرس

وفرس فانها ثابتا بعلني في امتهما **الفصل الثاني** في بيان التذكير والتانيث
 المذكر فهو ما ليس فيه تاء التانيث وهي اي تاء التانيث الموقوف عليها اي
 على التاء هاء واحز زجهدا القيد عن التاء في ائت وبت فان التاء فيهما
 ليس للتانيث اذ الوقف عليها بالتاء بل بدل عن الواو ولا الف اي المذكر ليس
 فيه ايضا الف التانيث مقصورة كانت او ممدودة نحو صلي وشر وحمراء
 واما المؤنث فهو ما فيه شيء من ذكر من تاء التانيث والالف مقصورة كانت او
 ممدودة ولم يذكر الياء لقلتها لاقتصاصها بكلمة وهي هدى وانما زيادة العلامة
 بالمؤنث ولم يحجج المذكر الى ذكر الزيادة فرع المجزوء والمؤنث فرع المذكر فناسيب
 ان يختص الفرع بالفرع والاصل بالاصل مثال ما فيه تاء التانيث كفرة ومثاله
 الالف المقصورة نحو صلي ومثاله ما فيه الالف الممدودة نحو صخر اذ علم ان الاولى ان
 يفقد المؤنث على المذكر لا يقال انما قدم على المؤنث لان المذكر اصل والمؤنث
 فرع والاصل بالتقدم او من الفرع لا نافع لانما يكون ذلك ان لو كان المراد منها
 ذاتها وانما المراد مفهومها لان البحث في تعريفها او التعريف ليس بحسب الذات
 بل بحسب المفهوم ومفهوم المؤنث يستدعي التقدم لكون مفهومه وجوديا
 ومفهوم المذكر يستدعي التأخير لكونه عدميا وكذا صاحب الباب وابن الحافظ
 وغيرهما من النحويين تقدم المؤنث على المذكر وهي اي المؤنث على ضربين حقيقي
 بالجر والرفع اما بالجر فعلى البدلية واما الرفع فعلى خبرية المبتداء المحذوف والاول
 اولى لعدم البادئ الى المحذوف بخلاف الرفع فانه يؤدى اليه وهي اي المؤنث الحقيقي
 الخلق اي ما له فرج كالمراة والحجاب الناقص وزينب وهند وغير حقيقي بالجر والرفع ايضا

في التانيث
 في التانيث
 في التانيث

وهي مؤنثة حقيقية وانما انت مثل هذا الجمع اي الجمع الذي بغير الواو والنون لانه اي
الجمع الذي بغيرهما ناسب التانيث في انه ثان للواحد كالتانيث فانه ثان للمذكور
اذ خلق الذكر اولاً ثم المؤنث ولم يؤنث الجمع الذي بالواو والتون نحو مسلمون
لاختصاصه بذكر العقل وانما اي الجمع بالواو والنون لم يستأنف له اي الجمع
بهما صيغة اخرى بل صيغة المفرد باقية والتذكير هو الاصل بخلاف التانيث فبالنظر
الى بقاء صيغة المفرد يجب التذكير بالنظر لانه يدل على ما فوق الاثنين بزيادة و الجمع
ناسب ان يؤنث فتعارفت الجثمان فساقطنا في الاصل وهو التذكير هذا اي
ترك العلامة في المؤنث الغير الحقيقي انما يجوز اذا كان الفعل مسنداً الى الظاهر وانما
اذا اسند الفعل الى المضمرة الى ضميره فالتانيث او ضمير الجماعة واجب نحو الرجال
جاءت او جاءوا والنساء جاءت او جيئن والجرع انكسرت او انكسرن الى التانيث
فباعتبار اللفظ وانما ضمير الجماعة في المعنى والناس والذئام والرهط والنفر
اعلم ان الناس اسم جمع وليس بجميع الانسان من لفظ لانه لا يجمع هكذا واصله
اناس جفت بحذف هزنته واختلف في الالف واللام في الناس في انه هل عوض
عن الهمزة المحذوفة او لا فلهذا فعند الجوهري انها الباء عوضين عنها
لانها لو كانت عوضين عنها لما جاز اجتماعها لامتناع الاجتماع بين عوضين والعوض
عنه اللزوم باطل لا اجتماعها معاً في قول الشاعر ان المنايا بطلقن على الاناس لاني
فاللزوم مثله هو كون الالف واللام في عوضين عن الهمزة المحذوفة اذ بطلان
اللزوم يستدعي بطلان اللزوم وعند غيره الالف واللام فيه بدل كما في الله
ولا يقدر اجتماعها في ذلك دليل قوله معاد الاله ان يكون كظيمة وكذا الرهط
وهي

وهي اي المؤنث غير الحقيقي اللفظي اي بالاد يكون لم فرج باريتاء التانيث في لفظ كالظلمة او
بالالف المقصورة وذكر نحو البشري والمؤنث الحقيقي اقوى من المؤنث غير الحقيقي لكون
التانيث الاول تانيثاً في المعنى بخلاف المؤنث غير الحقيقي اذ لا تانيث في معناه ولذا
اي ولا جران الحقيقي اقوى امتنع جاء هندو وازطلع الشمس ووازن يذكر الفعل
ويجوز ذكر الفعل في الحقيقي ايضا اذا فصل بينهما لكون تانيث الاول تانيثاً في المعنى
بخلاف المؤنث غير الحقيقي نحو ض القاض اليوم امرة لان الفاعل اذ ابعده عن
عام لم ضعف قوته في استدعاء الحقوق التاء الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولاً عما
يغلب في الاسماء المذكور نحو زيد اسمى به امرة فانه مع الفصل بحسب الحاق علامة
التانيث بعلم نحو قالت اليوم زيد للفرق بين الذكر والمؤنث وتانيث البهايم
وان كان حقيقياً لانه دون تانيث الادميين اذ الادمي مكرّم وهو ربية عالية بخلاف
البرامية ولذا اي ولا جران تانيث البهايم دون تانيث الادميين جازسار الناقم ولم يجر
سار المرأة والمؤنث اللفظي مستقيم على ثلثة اضراب الاول ما فيه التاء اي تاء التانيث
ظاهرة كالغرفة والظلمة والثاني ما فيه التاء تقدير اسما الشمس والنار والحداد
فان التاء فيها وان لم يكن ظاهرة لكنه مقدّر لظهور التاء المنقلبة هاء في التصغير وانما
قدّرت التاء دون غيرها اذ اكثرها واما لانها ام العلامات كذا ذكرنا والثالث
العقل من اقسام اللفظي الجمع الا ما فيه اي لا الجمع الذي فيه الواو والنون حال كون ذكر الجمع غير
المستثنى سائماً من العلل سواء كان وامره اي وامد الجمع غير المستثنى مذكراً حقيقياً
او مؤنثاً حقيقياً مثال ما كان وامره مذكراً حقيقياً نحو جاءت الرجال وفي التنزيل اذ
جاءت المؤمنات ومثال ما كان وامره مؤنثاً حقيقياً نحو قالت نسوة فان نسوة جمع النسوة

والنفر اسم جامع وليس بمؤنثين بدليل قوله تفرده ولو كان مؤنثا لقل
تعهده وما القوم فهو ايضا اسم مفرد موضوع للجمع الانه يذكر ويؤنث
واما التانيث فكما قال الله تعالى كذبت قوم نوح واما التذكير فكما قال الله تعالى وكذا
قومك بالتذكير واعلم ان القوم مختص بالرجال دون النساء بدليل قوله تعالى لا يخ
قوم من قوم ولان من نساء وخوال والنخل والتمر ما بين وبين وامدة التاء والنخل
يذكر يؤنث كما كان مذكرا او مؤنثا وفي التنزيل خوال عجاز نخل منقوع وعجاز نخل
خاوية والنخل باسقات اما التذكير بالحكم اللفظ اذا اللفظ وان افاد معنى الجمع الا انه
وامد صورة واما التانيث فعلى المعنى لان معناه يجمع مع انه وامد افا شبه
سائر المجموع وتانيث العدد من الثلاثة الى العشرة عكس تانيث جمع الاشياء وانما
يخرج القياس ههنا بذكر المؤنث وانت للمذكر لانهم استأجروا اللفظ الى الزيادة وهي الكثرة
اولى لخفة ولان المعدود للمذكور جمع ههنا فيكون مؤنثا فيلزم حقوق التاء بعده
واذا الحق للمذكر لم يلحق للمؤنث فرقا بينهما او لم يعكس لأن المذكر اسبق فاصل الى
تانيثه او ردا اما الواحد والاثنان فجار على القياس لان ذكر للمذكر وانت للمؤنث
تقول ثلث نوة في المؤنث وتقوله ثلثة غلمة في المذكر وكذا في التنزيل ثلث ليال
وثمانية ايام فاد اجاوزت العشرة مع المذكر اي من العشرة اسقطت التاء من
العشرة مع المذكر لان الاول مذكر فلو لم يحدف منها التاء لا اجتمع علامتا التذكير وانتهما
اي التاء من العشرة مع المؤنث اذا الاكم الاول مؤنث فلو اسقطت التاء من العشرة لزم
اجتماع علامتي التانيث لان سقوطها من الثلاثة الى العشرة علامة للتانيث هذا في غير الواحد
والاثنين واما في الواحد والاثنين فقد سلك مسلك القياس الا انه غير الواحد الى الواحد والواحدة
الى الاصول

ان التاء في قوله
تفرده
تكون
للمذكر
لان
المذكر
اسبق
فاصل
الى
تانيثه
او ردا
اما
الواحد
والاثنان
فجار
على
القياس
لان
ذكر
للمذكر
وانت
للمؤنث

الى الاصل نحو ثلثة عشر رجلا في المذكر وظث عشرة امراة بكر شدين وسكونها بلا يلزم
نوني اربعة ركات وامد عشر رجلا في المذكر وامد عشرة امراة في المؤنث واثنا عشر رجلا
في المذكر واثنا عشرة امراة في المؤنث والايمان مبينان على الفتح لام الا اثنا عشر فان ذكر
تقريب اعراب مسلمان لان جعل المضاف الى العشرة بدليل صرف النون فلما ثبت انه كالمضاف
كان اعرابه هو الوجه الاضافة لان الاضافة من فصا يص ما هو اصل في بار لا اعراب واما
الشرط الثاني فيمضي لوقوعه موقع غير التمكن وهو النون وعلى الحركة لغرض البناء وعلى
الفتح للمسا كلية الفصل الثالث في التوابع وهي ال التوابع فتم اضرب الاول التاكيد وهي
صفة والثالث بدل والرابع عطف بيان والخامس عطف بحروف وهي السمية هذه
الحجة توابع ثبوت الاعراب فيها بواسطة المشروعات وانما انحصرت فيها لان الثاني
لا يخرج اما ان يكون مقصود ابا النسبة دون الاول او لان كان الاول فهو البدل
لان هو المقصود والمبدل منه في حكم التخية وان كان الثاني فلا يخرج اما ان يكون
مقصودا ابا النسبة مع سابقة او لم يكن والاول هو العطف بالحرف او المعطوف
والمعطوف عليه مقصود ان بالنسبة والثاني لا يخرج اما ان يكون سابقة مقصودا
بالنسبة ومجي الثاني للدلالة على معنى حاصل في نفسه او فيما النسب اليه ولا الاول
الصفة نحو رجل طريف او ظريف ايوه واما الثاني فلا يخرج اما ان يكون لتقدير لغير الباقي
في النسبة او في الشمول اولا فان كان الاول فهو التاكيد وان كان الثاني فهو عطف
لان لا يضاح فقط لا على انه بدل على معنى في سابق فان وان كانت توضيحا ايضا
ولكنها للدلالة على معنى في سابقة للايضاح فقط هذا ما ذكر صاحب الباب
وقد قال صاحب المقال يدوم الا انحصار ان التبع لا يخرج من ان يكون مقويا للمحكم

اولا فالاول هو التاكيد والثاني لا يخرج اما ان يكون مبنيا او لا فالاول ان كان مشتقا
فهو الصفة والآخر هو عطف البيان والثاني لا يخرج من ان يكون بواسطة حرف او لا
فالاول هو العطف بالحرف والثاني هو البدل وقد علم بدليل المحصر كل واحد منها
اما التاكيد فمختص بالمعرفة نحو جاءني زيد نفسه ولا يجوز في النكرة لا يقول ما في رجل
نفسه كما ان التاكيد للتخصيص والتعيين والنكرة دالة على شيوع العموم لما
تقابل ظرافة الكوفيين فانهم جازوا ذلك فيما اذا كان محذودا نحو قمت ليلة كلها
لأن الليلة موقته فيجوز ان يقام في بعضها فاذا قيل كلها صح المعنى الذي
لا جاز وضع التاكيد وهو ازالة التجوز وتحقيق المعنى في نفس السامع فان شروا
قد مررت النكرة يوما اجمعوا وهذا جازا عند البصريين فاعلم ان في اطلاقه نظر
اذا التاكيد غير مختص بالمعرفة على الاطلاق بل اذا كان بغير التكرير واما اذا كان بالتكرير
فجاز في النكرة ايضا نحو جاءني رجلان الثاني كلفظ الاول فلا يلزم التقابل
فيكون ان التاكيد بالتكرير نحو جاءني زيد زيد وجاز ذلك ليعيد بذلك ما ذكرنا
من تحقيق المعنى في نفس السامع وهذا الضرب يحرم في المفرد من الاسم والفعل
والحرف نحو زيد زيد قائم وضرب ضرب زيد وان ان زيد منطلق وفي
الجملة اسمية كانت او فعلية نحو زيد منطلق وزيد منطلق وقائم وقائم زيد
ويكون التاكيد بغير التكرير نحو جاءني زيد نفسه جاز ذلك ايضا لما ذكرنا واما كل
وكلمهم وجمعون وكتعون وابتعون وابصعون فانهما التاكيد المذكوران
ونحو جاءني الرجلان كلاهما والقوم كلهم اجمعون وكتعون وابتعون وابصعون
وكلنا التاكيد للمؤنثين نحو جاءني المراةان كلناهما فالشرط لجواز التاكيد
بكل

بكل ذلك ان يكون قيام الحكم باحد المفردين ممكنا كما يجوز في جاءني الرجلان
كلاهما وان لم يكن ذلك ممكنا فالتاكيد ممتنع فلذا امتنع نحو اشترك الرجلان كلاهما
لان الاشتراك لا يصح من واحد واشترافية ان التاكيد انما يفتقر اليه احتمال الكلا
بثبوت العكس اذ الكذب لا يجب ان يكون المؤكدا ما يقع الحكم ببعضه نحو قرأت الكتاب
كله حكم اجمع حكم كل يقول قرات الكتاب اجمع ولقيت الرجال اجمعين ولا يقول
ولا تقول جاءني زيد اجمع وكتعون من قولهم اكتب اجمع وهو محتمل تابع للمعنى
لان الاشتقاق بين فتقدم البين المعروف اولى وقد جاء القوم اكتبون ولي الاعراف
والصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات هذا الحد يتنقض بالحال لان الحال
يدل على بعض احوال الذات مع انها ليست بصفة وقبلية تعريفها تابع يدل على
معنى في متبوعها من غير تقييد فيقول تابع خبر لا غير تابع بل مستقل ولكن سائر
التوابع اقل فيه فيقول يدل على معنى في متبوعه من الجميع ولكن الحال داخل فيه
فيقول من غير تقييد خبر الحال لانها يدل على هيئة فاعل او مفعول وهي الصفة اما
فعل المراد بالفعل هنا ما يكون صادرا من افعال الجوارح كالقيام والقاعد او
حالية وكل صفة ظاهرة على شئ مدركة بالبصر كالطول والاسود او غيرية
وهي كل صفة لا يدرك بالبصر كالفهم والفكر والمعرفة والعاقلة ونسبة كهاشم وبصري
اذ يصي بالنسبة صفة واما الوصف بالاسماء الاجناس وانما يتأتى ان لا يمكن
الوصف بالاسماء الاجناس الا بوسيلة ذواتها بواسطة اذ بد منها يلزم الحال
نحو رجلان وامرأة سواد فلهم ان وصلوا بها الى الوصف بالاسماء الاجناس فقالوا
رجلان وامرأة سواد فتصح اللفظ والمعنى وصار بمنزلة صامتا لوصفها

الان هذا الغرض لم يحصل بصاحب المجيء في غير هذا المعنى الا يرى ان صاحبها
قد جئى بمعنى الرفيق كقولك مرت برجل صاحبك رفيق فلما اجتلبت هذه الكلمة للوصف
باسماء الاجناس والوصف بالانكدة او معرفة لم يجز الاضافة الى الاجناس ولا يضاف الى المجرى
والعلم لان كلاهما معرفة وما يضاف اليهما يكون معرفة فلا يستقيم اذ ذاك وصف النكرة
واما قولنا اتنا تعرف الفضل من الناس ذوه فساد وانما جاز اضافتها الى المجرى
بالام نحو مرت برجل ذي المال لانه كان نكرة في الاصل وكان اسم جنس فاجيز اضافتها
اليه مع كونه معرفة اذ التعريف ما كان باقوال احوال بل الجنسية موجودة فيه بخلاف العلم
والمضيق هو ان ذويتى عند ان يكون الموصوف مثلث وجمع عند ان يكون جمعا
ويذكر ان كان الموصوف مذكرا ويؤنث اذا كان الموصوف مؤنثا فيقال رجل ذو مال
ورجلان ذو مال في الرفع ورجلين ذي مال في النصب والجر ورجال ذو مال ورجال
ذوي مال في الجر والنصب امر اذ ذات مال وامر اثنان ذو مال في الرفع وامر اثنين ذواتي
مال في الجر والنصب نساء ذوات مال في الرفع ونساء ذوات مال بالجر والنصب
تكميلات فافهمها بالكلية فيها واما التشبيه والجمع فكمالات ومسلمون وكل صفة تتبع
موصوفها تذكير او تانيثا وتعرفاد وتكثيرا و افراد او تشبيه وجمعا واعرابا اي رفعها
ونصبها وجرها بالنصب فاطبة على التبيين من قولك تتبع موصوفها وقول اذا كانت الصفة
فعلا لم اى للموصوف ظرف لقول تتبع اى الصفة تتبع الموصوف اذا كانت فعلا لم في جميع
ما ذكر في المتن اذا الصفة لكونها هي الموصوف في المعنى نحو زيد الطريف الطريف هو زيد
وجب ان يدخل عليها شيى يدخل على الموصوف من الافراد والتذكير والتانيث والجمع
وغیر ذلك مما في المتن لان الشئ الواحد لا يكون واحدا وجمعا في حال واحدة وشايعا
ومخصوصا

ومخصوصا فيهما واما حكم الاعراب فان الصفة لما كانت هي الموصوف من حيث المعنى وجب
ان ينصب عليها اعلال العامل الواحد فيجوز توافقها في الاعراب لا محال وهذا اذا كانت
الصفة فعلا للموصوف واذا كانت اى الصفة فعلا لسبب السبب الموصوف
نحو مرت برجل من غلامه فانها اى الصفة الكائنة فعلا لسبب تتبع اى الموصوف
في التعريف والتكثير والاعراب اى في الرفع والنصب والجر فوجب اى لا يتبع الصفة التي
كانت فعلا لسبب الموصوف في غير هذه الاشياء لانها لما جعلت صفة لذلك الموصوف
من حيث المجاز واللفظ جعلت تابعة لم من هذه الاشياء رعاية للفظ ولم يكن تابعة
في البوابة وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بل كان حكمها حكم الفعل
لانها مسندة الى الظاهر بعدها فكلما ان الفعل اذا اسند الى ظاهر بعده مفرد سواء
كان المسند اليه الواقع به الفعل مفردا او مثني او جموعا على الصحيح فكذلك
حال الصفة مع ما بعدها وكي ان الفعل يجب تذكيره اذا كان فاعله مذكرا او تانيثا
اذا كان مؤنثا حقيقيا ويجوز تذكيره وتانيثه اذا كان مؤنثا غير حقيقيا فكذلك
حال الصفة بالنسبة الى ما بعدها فتقوله مرت برجل قاعد غلامه ومرت برجل قاعد
غلامهم ورجلين قاعد غلامها وامرأة قائم ابوها بخلاف النخبة السابقة فانها
في الصفة ليست من جملة نسبتها الى ما بعدها فحكم برعاية المطابقة بينهما في امر او منرا او من
عدم المطابقة بينهما في غير النخبة السابقة قوله في ربنا افرضا من هذه القرية الظالم
اهلها فان الظالم صفة القرية لفظا مع انه مذكور لا مؤنث وما فرغ عن الصفة اضد
تبيين البدل فقا البدل على اربعة اوجه امدها بدل الكل من الكل ان كان مدلول البدل
مدلول منه بمعنى ان كان صدق البدل على ما صدق عليه المبدل منه لان كان مدلول

غير مدلول المبدل منه لان مدلول افاك في نحو قولنا رايته زيد افاك ليس مدلول زيد
لغة لانها يصدقان على ات و امر وثانيها بدل البعض من الكراد اكلن مدلول البدل
جزء من مدلول المبدل منه نحو ضربت زيد ارسه فان ارسه مل بدل من زيد او هو
بعضه وثالثها بدل الاشتمال ان كان بين البدل والمبدل منه تعلق بفعل كطية والنجمة
سواء كان مشتقا الثاني على الاول نحو سلب زيد ثوبه او على العكس كقولنا في التثنية
يسألونك عن الشر الحرام قتال فيه ان يجزيه زيد ضربه او زيد علمه والمراد من الاشتمال
اشتمال معنى الكلام عليه بمعنى سلب زيد ثوبه انه مشتق على نسبة السلب على التثنية
فالاشتغال عليه في المعنى هو البدل ولذلك سمي بدل الاشتمال وهذا جدد وقال بعضهم وانما
سمي بدل الاشتمال لان الاول مشتق على الثاني وقال بعضهم الا فزون انما سمي بدل الاشتمال
لان الثاني مشتق على الاول وكلاهما ليس مستقيما لان علامه في قولك ضرب زيد غلامه بدل
من زيد بدل الاشتمال مع ان زيدا ليس مشتقا على الغلام ولا الغلام عليه ورابعها بدل
الغلط ان لم يكن بينهما تعلق اصلا نحو مرت برجل حمار وسمي بدل الغلط وان لم يكن
المبدل منه غلطا اذ الغلط سببه فسموا السبب باسم السبب وذكر كثير وجعلوا ان يكون
المراد بالغلط المغلوط منه اي بدل من المغلوط بذكره والغرض من ذكر هذا البدل تعلم
التدراك من الغلط فانك تريد شيئا فسبق لك ذكر شيء اخر فتدركت بذكر مقصودك
وما قلنا عرف وجه الاختصار على الاربعة المذكورة فان قيل ان هذه الحصر غير جامع لجميع اقسام
البدل لان بدل الكلام من البعض خارج عنه نحو نظرت القرقلك فان الفلك بدل من القسم
بدل الكلام من البعض فالجواب عنه يمنع الجواز لانه لا يروى عن العرب ولئن سلمنا
جواز ذلك لكان لا يتم ان يكون هذا البدل بدل الكلام من البعض فلم لا يجوز ان يكون بدل

بدل الاشتمال لان الفلك مشتق عليه ظاهره ان لا كذلك فيكون داخل تحت الابدال
الاربعة لا خارجا وعطف البيان هو ام غير صفة بحرف مجرى التفسير قوله اسم يتلوه
المقصود وغيره وقوله غير صفة بحرف الصفة وقوله بحرف مجرى التفسير بحرف ما سوي المعرب
العرض لان غيره غير مجرى التفسير مثال نحو جادني ابو عبد الله زيد او جادني زيد
ابو عبد الله قوله اذا كان مشهورا بالكنية قيد لقوله او زيد ابو عبد الله فقط وحين
البدل وعطف البيان فرق ذكره في المطولات فليطلب فيها والعطف بالحرف وحرف
العطف تسعة الاول الواو فانه للجمع المطلق اذ من غير ترتيب نحو جادني زيد وعمرو وما
يبدل على ان الواو للجمع المطلق من غير ترتيب قوله تعالى فلق الموت والحياة فانه قد تم
الموت على الحياة مع انها في خارج الحياة قبل الموت لان الغرض نفس الجمع دون الترتيب
والثاني الفاء وهو موضوع للترتيب اذ للجمع فيه ترتيب من غير مله الى لا يتخلل بين الاول
والثاني فعلا الى هذا او من بقوله مع التعقيب مثال نحو جادني زيد وعمرو ويعد جادني
عمرو بعد مجي زيدا اي لم يصل عمل اخر جادني عمرو وانما قلنا ان لا يتخلل بين الاول والثاني
فعلا لم نقار زمان لانه لا يجوز ان لا يتخلل بينهما فعلا وان كان بينهما اذن كثيرة كقولهم
ثم خلقنا النطفة علقته فخلقنا العلقه مضفة فخلقنا المضفة عظاما فخلقنا العظام
لحماء ولا يريد انقص بقوله ثم من قرينة اهلكناها فاجادها بالسنا بيا فان لم يكن
انما يكون قبل الاهلاك فلا يكون في الترتيب وقد قلتم انها في ترتيب لانه محمول
على الحكم بجمع الباس وكان معناه اهلكناها فحكمناها بان الباس جادها والاديب
في كون الاضمار حكم بجمع الباس بعد الاهلاك والثالث ثم وهو موضوع للترتيب
اي للجمع فيه ترتيب مع التراخي مثال نحو ديت زيد اثم عمر اثم فخر يكون في بيان والدليل

على انها للترافى عدم جواز دخولها على الجواز لان الجواز لا يترافى عن الشرط فان قيل
ان قولنا انها للترتيب منقوض بقوله نعم وانى لفظ لغا لمن تاب وامن وعمل صالحا
ثم اهتدى لان الاهتداء قبل التوبة والايمان والعمل الصالح والجواب عنه بالجمل على
دوام الاهتداء فلا شكران دوام الاهتداء بعد هاء الربوع او وهو موضوع لامر
الشيئين او الاشياء وتعرف المصنف اولى من تعريف ابن الحاجب وهو قوله او الامر
الامر بين لانه فرع عنه او التي لا احد الامور ويمكن ان يقال بانه اذا كان لا احد الامور
يصدر عليه لانه لا احد الامور فلا يلزم المحذور لكن التعيين في كذا في شرط التوبة
مثال او التي لا احد الشيئين نحو جلاء في زيد او عمرو ومثال او التي لا احد الاشياء نحو جلاء في
زيد او عمرو او بكر او غير ذلك ويقال انها اي ان او وضعت للشكر في الخبر هذا تنبيه منه على ان
الشكر في الخبر غير لازم اذ قد يكون المتكلم غير شاكر بل يكون مبهما على السامع كما قلت طائفي
زيد او عمرو وانت تعلم ان الجاء في زيد وولكنك تاتي بكلمة او ليبيهم على السامع ويقال
انها للتخييل نحو ضرب زيد او عمرو او قد امرت بضرب احدى الاعداء التعيين والمخرج
ان بضربها جميعا فليس في ذلك شك بل تخيير لان الشكر لا يكون الا في شيء موجود ولكن
هناك شيء موجود ويقال انها موضوع للابامة في الامر نحو هذا او ذاك او الحسن
او ابن سيرين والفرق بين الابامة والتخييل ان لو جالسها معا لم يكن عاصيا كما لم يكن
عاصيا لو جالس مع احدى معا بخلاف التخييل او الامتثال لا يكون الا بالاقدام على
احدى او الخامسة ام التي للاستفهام سواء كانت متصلة نحو ازيد عندك ام عمرو
واى ايتها عندك او منقطعة نحو ازيد عندك ام عمرو وانها اي الجثة لابل
ام شاة بمعنى اهي شاة اعلم ان ام المتصلة ان يكون قريبة للامر حتى يفيد انها معنى

اى ايتها عندك ولا يقع هذا الا بعد الاستفهام والمنقطعة ان يستأنف بعدها الكلام
وهي يقع بعد الاستفهام والخبر لا يكون الاستفهام عن التعيين لان وضعها ان ياتي
كما الاضراء عن الجملة المقدمة استفهامية كانت او ضمنية فاذا قلت عندك زيد استفهمت
ليجيب المسؤل بلا او نعم ثم ظهر لك ان الذي يظن كونه عند المسؤل عمرو ولا زيد فاما
فاعترضت عن استفهامك عن زيد وشرعت ان يستفهم عن عمرو فقلت ام عندك عمرو
وهذا بمنزلة بل اعندك عمرو اذ اقلت انها لا بل ام شاة فكانت رتبة جثته من بعيد
فظننت انها ابل وقلت انها ابل ثم عرض لك شكرها اخبرت به فاعترضت عن الاخبار فقلت
مستفهاما شاة بمعنى بل هي شاة واعلم ان ذكر الجملة بعد المنقطعة الواقعة بعد
الاستفهام لازم صوف السرا لا يكون بل يقال عندك عمرو بل تقول ام عمرو ولا يلتبس
بام المتصلة ولا يلتبس بالخبر فلم يكن ذكر الجملة لازما واسدس لا التي للنفى بعد
الاثبات لنفي ما وجب للاذن نحو جاءني زيد لا عمرو ولا يحيى بعد النفي لا تقول ما جاءني
زيد لا عمرو لانك توجب الاول كل شيئا ونفيته واسابع بل وهو موضوع للاضرب
عن الاول والاثبات للثاني منفيان كان الاول او موصبا مثال الموصب نحو ما جاءني زيد
بل عمرو ومثال المنفي ما جاءني زيد بل عمرو ففي الاول اضراب عن نسبة المسمى الى زيد واثبتته
بعمر وفي الثاني وجهان احدى ان يكون معناه بل جاء عمرو وهي للاضراء عن نفي يحيى
زيد الى اثبات يحيى عمرو وثانيها ان يكون معناه بل جاءني عمرو وهي لبيان من نسبة
عدم المسمى اقوله لو قدم مثال المنفي كان اخر نظرا الى الصيغة البديعة وهي اللفظ
على الترتيب والثامن لكن وهي وضعت للاستدراك بعد النفي اعلم ان لكن للاستدراك
فهي اما ان يعطف المفرد على المفرد او الجملة على الجملة فان كان الاول كانت بعد النفي لانها

وضعت للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه في النفي والاثبات فاذا اعطف المفرد على
المفرد لم يكن بعدهما نفي لان المفرد لم يكن نفيا واذا لم يكن بعدهما نفي وجب ان يكونا نفي
ليحصل المغايرة بينهما نحو ما جاء في زيد لكن عمر حاضر وما ديت زيد لكن عمر فان كان
الثاني يجوز ان يكون بعد النفي وان لا يكون نحو قام زيد لكن عمر لم يقم ولم يقم زيد
لكن عمر قام واذا اقررت ذلك فاعلم ان قوله لا يستدرك بعد النفي على اطلاقه ليس بجيد
والصواب ان يقول ولكن لا يستدرك بعد النفي ان كانت بعطف المفرد على المفرد والفرق
بينهما اذ بين الاستدراك والاضراب انك بالاضراب تبطل الحكم السابق نحو ما جاء في زيد بل عمر
فاذا كان بالاضراب تبطل الحكم السابق وهو المحجوب وانك بالاستدراك لا تبطل الحكم السابق نحو ما
جاء في زيد لكن عمر فاذا كان الاستدراك لا تبطل الحكم السابق وهو عدم المحجوب والناسع من
التي هي الغاية نحو ضربت القوم حتى زيد او قيل بقوله معنى الغاية لانها لو كانت ابتدائية
لا يكون عاطفة وكلامنا في العطف وينبغي ان يكون ما بعدهما ما يصح دخولهما قبله والفاء
في قوله فلا يجوز بوجه شرط محذوف تقدير الكلام اذا كان الامر على ما قلناه فلا يجوز ان يقال جازي
القوم حتى صار كما لا يجوز ان يقال جازي المحارصة القوم وقوله لان المحار لا يكون من جنس القوم
تعليل لقوله فلا يجوز وهذا غير مذكور في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور فلهذا الرضاه
الفصل الرابع في بيان الاعراب الاصلية وغير الاصلية الكلام مدارة او مدارة الكلام على ثلثة معان
وفي قول الفاعلية والمفعولية والاضافة جاز الرفع والنصب الجز الثاني اولى وجم الجواز
ووجه الاولوية الجز قد سبق غير مرة فالرفع في الاصل للفاعل والنصب للمفعول والجز للمضاف اليه
وذلك لان الفاعل اقوى من المفعول لانه غير متفنن عنه والمفعول فضله يتم الكلام بدونه فاقتض
الفاعل الرفع وهو اقوى بالرفع الذي هو اقوى الحركات لانه يحصل من الشفتين ويحتاج في النطق

الجزء من عضوين والمفعول الذي هو فضله في الكلام بالنصب لانه هو فضله ولما المضاف اليه فانه
ما بينهما لانه فاعل المعنى مرة ومفعول فيه اخرى فاقتض بالجز الذي هو متوسط بين الرفع والنصب
سكون الطرفين التوافق وما سوى ذلك من الفاعل والمفعول والمضاف اليه ملحق بها كما ذكرنا على
سبيل التشبيه والتقريب فالملحق بالفاعل في امدها لا يبتدأ او ضمير او ضمير مبتدأ فانه ملحقان بالفاعل
اما الاول فمن جهة كونه مسند اليه والثاني من جهة كونه من ثلثان من الجملة كالفاعل والثاني ضمير ان وهو
ملحق بالفاعل من انه من ثلثان من الجملة والثالث ام كان وهو ايضا ملحق به من حيث
انه مسند اليه كالفاعل والرابع ام كان ولا التين بمعنى ليس والخامس ضمير لا التي تنفي الجنس
وهذان مشبهان بالمشبه بالفاعل لانهما اولان مشبهان به وهو مشبه به وما ضمير لا فانه
مشبه بخبر له وهو مشبه بالفاعل من جهة كونه من ثلثان من الجملة والمفعول خبر الاول
المفعول المطلق والثاني المفعول به والثالث المفعول فيه والرابع المفعول له والخامس المفعول
وقد مر تحقيق الملحق به ان بالمفعول سبعة احوال والتميز المشتكى المنصوب فانها ما
ملحقات بالمفعول في كونها فضله وقيد المستثنى بالمنصوب لانه لو كان مرفوعا او مجرورا
لا يكون ملحقا به وضمير كان من الجملة الملحقات بالمفعول ضمير كان وهو ملحق به من حيث انه
يجوز بعد المرفوع ام ان وام لا التي تنفي الجنس فانها مشبهات بالمفعول لان اضرارا اذا
كانت مشبهة بالفاعل يكون اسمها مشبهة بالمفعول وضمير لا الجزاين وهو ايضا ملحق
من حيث انه يجوز بعد المرفوع والجز الاصلية للمضاف اليه بالحق او بالاضافة المعنوية كما مر
واما غير الاصلية فانه اما بزيادة حرف الجز في المرفوع نحو حبسك درهم وكفى بالله شهيدا او الاصلية
درهم وكفى بالله شهيدا او بزيادة حرف الجز في المنصوب نحو لا تلهوا ابائكم الى التهلكة على امد التاكيد
او بالاضافة اللفظية نحو صار زيد حسن الوجه فيكون الوجه في التقدير منصوبا كما في الاول

او مرفوعا كما في الثاني في اعراب الفعل غير صفيق كانه ليس في اي في الفعل فاعلية ولا مفعولة ولا اضافة
 بل المشابهة الاسم وقد يقال الاعراب على ضربين صريح وغير صريح فالصريح او الاعراب الصريح اما بالحيكات او
 بالحروف وقد ذكرنا الاعراب بالحيكات او بالحروف في صدر الكتاب غير الصريح او الاعراب غير الصريح ان يكون
 الكلمة موضوعة على وجه مخصوص وما ذاك ان يكون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص لا في المضمر الا ان
 ان انت والرفوع على اياك وضع المنصوب ولا رفع اي ولا ارفع في اللفظ ولا نصب ولا ناصب فيه
 فقد سبق ان صد الاعراب هو ما اختلف فيه باختلاف العوازل فيلزم من ذلك ان لا يكون اختلاف الصفة
 اعرابا ولذا قلنا ان المضمرات مبنية وان اختلفت ضميتها في احوال الاعراب فاد اقلت هو فارجه
 فهو مبني غير انه كناية عن كم مرفوع نحو زيد ولا رجا هذا سمي ضمير مرفوع فلما كانت المضمرات كناية
 من اربا كذا الظاهرة في الرفع والنصب والجر احتيج الى التمييز ما وقع نايبا عن مرفوع عما نايبا عن منصوب
 او مجرور صيغ لكل صيغة او ميمز بالاعراب لما فيها من سبب البناء الذي ذكرناه قبل فحصل من اختلاف
 الصيغة الدلالة على ما يدل عليه الاعراب وهذه انواع من الاعراب لكن صد الاعراب منتيف فلذا اعتبر
 بالاعراب غير الصريح وهي المضمرات على ضربين متصل بالجر والرفوع الاول او وهو اي المضمر المتصل
 ما لا ينفك عن اتصال بشئ ولا يلزم تعريف الشئ بنفسه حيث عرف المتصل بالاتصال لان
 المراد بالمتصل المصطلح وبالاتصال العرفي اللغوي وهذا غير ذكر فلا يلزم ما ذكرت وهو اي
 الضامير المتصلة ثلثة انواع اعمدها المرفوع وثانيها المنصوب وثالثها المجرور وكل منها اي المرفوع
 والمنصوب والمجرور يارز الامر فوعه فانه اي المرفوع محي مستكنا ايضا اي كاي يارز الامر وغير يارز
 المرفوع لا محي مستكنا العدة اشدة الاتصال بعامله بخلاف المرفوع وذلك الاستكنا اما ان يكون
 لازما اي لا يكون الفعل الا مسندا اليه ولا يلام اي يكون الفعل مسندا اليه تارة والى غير اخرى
 فاللازم اي الاستكنا اللزيم في اربعة اي اربعة افعلا هي افعلا على صورة امر المخاطب
 و افعلا

و افعلا على صورة المتكلم و فاعلا على صورة مع الغير و فاعلا اذا كان للمخاطب قديلا لو
 كان للغيرية لم يكن الاستكنا لازما نحو ضرب هند فمفعلة الافعال كلها مسندة الى المتكلم
 فيها من انت وانا ونحن اقول قول المذكر مستدر ك ان قول المخاطب يعني عن ذكره وغير اللزيم
 الاستكنا الذي لا يكون لازما في الماضي المذكر نحو فاعلا في المضارع المذكر نحو فاعلا وكذا الموقوت
 او موقوتها نحو فاعلا في تفعلا ان الاستكنا في هذه الافعال غير لازم نحو ضرب زيد ويضرب زيد
 ونضرب هند وتضرب قدم زيد ضرب هند ضربت او تضرب في ام الفاعل والمفعول
 والصفة المشبهة فاد ارفعته بها اي باسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة اما ظاهر ابقيت
 اي باسم الفاعل والمفعول والصفة اسما ظاهرا بقت هذه المشتقات فادغة ارفالية عن
 الضمير نحو زيد ضارب غلامه او مضروب غلامه او من وجهه اذا لم يرفع بها واقتضا
 الضامير نحو زيد ضارب او مضروب او من والضمير المتصل كما هو المضمر اذا كان للمضمر
 في استقلاله وفي انه يمكن التلطف بابتداء او من غير ضمير شئ نحو هو زيد او انت
 او انا عالم او نحن عارفون وهو اي الضامير المتصل كما المتصل ويكون المرفوع نحو هو فعل كذا
 او المنصوب نحو اياك اكرمت ولا يجوز له اي للمتصل لان المضمر انما يقع موقع مظهر
 لا ينفصل عن الجار لانه اما حرف او مضاف ومن المعلوم عدم وقوع الفعلين الجار والمجرور
 وبين المضاف والمضاف اليه كذا المضمر لا ينفصل عنه بخلاف المرفوع والمنصوب فان مظهر
 بهما ينفصلان عن عاملهما او عده الفاظ المنفصلة والمتصلة سبعة واربعون لفظا
 اما المنفصلة فانه اربعة وعشرون لفظا لانها المرفوع او المنصوب او المرفوع والرفع منها اربعة
 المنفصلة انتي عشرانا نحن انت بالفتح انت بالكرت انتما انتم انتن هو هي هم هن اعلم ان انا
 موضوع ليكون كناية عن المتكلم واصله ان يدل قولهم في اللغة الشايعة
 ان فعلت كذا بجدون الالف لفظا وقد يوقف عليه بالالف تارة وبالهاء اخرى نحو

والمتصل

والحق الالف في حالة الدرج اجر اللوصلا مجرد الوقف كقولنا سيف العشرة فاعرف في
ولا يجوز ان يقر بدون الالف لانه لو قدر بدونه يلزم ان الشعر غير موزون واما
نحن فانه جمع انا من غير لفظ كالتسالمراء وكذا التشية واما امتنع التشية
والجمع من لفظ انا لا فتقار التشية والجمع الى انضمام بعض الى بعض من جنس
كرجلان ورجال وهما لا ينضم الى متكلم بل ينضم اليه غايب او مخاطب نحو انا
وزيد وانا وانت ولا يجوز ان يقال انا وانا فعلنا فيمتنعان من لفظ وبنى
نحن لانه من المضرات وقد قلنا انها مبنيّة وعلى الحركة لا التقاء الالكين وعلى اللفظ
لانه اقوى الحركات وهو بالدلالة على اثنين وما فوقها قد قوى فناسب ان يعطى
اقوى الحركات واما انت فان للمضمرات والتاء للمخاطب ووضع ان لشاركة المخاطب
والمتكلم في كون الشاهدة دالة عليها لكونه منتهى الكلام وايضا زيادة التاء للفرق
بينهما واختص الزيادة بالمخاطب لانه بعد المتكلم لكونه منتهى الكلام وايضا ما فيه
زيادة بالتأخر او في حركة لا لتقاء الالكين واما اختلاف حركتها المذكور والمؤنث
لرفع الالكين فاذا اختصا للذكر بالفتحة لرجح انا وانتا لان الالف
علم التشية والواو علم الجمع في الرفع الا انهم تركوا القياس لانهم لو قالوا انتا انتا
لزمهم ان يقولوا هو هو او هو او كان يؤدي الى اجتماع حرفين معتلين
واجتماعهما مستثقل وغير المتكمن ضعيف فمرس بوا عن هذا المستثقل بدو من واو
هو ايما لان الميم من مخرج الواو ثم اجروا الباب على طريق واحد فقالوا انتما وانتم
وضربتما وضربتم وضمت قبل الميم فيهما وانتما لان الميم شفوية فجعلوا حركتها ما قبلها
من جنسها وهو الضمة الشفوية اتباعا وشركو في التشية بين المذكور والمؤنث
ولم

ولم يتركوا في الجمع جيا على المظهر قالوا في الجمع للمؤنث هت وانتوا لم يجعلوا
الالف والتاء ليكون المخالفة واقعة بين الفرع والاصل اعني المضم والمضمر
وخصوا التون لكونها علم الجمع في ضربا ونصن وشددت لان اصلها هت
وانت بدليل وجود الميم في التشية فقلبت الميم كما قلبت الميم من التون في غير و
ثم ادغم واما المنصوبة منها فانه كما ذكرنا في كرفوعة في كونها شيايايا ايايا ايايا
ايايا بالفتح في الادوة والكسر ايما ايايا اياها اياها اياها اياها علم ان في التواخي
بايا من الباء والكاف والهاء اشكال ولذا اكثر اختلاف العلماء فيها واشد المذهب
وصحتها ما ذهب اليه سيبويه وجمهور البصريين وهو ان ايا اسم مضمر وما اتصل به
حروف تدل على احوال المرجوع اليه من المتكلم والمخاطب الغائب ولا حظ لهن في الاعراب
والدليل على انه مضمر وليس بظهر انه في جميع الاحوال منصوب الموضع وليس في اسماء الظاهرة
اسم يلزمه النصيب لانه كان مضافا نحو انت مرة او مصدرا نحو سبحان وليس ايا واحدا
منها فلما لزم النصيب كل واحد من انت واخواته بالرفع دل على انه اسم مثله فابا في المنصوب
كانت في المرفوعة واذا ثبت انه اسم مضمر كانت الكاف الدخيلة حرفا مجزعا من معنى لا كية
للمخاطب كاللاحق في انت وانت و انتما فانها حرف اجماعا وانما قلنا انه حرف مجزعا
للمخاطب لانه لو كان اسما لكان له موضع من الاعراب لكن ليس له موضع منه فلا يكون
اسما اما الرفع فلان الكاف ليس من ضمائر المرفوعة واما النصيب فلانه لانا نصب له ولما لم
فلانه اما بحرف الجر ليس ههنا حرف ج ليكون مجردا ههنا واما الاضافة ايا اليه اضافة
اليه مستثناة لانه قد قام الدليل على انه اسم مضمر وهو لا يضاف وعلم بما ذكرنا فساد قول الخليل
انه اسم مضمر مضاف الى الكاف وقول ان اسحاق الزجاج اسم ظاهر مضاف الى ما بعده

فون عماد الآتي مني وعني وقدني وقطني بمعنى حسبي لئلا يزول بناؤه من على السكون بسبب
اتصال ياء المتكلم بهم من والتاء للمتكلم الواحد والنون لم اذا كان معه غيره ويكون ما قبله ما قبل
المتكلم ساكن في المرفوع لانه ضمير الفاعل والفاعل كالج من الفعل فلو لم يسكن ما قبله في المرفوع يلزم
وجود الياء في كلامهم وهو نحو اي اربع حركات متواليات في كلمة واحدة فيكون ما قبله
في المنصوب باقيا على حاله ولا يمكن ما قبله لو كان محي كالانه ليس كل ج من الفعل بل هو في الحكم الانقضاء
وان اتصل بالفعل تقول في المرفوع اكرمنا وادعونا وادعينا واعطينا وتقول في المنصوب
اكرمنا وادعونا وادعانا واعطانا وادعانا فاما خاتمة الكتاب كما يضمن المعمول للابحاز عند دلالة دليل
عليه ضمير العلم عند دلالة دليل عليه فاضمار العلم في زيد يضرب فانكرا ضميرت فاعلا لدلالة
زيد المذكور قبله الفاعل المعمول الفعل وذلك ان اضمار العلم في السماعية قليل من اهل اضمار
العامل اضمار ان واقعة بعد الحروف الستة وقد سبق ذكرها ومنه اضمار ان مع فعل الشرط
اي حال كونها مقارنته بالفعل الشرط فيما يجاب بالفاء الا الاستثنائية منه وكذا قد سبق ذكرها ومنه
اضمار رب بعد الواو والفاء وبلوا اعلم ان المحض اورد اللفظ الشرطي بالانه ذكر اوله اضمار رب
بعد الواو ثم اضمارها بعد الفاء ثم اضمار بعد بلوا ودمثال الاول بقوله في قوله وبلوه لا تزام
فانقته وعليه اي على اضمار رب بعد الواو وقوله رويهم فقامت اعماق خاويل المحقق اي
رب قائم الاعماق ومثال الثاني بقوله وقول الله القيس مثلك حلي قد طرقت ووضعت فالحديثها
عن ذي تمام محولا اي فرب مثلك مثال الثالث بقوله وقول الله بل يردني صعدوا اصحاب
الرب يردني ذهب الكوفيون على ان الام الواقع بعد هاجر وبالواو لكونها بمنزلة رب والبصير
على انه مجرور برب مضمرة بعدها كثرة الاستعمال ومن ذلك ان اضمار العلم اضمار في قولهم
الناس يحزنون باعالمهم ان ضمير في ضمير ان كان علمهم ضمرا فحزن او هم حيز قد نص سيبويه على جواز

اربعه اوجه الاول رفعها والثاني نصبها والثالث رفع الاول ونصب الثاني والرابع رفع الاول ونصب الثاني والوصف
الثالث قوى الوجود لان نصب الادوة ورفع الس على تقدير ان كان علمه ضمرا فحزن او هم حيز باضمرا كان مع
اسم بالدلالة حرف الشرط عليها وحذف المبتدأ من الس لدلالة حرف الجزاء عليه فتضاهي ما في الغلب
جملة اسمية والوجه الرابع اضعف الوجود وهو رفع الاول ونصب الثاني لانه لا بد من تقدير عام فيها
وهو كان وهو تام او ناقصة وتقدر التامة ضعيف لانها قليلة الاستعمال وما قل استعمل الضعف
فتعين تقدير الناقصة فيلزم كثرة المحذوف واما نصب الثاني فتقديره ان كان حذوف بعد الفاء على غير قياس
بخلاف المبتدأ تقديره ان كان علمه ضمرا فكان جزاءه ضمرا والوجه الاول واسم متوسطان في القوة والضعف لان
احد الجانين من كونه اعم منها جاريا على القياس الجان الآخر غير جار عليه بالوجه الاول فلان رفع الثاني على القياس
في حذف المبتدأ او اما رفع الثاني فباضمرا كان وهو ضعيف كما مضى في الوجه الرابع وتقديره ان كان في علمه ضمرا
خيرا واما الوجه الثاني فلان نصب الاول على القياس لابق في الوجه الثالث واما نصب الثاني فضعيف كما مضى في الوجه
الرابع والتقدير ان كان علمه ضمرا فكان جزاءه ضمرا وهذه السماعية لا يضمن الا مع شيء اخر
كما ذكر قبله لان الاضمار خلاف الاصل فلا يضمار اليه الا عند تحقق دليل يدل عليه ما يدل
على اضمار ان المصدرية وان الشرطية فيما ذكرناه والذي يدل على اضمار رب في الامثلة المذكورة
وهو الواو والفاء وبلانها لما اشتركت في كلامهم لقيامها بمقام رب صارت دليلا على اضمارها
واما الله لا فعلن بالج فشادة لعدم شيء يدل على اضمار حرف الجر ولا ينصب الله على حذف حرف
واتصال الفعل اليه يكون حسنا والقياسية لا تضمن الا بدليل الحال او بدليلا سبق من الكلام في الاول
اي من اضمار القياسية بدليل الحال فوكلا لمتبني للفرقة وقولا للمتبنيين الهلاك والله باضمرا زيد
في الاول فباضمرا ابصر وفي الثاني ومن الله اي من اضمار القياسية بدليلا سبق من الكلام قوله
قل يا ملته ابراهيم حنيفا بنصب ملته باضمرا تتبع لدلالة كونه هو او نصارى عليه لان معناه اتبعوا ملتنا

لاملة البرهيم وبالادعراض عن ذلك وقد نصب لكم بعض تدان على انه تقدير بل تتبع وعنه ان من الثامن فعل
هذا فقلت زيد يرفع ياضا ففعل ان فعل زيد لدلالة ما سبق من الكلام وهو من فعل هذا على ذلك انه قول
عن شخص فعلم فلا بد من تقدير فعل قبل زيد في الجواب ليكون الجواب مطابقا للسؤال والاضمار في القياسية
بدون ذلك ان بدون دلالة الحال او ما سبق من الكلام لا يجوز وقريب من هذا اي من القسم الاضمار على شرط
التفسير لان الدال عليه اي على الاضمار على شريطة التفسير لفظا ايضا ان كما كان الدال على الاضمار
في القسم الثاني لفظا الا انه اي الدال على الاضمار على شريطة التفسير يعقبه ان يتخ عنه والدال على الاضمار
في القسم الثاني ما سبق من الكلام ثم ان تفسير العامل المضمرة على شريطة التفسير او بلفظ موعدها
كما في زيد اضربت ان ضربت زيد اضربت ولا يجوز ان يكون منصوبا بالفعل المتوخر عنه
لانه مشغول عنه بضميره لانه مفعول وليس اضربت الا مفعول واحد واما
بمعناه نحو زيد امررت به عن جعلت على طريق زيد اذ هو ذكر الشخص
على جعله على الطريق ويمتنع ان امررت لانه لا يعمل النصب بدون واسطة لانه فعل
لازم ولا واسطة في زيد اني مثالنا او بلازم معناه نحو عمرو اضربت غلامه بمعنى
اهنت عمرو لان ضرب الغلام مستلزم لاهانة السيد ولا يجوز ان بقدر ضربت
قبل عمرو اذ ضرب الغلام لا يدل على ضرب سيده والرفع في هذه الصورة اصل
وان كان النصب كثيرا استعمال لعدم الحاجة مع الرفع الى الاضمار الذي
يحتاج الى التفسير تمت الكتاب بعون الله الوهاب الوهاب

تاريخ

سنة ثمانية وثلثون و الف في اليوم الخامس عشر من رجب في يوم الجمعة

جامعة الزيتونة
مكتبة
الشيخ
العلامة
الشيخ
العلامة
الشيخ
العلامة

١١٦٠

